# مشكلة الإشتراكية



تأليف : توماس ديلورينزو

ترجمة : محمد أ. نصير

هذا الكتاب مكرس لكافة ضحايا الإشتراكية في الماضي والحاضر والمستقبل

## قالوا عن الكتاب

كما هو الحال في اي فلم رعب سيء عادت الإشتراكية الميتة مرة أخرى إلى الحياة في الولايات المتحدة، جاذبة إنتباه العديد من الشباب بوعود بالإشياء المجانية. لقد فشل نظام التعليم العام في تعليم الطلاب حول ملايين المقابر التي إمتلأت خلال القرن الماضي بفضائع الإشتراكية. لحسن الحظ، لا يزال لدينا كتاب مثل البروفيسور توماس ديلورينزو الذين يلقون الضوء على أكاذيب الإشتراكية ويوجهون الشباب إلى المولد الحقيقي للسعادة والإزدهار: مجتمع حر. كتاب ديلورينزو هذا متعة للقارئين ويجب وضعه بين يدي كافة الشباب في هذا البلد – وفي أي مكان أخر!

___ عضو الكونغرس رون بول

بعد تحول العديد من الجامعات إلى أكاديميات تلقين إشتراكية، فإن شراء نسختين من كتاب مشكلة الإشتراكية يعد إستثمارٌ مفيداً للوالدين الذين لديهم أطفال في سن الجامعة- نسخة لإبنائهم ونسخة لهم.

___والتر إي. ويليامز ، جون م. أولين أستاذ الاقتصاد المتميز ، جامعة جورج ماسون وكاتب العمود الوطني.

تماشيًا مع إيمانه الخالص بالمبادئ الأولى لفون ميزس وهايك وتماشياً مع أعمالهما التي خرقت الأوهام في لينكولن وهاملتون قدم لنا البروفيسور توماس ديلورينزو تحفة فنية أخرى. قام بمهارة، في كتابه مشكلة الإشتراكية، بتشريح الإفلاس الفكري والواقع الزائف؛ اللذين كانا من العلامات المميزة للسرقات النظامية القانونية التي أصبحت الإشتراكية عليها إينما طبقت. نحن نعلم بالفعل أنه بدلاً من الحرية والإزدهار والأمل جلبت الإشتراكية سلاسل البؤس واليأس. والأن لدينا هذا التاريخ موثقاً بوضوح في هذا الكتاب القوي، المنيع والفصيح والذي ينبغي أن تكون قرأته إلزامية إينما درست مادة الإقتصاد (101).

___ هون. أندرو ب. نابوليتانو ، كبير المحللين القضائيين ، قناة فوكس نيوز ، وأستاذ زائر متميز للقانون ، كلية الحقوق في بروكلين.

هل تسألت يومًا عن أي كتاب يجب أن تمنحه للشباب حتى تتأكد بأنهم لن يقعوا فريسة الدعاية اليسارية؟ أنت تنظر إليه الأن. حطم البروفيسور توماس ديلورينزو الإشتراكية نظريًا وتطبيقياً، وفي جميع أشكالها المسببة للفقر. ما يؤكد

بأن هؤلاء الإشتراكيون الجامعيون لا يعلمون أيّ شيء بخصوص هذه المواد- في معظم الجامعات الأمريكية؛ من ذا الذي لقنهم إياها؟ أرقص على قبر الإشتراكية عبر قراءة هذا الكتاب.

___ توماس إي. وودز جونيور ، مضيف برنامج ذا توماس وود شو، ومؤلف الكتاب الأكثر مبيعاً *دليلك نحو الأ صوابية السياسية (The Politically Incorrect Guide ® to American History*).

وفق عبارة مارغريت تاتشر الشهيرة

إن مشكلة الإشتركية والإشتراكيون هي إنهم دائمًا ينفقون أموال الآخرين

# مقدمة المترجم

مذ لحظة دخول أفكار اليسار الغربي وتغلغلها في البنية العربية وعالمنا العربي في أزمة لا ندري مستقرها ولا متى تنقضي ومن أشد هذه الأفكار رواجًا وحلكة هي الإشتراكية التي عمت كل شبر من عقل المثقف العربي وأصبحت أداة سائغة في أيدي الساسة المراقين الذين لا يتوانون ضرب كل محاولة أصلح متواضعة تحت راية تحقيق الصالح الأعظم.

لقد حطمت الإشتراكية الطموحات الفردية في بلدننا وغرست البلادة والكسل في نفوس الناس وها نحن نرى نتائجها الكارثية على الإقتصاد، في بلدان تعد ثرية بالموارد والخيرات. قد تبدو الإشتراكية فكرة براقة في أعين المثقفين المتحمسين لتحقيق المساواة والعادلة ولكن التجربة العالمية أظهرت بأن الإشتراكية حققت نقيض ما تدعو إليه. تحت ظل الإشتراكية، قتلت الحكومات شعوبها ودمرت إقتصادها وعاثت الفساد في كل مصر تبنها؛ وذلك في محاولة من الحكومات لتطويع الطبيعة الإنسانية لتوافق رؤية الدولة الأحادية. تحت ظل الإشتراكية تساوى الناس في الفقر والبؤس في حين غنمت النخبة السياسية وتطاولت أرصدتهم وعمرت بيوتهم تمامًا كما قال جورج أورويل بعض الناس أكثر مساواة من غيرهم.

للأسف وبعد التجربة العالمية المؤلمة، ما زالت الإشتراكية قوية ومتجذرة في الوطن العربي وغيره من البلدان. نعزو هذا الرواج للإشتراكية في أوطننا للعديد من الأسباب أذكر منها؛ رغبة الرجل العامي بمقعد بيوقراطي هزيل وقسمة من التركة وكأن الإقتصاد يدار بهذه الطريقة الجوفاء؛ ومن ثم يتسأل ذات العامي عن سبب غلاء الأسعار وكثرة الضرائب سوء الخدمات العامة.

قد تبدو فكرة الحكومة الكبيرة التي تخضع السوق لإرادتها جذابة في أعين الكثير من الناس؛ حيث تضبط السوق وتنظمه بنحو مستقر على حد تعبيرهم ولكن أغلب الناس لا يدركون بأن ذات التدخل الحكومي هو السبب الرئيسي لاضطراب السوق. لن تسطيع الحكومة مهما بذلت من جهد وإخلاص إستبدال مجهود كل المساهمين في السوق ولن تسطيع أن تدير الأعمال بنفس الجودة. إن أستبدال الأعمال المتنافسة بالإحتكارات الحكومية ليست سوى توليفة للدمار الإقتصادي وهذا ما حدث فعلاً في كل بلد جرب هذه التوليفة مثل فنزويلا والإتحاد السوفيتي والصين الشيوعية والعديد من البلدان الإفريقيا.

بسبب البروباغندا اليسارية التي عمت الوطن العربي اثناء القرن المنصرم ربط الناس الرأسمالية بالأمبرالية وهذا ما جعلهم ينظرون إلى الرأسمالية بإستهجان وتخوف. لهذا أرى بأنه من الضروري تحرير الفكر العربي من كماشة الماضي والحاضر وإعادة ضبط المفاهيم وسرد الحقائق كما هي؛ مهما بدت الحقائق مؤلمة ومعرية للذات. أنا أؤمن بأن هذا الكتاب هو نقطة إنطلقة نحو هذا الهدف، فقد قام مؤلفه توماس ديلرنزو بتشريح الإشتراكية بدقة متناهية وذكر العديد من الشواهد والأدلة التي تظهر فقدانها لإبسط المدراك الإقتصادية والبيئية والإجتماعية والإنسانية وغيرها.

المترجم

محمد نصير

# قائمة المحتوى

# الفصل الأول: مشكلة الإشتراكية

مضى ربع قرن على سقوط الإشتراكية المذهل في الإتحاد السوفيتي. يعتقد جزء كبير من جيل الألفية اليافع في إمريكا (أي أولئك المولدون ما بين عام (1982) و (2004)) بأن الإشتراكية قادرة على التحليق بمستقبلهم. كشف إستطلاع للرأي في عام (2015) في موقع يوجوف بأنه لدى (43) بالمئة من الأمريكيين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18) و (24) عامًا، آراءً تفضيلية للإشتراكية أكثر مما لديهم للرأسمالية[1].(من يقول بأن المدارس العامة لا توفر تعليمًا جيداً في أيامنا هذه؟!). في عام (2016) نشرت مؤسسة بيو للأبحاث نتائج إستطلاع الرأي، ووجدت بأن (69) بالمئة من المصوتين تحت سن الثلاثون على إستعداد للتصويت في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لرئيس إشتراكي أمريكي؛ وبالفعل صوت الملايين من جيل الآلفية للسيناتور الإشتراكي الديمقراطي بيرني ساندرز[2]. حاز ساندرز أثناء الإنتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عام (2016) على أغلب أصوات الشباب تحت سن الثلاثين في العديد من الإنتخابات التمهيدية البارزة ونظمت حملته على أساس التعليم العالي المجاني، الرعاية الصحية المجانية و ودولة معونات واسعة بشكل متزايد.

سأل أحد النقاد رداً على إفتتان الشباب بالماركسية الجديدة[3]؛ هل نست أمريكا ماهية الإشتراكية؟ نعم، هذا ما يبدو عليه الحال. كما هو ملاحظ، أن معظم الشباب الأمريكي يؤمنون بوجود سانتاكلوز بعد كل شيء (بعد تجريده من كافة دلالاته الدينية كقديس نيكولاس بالطبع) والذي يستطيع – ويجب- عليه منحهم تعليماً مجانيًا، رعاية صحية مجانية، أو أي شيء أخر يرغبون به، لإنهم يستحقونه ببساطة. لكن الحكومة ليست سانتاكلوز ولا شيء مجاني. العم سام لم يستبدل بالعم سانتا. يجب على شخص ما دفع أجور كل هؤلاء الأطباء، الممرضين، المستشفيات، الأدوية، الأشعة السينية، سيارات الإسعاف وكل شيء آخر يرتبط بالرعاية الصحية. المدارس العامة ليست مجانية أيضاً حيث تدفع تكاليفها عن طريق مليارات الدولارات من ضرائب الأملاك وغيرها من الضرائب التي تفرضها الحكومة الفيدرالية، حكومة الولاية، والحكومات المحلية. ينطبق الأمر كذلك على التعليم العالي المجاني الذي يعد به السياسيون الدهماء بين الفنية والأخرى أمثال السنياتور برني ساندرز. ينبغي على الإشتراكيين أمثال السيناتور بيرني سندرز، إن كانت غايتهم

الصراحة والصدق أن لا يقولوا بأن الحكومة قادرة على توفير أي شيء بالمجان للمواطنين بل إنهم يرغبون بأن تص - بح الرعاية الصحية (وكل شيء آخر) إحتكاراً تديره الحكومة وتموله الضرائب بالكامل. الضرائب تخفي لكنها لا تلغي تكلفة البرامج الفردية الحكومية. لا يحصل أحد على فاتورة ضريبة مفصلة تشير إلى مقدار ما يذهب إلى الدفاع الوطني ووزارة العمل، أو مقدار الضرائب الذاهبة إلى وكالة حماية البيئة، وكم يذهب للإحتفال بشهر الإعتزاز بالمثليين، السحقيات، ثنائي الجنس، ومتحولي الجنس (الذي أنشأه الرئيس أوباما في يونيو (2009) ) وغير ذلك الكثير. بناء على ذلك، من الصعب حقًا معرفة مقدار الضرائب التي يدفعها المواطن لأي برنامج حكومي. لكن لا شيء حول الحكومة مجاني أبداً. وفق دائرة الضرائب، يكدح العمال الأمريكيون بالمتوسط حتى نهاية شهر إبريل من كل عام -ثلث السنة – حتى يدفعوا الضرائب المستحقة للحكومة الفيدرالية، حكومات الولايات، والحكومات المحلية[4]. بعد ذلك يمكنهم البدء في العمل لأجل أنفسهم و عائلاتهم. هل من أحد يصدق فعلاً بأن تحويل أي صناعة إلى إحتكار حكومي

ممول ضريبيًا (وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه الإشتراكية)، كما هو حال مع إدارة السيارات، سيجعل من السلع أرخص (أو مجانية) أو سيجعلها أكثر تكلفة؟ إن التاريخ والتجربة العالمية كافة تشير إلى أن الخيار الثاني هو الصحيح، كما ان الإشتراكية (الإحتكارات الحكومية للرعاية الصحية وأي شيء أخر) ستقلل جودة المنتجات والخدمات التي توفرها للعامة.

## ما الذي نسيناه

عندما يكوّن المرء رأيًا إيجابيًا عن الإشتراكية حينها إما قد يكون نسي ما تعلمه العالم بأسره منذ أواخر القرن التاسع عشر وما بعده أو أنه لم يتعلم عنها شيئًا في المقام الأول. من الواضح أن الخيار الأخير ينطبق على الكثير من شباب هذه الجيل. بدأت الإشتراكية تعرف بأنها ملكية الحكومة لوسائل الإنتاج، ولهذا السبب صادرت الحكومة السوفيتية جميع الشركات، المصانع، والمزارع وهذا ما أدى لمقتل ملايين المعارضين والمنشقين إثناء هذه العملية. وهذا السبب أيضًا الذي جعل الأحزاب الإشتراكية في أوروبا تأمم أكبر عدد من الصناعات الرئيسية (الصلب ، والسيارات ، ومناجم الفحم ، والكهرباء ، والخدمات الهاتفية) فور وصولها إلى السلطة. حزب العمال البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية مثال على ذلك. كل هذا تم، ظاهريًا، بأسم السعي نحو تحقيق المساواة المادية.

كتب الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل فريدريك هايك في مقدمة طبعة عام (1976) من كتابه الشهير**الطريق إلى العبودية**[5]، بأن تعريف الإشتراكية قد تطور في القرن العشرين ليعني إعادة توزيع الدخل سعيًا لتحقيق المساواة، وليس من خلال ملكية الحكومة لوسائل الإنتاج ولكن من خلال دولة المعونات وضريبة الدخل التصاعدية. ربما تغيرات الوسيلة ولكن الغاية الظاهرة –المساواة – بقت كما هي. شرح معلم هايك، الإقتصادي النمساوي لودفيج فون ميسيس في أطروحته الكلاسيكية **الإشتراكية: تحليل إقتصادي إجتماعي**[6]، أن دولة المعونات وضريبة الدخل التصاعدية وخاصة التنظيم الحكومي للأعمال التجارية، كلها أدوات للتدمير في أعين إشتراكيي عصره. أي إنه قد لاحظ أن مؤيدي الإشتراكية يستخدمون نهجاً ذو شقين: (1) تستولي الحكومة على أكبر عدد ممكن من الصناعات وعلى أكبر عدد ممكن من الأراضي (2) وتحاول تدمير المجتمعات الرأسمالية الحالية عبر فرض ضرائب باهظة، التنظيمات، دولة المعونات، التضخم أو أي شيء أخر يعتقدون بأنها كفيل بإتمام المهمة. يبدو بأننا نسينا (أو كنا غافلين عن) الكثير من التاريخ المعاصر حتى تكون لنا نظرة إيجابية للإشتراكية. علينا أن نكون غافلين عن كون الإشتراكية شكل من أشكال السم الإقتصادي الذي يدمر الإزدهار وهي أكبر مولد للفقر عرفه العالم. في أوائل القرن العشرين حولت الإشتراكية أوكارنيا من سلة خبز أوروبا إلى أرض مقفرة جرداء حيث كان الناس بالكاد يستطعون إطعام أنفسهم ناهيك عن تصدير الغذاء إلى أي شخص أخر وحدث هذا في بضعة سنوات فقط. كان للإشتراكية نفس التأثير إينما حلت عبر البسيطة في الدول التي أممت الزراعة. في بدايات السبعينات تبنت الحكومة التشيلية الإشتراكية وأممت الصناعات والمزارع، فأختل إقتصادها وقامت الحكومة بما قامت به سائر الحكومات الإشتراكية لإنقاذ نفسها: لقد طبعت كميات مهولة

من المال بمحاولة منها الحفاظ على إقتصادها قائماً- الذي كان في متناول يداها ولكنه دمر. وكانت النتيجة إرتفاع تكلفة المعيشة بنسبة (746) بالمئة (معدل التضخم السنوي)؛ وفي النهاية إستبدلت الحكومة بنظام قمعي على إثر إنقلاب عسكري[7]. بفضل (70) عاماً من الإشتراكية كان الإقتصاد السوفيتي مختلاً بشدة، ففي وقت تداعي النظام (السوفيتي) أواخر الثمانينات، وفقاً لبروفسور الإقتصاد الأميركي د.يوري مالتسيف، الذي كان مستشاراً لأخر رؤساء الإتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، لم يتعدى حجم الإقتصاد السوفيتي ال(5) بالمئة من حجم نضيره الأمريكي. وهذا بالرغم من الموراد الطبيعية الهائلة التي إمتلكها الإتحاد السوفييتي، والتي لم يسبق لها مثيل في أي بلد آخر أو إمبراطورية سياسية أخرى. لم ينتج عن الإشتراكية السوفيتية ولا منتج واحد نجح في المنافسة في الأسواق العالمية ما عدا الكافيار الروسي الذي يأتي من نوعية من الأسماك تسمى أسماك الحفش وهو ليس منتج مُصَنع. كل الدول الإشتراكية التابعة للإتحاد السوفيتي، قاست مصيره الإقتصادي من رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، والمانيا الشرقية، مروراً بكوبا وما بعدها. أن الشيء الذي تشارك فيه الناس في الدول التي تبنت الإشتراكية هو **تساويهم** في الفقر، في حين عاشت النخبة السياسية حياة مترفة. لقد أحتفل العالم بأسره بفناء الإشتراكية السوفيتية، ولكن لم يكن أحتفال العالم بعظمة إحتفال ملايين الضحايا الناجين من براثينها، الذين عاشوا تحت حذاء الامبراطورية السوفيتية. تبنت بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية صنفاً من الإشتراكية الديمقراطية يدعى **باشتراكية فابيان*** و قامت بتأميم العديد من الصناعات الرئيسية و فرضت ضرائب عالية جداً، وأنشأت دولة معونات واسعة النطاق وتبنت الطب المؤمم والمعاشات الممولة حكومياً. لقد كانت بريطانيا أغنى دولة في العالم حتى بدايات الحرب العالمية الأولى ولهذا تمكنت من العيش لفترة من الزمن على روؤس أموال الأجيال الغابرة لرجال الأعمال البريطانيين. ولكن في غضون عشرون عاماً أصبح العالم بأسره يتكلم عن المرض البريطاني، وهي العبارة التي كانت تستخدم لوصف **عدم الكفاءة** الإجمالي للأنظمة الإشتراكية، والإحتكارات التي تديرها الحكومة البريطانيا على صناعات الصلب، وصناعات السيارات، وشركات الإتصال، الكهرباء، وغيرها من الصناعات. بحلول السبعينات، وبعد ثلاثين عامًا من إشتراكية فابيان، إكتفى البريطانيون من الإشتراكية وقاموا بإنتخاب مارغريت تاتشر رئيساً للوزراء. كانت تاتشر طالبة لفريدريش هايك وغيره من علماء إقتصاد السوق الحر. قامت تاتشر بخصخصة العديد من الصناعات البريطانية المؤممة. لعقود من الزمن، تخلفت بريطانيا عن باقي الديمقراطيات الأوروبية من حيث نصيب الدخل الفردي. وقد تغيير مجرى الأمور عندما تبنت تاتشر برنامجاً [إقتصادياً] بمعزل عن الإشتراكية [8].

مثال أخر على الكوارث الإقتصادية التي تسببت بها الإشتراكية الديمقراطية هو في دولة الأرجنتين، التي تبنت الإشتراكية في أواخر أربعينات القرن الماضي وذلك أثناء حكم نظام خوان بيرون. أقدم نظام بيرون على تقييد التجارة الدولية، فرض ضوابط أو مقيدات على الأجور والأسعار، وصادر الملكيات الخاصة، و أمم بعض الصناعات، و أنفق بسخاء، وكان كل ذلك ممولاً من قبل الحكومة، التي كانت ببساطة تجني النقود عبر طباعتها. وكانت النتائج المتوقعة هي الدمار والتضخم الاقتصادي المفرط وهذا ما أدى لإنقلاب عسكري أطاح بنظام بيرون عام (1955) . ولكن أبقت الأرجنتين على حلة الاشتراكية وأستمر أقتصادها بالركود و بعد تعاقب الأنقلابات العسكرية، وفي وقت متأخر من

ثمانينات القرن الماضي، عانت الأرجنتين من تخضم بمقدار (12,000) بالمئة بسبب سنوات متعددة من محاولات التستر على فشل الإشتراكية، عبر طباعة النقود بشكل مسرف لدفع ثمن كافة البرامج الإشتراكية [9]. في عام (2001) تخلفت الأرجنتين عن الإيفاء بالتزامتها تجاه المقرضين الأجانب؛ فيما عرف لاحقًا بأكبر حالة تقصير عامة بيفاء الالتزمات (المالية) في التاريخ. و حدث نفس الأمر في عام (2014). كان الإقتصاد الارجنتيني، في الماضي، يحتل المرتبة العاشرة عالميًا، لكن مع حلول عام (2016) بالكاد فاق إقتصاد الأرجنتين إقتصاد كازاخستان وغينيا الأستوائية [10].

كانت الهند ذات يوم من أغنى الدول على وجه الأرض وكانت صناعة النسيج الهندية تثير حسد العالم بأسره؛ كما كانت الهند تملك أسواقًا مالية متطورة والعديد من رجال الأعمال الموهبين و ملايين الفدانات من الارضي الزراعية الخصبة وجزالة في الثروة. للأسف، حين إستقلت الهند عن بريطانيا عام (1947) لم تعد تعتبر كأحد أغنى الدول الناطقة بالانجليزية. في تمرد على تقلايد إسيادها الرأسماليين الإمبرياليين (إلا أنه حدث على الصعيد الفكري ) تبنت الهند نسخة إشتراكية للتخطيط الإقتصادي المركزي، نابعة من الإشتراكية السوفيتية. وذلك في عهد رئيس الوزراء نهرو وعدد من كبار وزراء التخطيط التابعين له، مثل براسانتا شاندرا ماهالانوبيس. تبنت الهند **الخطة الخماسية**** إقتداءً بنمط الخطط الخماسي السوفيتي المعروف بفشله. تم تطوير نموذج الإقتصاد الماركسي الذي إستخدم لتبرير هذه الخطط بواسطة عالم الاقتصاد الماركسي ج.أ. فيلدمان. وقد أصبح معروفاً في وقت لاحق بنموذج فيلدمان ماهالانوبيس الإشتراكي لإقتصاد قائم على التخطيط المركزي[11]. لقد فشل هذا النموذج في الهند كما فشل في الإتحاد السوفيتي. مرحلة ما بعد الإستقلال أصبحت مرادفة للفقر. بحلول الثمانينات، فقَدَ رئيس الوزارء الهندي راجيف غاندي الأمل بالإشتراكية فخفض الضرائب ورفع القيود عن الصناعات والنتيجة هي عودة الحياة والإزدهار للإقتصاد الهندي.

عالم الإقتصاد جورج أييتي، وهو بروفيسور في الجامعة الأمريكية ومواطن غيني، آلف العديد من الكتب حول كيف دمرت الإشتراكية إقتصادات الكثير من دول ما بعد الإستعمار الافريقية، التي نبذت الرأسمالية وأعتنقت الاشتراكية في ستينات القرن الماضي [12]. تبنى القادة الافارقة موقفاً مفاده أن الإشتراكية على الطريقة السوفيتية مع تحديد الدولة للمصير الإقتصادي للشعب هي الطريقة المثلى لتحقيق رخاء إقتصادي لإفريقيا [13]. تم تأميم العديد من الشركات الأجنبية وأنشت العديد من المؤسسات المملوكة للدولة. وتم تقييد حركة الأفارقة عبر توظيف نظم دفاتر الحسبات وحواجز الطرق. كما تم التشديد على مجالس التسويق و قوانين التصدير وذلك لنهب منتجي المحاصيل النقدية. وهذا وقد ألزم المزارعين والتجار بأسعار بيع محددة. و فرضت مجموعة من القيود المحيرة على الواردات، والتحويلات الرأسمالية، والصناعات، والأجور أو الرواتب، ونقبات العمالية، الأسعار، ومعدلات الفائدة، وغيرها [14].

* سميت نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد (نحو 275 - 203 قبل الميلاد)، وهي جمعية إنكليزية أنشئت في عام 1884 وسعى أعضاؤها إلى نشر مباديء الاشتراكية بالوسائل السلمية.

** هي مجموعة من الخطط المركزية التي نفذت على نطاق الدولة للتنمية الاقتصادية السريعة في الاتحاد السوفيتي. وضعت الخطط من قبل لجنة تخطيط الدول متأسسة على نظرية القوى المنتجة، التي كانت جزء من خطوط إرشادية عامة للنمو الاقتصادي، صاغها الحزب الشيوعي السوفيتي.

فقط الاشتراكية التي تستطيع إنقاذ أفريقيا كان هذا الشعار الذي رددته النخبة السياسية الإفريقيا[15]. وبعد اربعين عاماً من الإشتراكية، كانت النتيجة أن هذه الدول الافريقيا أفقر مما كانت عليه عندما كانت مستعمرات. بينما كانت النخبة السياسية الافريقية غنية بشكل متقع وتمتع بمليارات الدولارات التي سرقتها من الخزينة المركزية والرشاوي التي تعد شرط حاسم لإنجاز اي شيء. كتب البروفيسور جورج أبيتي، عُدت الاشتراكية جسمًا دخيلًا على إفريقيا، كما هو حال مع باقي العالم، وإسترجع الذكرى التاريخية الطويلة للملكية الخاصة والأعمال الحرة بين الأفارقة في المرحلة التي سبقت فرض الايدولوجيا الاشتراكية الدخيله بعد الإستقلال. وخلص إلى أن لا أحد يستطيع الدفاع عن الإشتراكية حسب قواعد العرف الإفريقيا[16]. أثناء سنوات الحرب الباردة كان يُعبر عن الإختلاقات الحادة بين الإقتصادات الرأسمالية والأشتراكية من خلال المقارنة بين الصين الشعبية أو الإشتراكية ونظيرتها هونغ كونغ. كان إقتصاد هونغ كونغ من الإقتصادات الأكثر تحرراً في العالم في ظل الحكم البريطاني مع ضريبة دخل ثابتة وبسيطة و عدد يسيير من الضوابط الحكومية للأعمال التجارية. هذه الوصفة جعلت من هونغ كونغ، ومن دون أي موارد طبيعية، بإستثناء خليجها أو مينائها الكبير، من أحد أكثر البلدان أزدهاراً على الأرض. على النقيض من ذلك، شهد إقتصاد الصين الشعبية الكساد أو الركود و التخلف الإقتصادي المعتاد الذي يعد السمة المميزة لكل الإقتصادات الإشتراكية. في أواخر السبعينات، حررت الصين فجأة جزء كبيراً من إقتصادها؛ تم ذلك من خلال السماح بوجود المشاريع الخاصة و حتى البنوك الخاصة، ضمن قدر معين. لقد أدى خلق هذه الشذرات من المشاريع الخاصة، بجانب روح العمل الصينية / الكونفوشيوسية التقلدية، التي برزت في جميع أنحاء العالم، الى تحقق الإزدهار. بحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت الصين واحدة من أكبر الإقتصادات الصناعية في العالم، إن لم تكن أكبرها. عندما يحد من الإشتراكية، ولو قليلاً، فأن هذا يؤدي إلى الخطو خطوات واسعة نحو الإزدهار والقضاء على الفقر في الدول التي تبنت الأشتراكية سابقًا. أمام الصين طريق طويل تحتاج المرور به؛ ولكن لقد أستفاد شعبها من هذه الخطوات الأولية بمعزل عن الإشتراكية.

سيعد البعض هذا الكتاب كنقطة بداية تمهدية حول الإشتراكية (والرأسمالية) ؛ والبعض الآخر سيعده كمذكرة تاريخية وكتاب مرجعي مفيد حول كافة مشاكل الإشتراكية وكيف تهدد المجتمع الحر. سوف نستعرض على طول هذا الكتاب كيف أن المساواة في حرب مع الطبيعة البشرية؛ لماذا يصل أسوأ البشر للسلطة في ظل الإشتراكية؛ لماذا الفاشية تعد شكل آخر من أشكال الإشتراكية؛ كيف أن قصة نجاح الإشتراكية الاسكندنافية لا تعدو أكثر من خرافة؛ كيف ستؤدي دولة المعونات و ضريبة الدخل التصاعدية إلى تفاقم التفاوت؛ لماذا سيكون التلوث وغيره من القضايا البيئة أسوأ حالاً مما هو عليه الأن في ظل الإشتراكية. ما سبب فشل قوانين الحد الأدنى للأجور، المدارس المحتكرة حكوميا، وأسواق المال الإشتراكية؛ ولماذا تعاظم الإشتراكية يؤدي، بشكل حتمي، لحريات أقل. فيما يلي سنتكلم عن حقيقة الإشتراكية – وما الذي يعنيه أن أصبحت جزءاً من مستقبلنا.

## الفصل الثاني: لماذا تعد الإشتراكية دائماً وفي أي مكان كارثة إقتصادية

لطالما كانت الإشتراكية بكافة أشكالها سم يصيب النمو الإقتصادي والإزدهار، وهذا ليس بسبب أن الأشخاص الخطأ تولوا مقاليد النظام الإشتراكي وأن أشخاصًا أفضل أو أشد ذكاءً بأمكانهم جعل الإشتراكية تعمل بطريقة ما أو أن ما كان مفقوداً في هذه المعادلة هو الديمقراطية. إن الإشتراكية سم إقتصادي لإسباب جوهرية ومتأصلة فيها .بعبارة أخرى، يستحيل على الإشتراكية أن تكون أي شيء سوى نظام إفقار إقتصادي وذلك بسبب السجية المتأصلة فيها . جُرب كل نوع ممكن من الإشتراكية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ولم ينتج عن ذلك سوى الركود الإقتصادي أو ماهو أسوأ من ذلك بكثير. أصبحت بعض دول ما بعد الإستعمارالإفريقية، مثل زيمبابوي، حفرة جحيم إقتصادية بعد أن كانت سلة خبز إقتصادية[1]. جلبت الإشتراكية معها الخراب الإقتصادي أينما حلت وإرتحلت، من بريطانيا، الهند، وأمريكا اللاتينية، إلى أفريقيا. الأسوأ من ذلك، أنها لم تجسد الفقر فحسب، بل جسدت أحد أكبر الأنظمة المستبدة التي عرفتها البشرية، فقد أقدمت على إجراء أعدامات جماعية شمالة بحق الملايين من الناس. كما هو الحال في الإتحاد السوفيتي، الصين، كوريا الشمالية، وكمبوديا. في حدودها الدنيا، تحوي الإشتراكية، وفق وصف علماء الاقتصاد على ما يسمى بمشكلة الحوافز؛ مشكلة المعرفة؛ و مشكلة الحساب الإقتصادي. مثال جيد لمشكلة الحوافز يشمل أوائل المهاجرين الإمريكين.

## كيف كادت الإشتراكية أن تدمر أمريكا

تبنى أوائل المستوطنيون الأمريكيون المشاعات أو الملكية الإشتراكية للأراضي والممتلكات في البداية. وكانت النتيجة أن معظم المستوطنين ماتوا من الجوع أو المرض. لقد وجد أوائل المهاجرون عند وصلهم إلى جيمستاون في ولاية فرجينيا، في مايو عام 1607، تربة شديدة الخصوبة ووفرة في المؤكولات البحرية، والطيور البرية، و فواكه من كل الأصناف. وبالرغم من كل هذا وفي غضون ست أشهر مات 66 مستوطن من أصل 104 جوعًا[2]. وبعد ذلك بسنتين وصل أكثر من 500 مهاجر جديد لفرجينيا، حيث تم نقلهم عن طريق شركة فرجينيا، وبشكل مثير للدهشة مات 440 منهم بسبب المجاعة والأمراض. وهذا ما عرف لاحقا بزمن الجوع؛ كما يصفه أحد شهود العيان: لقد بلغت المجاعة بنا حدًا دفع الفقراء منا لنبش قبر همجي كنا قد قتلناه ودفناه وبعدها إزدردناه؛ وكذلك فعل آخرون بغيره حيث سلقوهم وطبخوهم مع جذور النبات والأعشاب[3]. كما لاحظ هذا الرجل أيضاً بأن سبب المجاعة هو الرغبة في الإقتصاد والصناعة وليس قحل وضعف البلاد كما يفترض عموماً[4]. بعبارة أخرى ,المشكلة كانت بسبب ضعف المجهود وليست بسبب شح الموارد. كانت المشكلة الأساسية هي أن كافة المهاجرين كانوا خدما مأجورين بعقود ولا يملكون أي حصة من ثمار كدهم كل ما أنتجوه ذهب الى تجمع مشترك ليتم إستخدامه لاحقا لتوليد الأرباح لشركة فرجينيا وذلك تعويضًا للشركة لنقلهم إلى أمريكا، ولدعم المستعمرة .العمل بجد، أو لوقت أطول، أو العمل بذكاء لا يضفي أي فائدة أضافية لأي عامل وذلك بسبب أن النظام الذي تم أنشاؤه بالأساس يعد إشتراكية زراعية فكان يتم مكافئة الجميع بنفس القدر بغض النظر عن الجهد الفردي. غياب حقوق ملكية الأرض وفقدان الرابطة بين المجهود والأجر دمر أخلاقيات عمل المهاجرين وهذا ما يحدث دائماً في أي مجتمع إشتراكي ,سواء كان ذلك مع مهاجري

جيمس تاون أو مع الإتحاد السوفيتي سابقاً. كتب المؤرخ فيليب أ .بروس حول مهاجري جيمس تاون بأن الرجال تقاعسوا عن أداء مهامهم أو رفضوا العمل على الأطلاق وتوانى الرجال المعروفين بشبابهم ونشاطهم الطبيعي عن العمل[5]. بعثت الحكومة البريطانيا في عام 1611 السير ثوماس ديل للخدمة كمارشال أعلى في مستعمرة فيرجينا. لاحظ ديل أن المستوطنون الناجون كانوا بصحة جيدة وقضوا معضم وقتهم يلعبون الألعاب وغيرها من الأنشطة العنيفة. وحدد فوراً بأن مصدر مشاكل المستعمرة كان النظام الإشتراكي لملكية الأرض. بناء على ذلك، قرر أن يعطي لكل رجل ثلاثة أكرت من الأرض كملكية خاصة وطالب منهم بالمقابل أن يدفعوا ضريبة بمقدار برميلان ونصف من الذرة فقط لشركة فرجينيا. أما البقية الباقية كانت بتصرفهم أما أن يبقوها أو يبيعوها. بدأت عندها جيمس تاون بالإزدهار؛ فقد أدرك كل رجل بأنه سيدفع ثمن التسكع كاملاً على شكل أرباح ضائعة. وفي نفس الوقت، أدرك الجميع بأن زيادة الجهد يؤدي الى زيادة الأرباح. كما كتب المؤرخ ماثيو بيج أندروز، مجرد ما ألقي على المستوطنين عبئ تحصيل مواردهم الخاصة، وإكتسب كل رجل حر حق إستملاك العقارات؛ طور المستعمرين بسرعة ما أصبح السمة المميزة للأمريكين – أي الكفاءة بجميع الحرف بجانب العبقرية الفطرية للتجربة والإختراع[6]. نظام الملكية الخاصة الذي إستبدل الإشتراكية الزراعية في مستعمرة جيمس تاون توسع بسرعة بحيث منح كل مستوطن دفع بطريقته الخاصة خمسون أكر من الأرض، وبحلول عام 1623 تحولت كل الأراضي لملكيات خاصة. أستبدلت الإشتراكية بالرأسمالية وأزدهر المهاجرين. وقع نفس الخطأ المأسوي في تبني الإشتراكية الزراعية في مستعمرة ماساتشوستس حيث مات ما يقارب نصف عدد المستوطنين الأصليين الذين نزلوا في خليج كيب كود في عام 1620 في غضون أشهر قليلة. ولحسن الحظ، إدراك قائد حملة ماي فلاور، وليام برادفور، المشكلة:

> *تبرم الرجال الشبان، الذين كانوا أكثر قدرة وملائمة على العمل والخدمة، بأن عليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم ووقتهم في العمل من أجل زوجات وأطفال رجال آخرين من دون أي تعويض. الرجال الاشداء ,أو متعددي المواهب ,لم يكن لديهم مؤن ولا ثياب كما لو كانوا ضعفاء وغير قادرين على عمل ربع ما يقوم به الآخرين؛ هذا ما عدوه ظلماً بحقهم. وبالنسبة لزوجات الرجال فقد كن مجبورات على خدمة رجال آخرين كتحضيرهن للحوم لطهيها، غسلهن ثياب رجال غير أزواجهن ..الخ. ولقد أعتبرنه نوعاً من العبودية .ولم يستطع أيًا من الأزواج تحمله[7].*

كانت الإشتراكية المسبب الرئيسي لمجاعة المهاجرين في مستعمرة ماساتشوستس الأصلية . أدرك برادفورد ذلك كما فعل سلفه في فرجينيا وقرر أن يتخلى عن الإشتراكية الزراعية وسمح بإستملاك العقارات الخاصة. وفق تعبيره، لقد تم إقرار بأن على مهاجري ماساتشوستس :

*تحديد مقدار حبوب الذرة لكل رجل لذاته، ووفق هذا الإعتبار عليهم الإعتماد على أنفسهم؛ و آتيان الطرق الشائعة في كل الأشياء الأخرى كما كان عليه الأمر سابقاً. و خصصوا لكل عائلة قطعة من الأرض ,للأستخدام الحالي ...و قسموا الأولاد والشبان على بعض الأسر. وكان لهذا وقع نجاح جيدجدا لأنه جعل كل الأيدي كادحة جداً، لذلك تم زراعة المزيد من الذرة ... و ذهبت النساء طواعية الى الحقول ,وآخذن صغارهن معهن لحصاد الذرة؛ وهذا ما كان يعد سابقا ضعفاً وعجزاً[8].*

بحلول عام 1650هيمنت المزراع الخاصة على ماساتشوستس كما في فرجينيا و في المستعمرات في أمكان أخرى، وبدأ الإقتصاد الأمريكي بالأزدهار والنمو. لقد أدت مؤسسة الملكية الخاصة والأسواق الحرة إلى إندفاع الأعمال الحرة وخلق الثروة. بحلول عام 1776 أصبح الإقتصاد الأمريكي الناشئ أكبر بمئات الأضعاف مما كان عليه في فترة 1630 وأصبح الأمريكيون من أغنى البشر على الأرض [9]. أثبت تاريخ العالم في مئات المرات، بأنه إينما طبقت الإشتراكية إتبعتها كوراث الإقتصاد حتى تصل إلى المجاعة أو وفق كتابات الخبير الإقتصادي موراي روثبارد، في بدايات القرن الحادي والعشرين:

*أدرك الجميع إشتراكيون وغير إشتراكيون على حدً سواء منذ فترة طويلة بأن الإشتراكية تعاني من مشكلة الحافز. على سبيل المثال في حال حصل الجميع على نفس الدخل في ظل الإشتراكية؛ أو وفق متغير أخر يفترض بأن الجميع ينتجون وفق قدراتهم إلا أنهم' يتلقون (أجراً) وفقاً لإحتياجاتهم'. لنلخص القول وفق السؤال الشهير: في ظل الإشتراكية من الذي سيخرج القمامة؟ ما الحافز على القيام بالأعمال الوضيعة. وأضف على ذلك ما الحافز على العمل بإتقان؟ أو وفق إطار أخر ما هو الحافز على العمل بجد و إنتاجية في أي عمل كان؟ [10]*

أثبتت مئة وخمسون عاماً من التجارب على الإشتراكية في عشرات البلدان الكبيرة والصغيرة صدق تحذير روثبارد. كانت روسيا المصدر الأكبر عالمياً للحبوب قبل أن تتبنى الإشتراكية عام 1971 بسبب الإشتراكية الزراعية مات حاولي عشرة ملايين روسي بالمجاعة في العشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. عندما أمم ماو تسي تونغ الزراعة الصينية مات حوالي ثلاثون مليون صيني جوعاً ما بين عام 1959 وعام 1962 أنتجت الإشتراكية كوراث إنسانية مرعبة في كمبوديا وغانا و إثيوبيا و تنزانيا وغيرها من البلدان خلال القرن العشرين[11]. حدثت نتائج مطابقة في التصنيع وفي كافة الأعمال في ظل الإشتراكية في القرن العشرين. لإن ,وفق كتابات الإقتصادي ديفيد أوسترفيلد: الإشتراكية وفق طبيعتها تحفز على الكسل والخمول وتثبط الإجتهاد والعمل الجاد. وبتالي، إنها تضع حوافز تتعارض مع

هدفها المعلن من الإزدهار المادي. معضلة الإشتراكية المتأصلة هي أن الأفراد الذين يستجبون بعقلانية للحوافز التي تواجههم سوف يحصلون على نتائج غير عقلانية تؤثر على المجتمع ككل[12]. في بدايات القرن العشرين ,جادل ثلة من الإشتراكيين بأن الإشتراكية بطريقة أو بآخرى ستعيد تشكل البشر بطريقة سحرية بحيت تأخذ بفاعلية مكان الله لتخلق رجلاً إشتراكياً جديداً, لا يكون إستحواذياً ولا مهتماً بالسعي نحو تحقيق مصالحه الذاتية. وقد ثبت منذ فترة طويلة بأن هذا ليس سوى ترهات، لأنه لم يحدث في أي مكان على وجه البسيطة على رغم من إستخدام الإرهاب والقتل الجماعي من قبل الإتحاد السوفيتي، الصين، كوبا وغيرها من الأنظمة الإشتراكية في محاولات عبثية لإثبات صحة نظريتهم[13].

## مشكلة المعرفة

السبب الثاني المُحتم لفشل الإشتراكية كنظام إقتصادي هو ما يعرف في مهنة الإقتصاد بمشكلة المعرفة. إرتبطت هذه المشكلة بكتابات الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل فريدريش هايك الذي كان أول من شرح هذه الفكرة في مقالة في مجلة أكاديمية عام 1954 تحت عنوان **إستخدام المعرفة في المجتمع** في تلك المقالة شرح هايك نوع المعرفة التي تجعل عجلة الإقتصاد تعمل وهي ليست المعرفة العلمية فحسب بل المعرفة المفصلة والخاصة أو التمايزية في ظروف المكان والزمان المعينين التي يكونها ملايين البشر الذين يشكلون الإقتصاد العالمي ويستحوذون عليه وينتفعون منه لأداء وظائفهم الفريدة وليعشوا حياتهم. على سبيل المثال، فكر في شيء بسيط كبساطة شريحة البيتزا. ما الذي يتطلب فعله حتى نُصنع بيتزا من الصفر؟ حسناً، المكون الأول سيكون العجين. إن العجين يتطلب مزرعة قمح لإنماء القمح وتحويله إلى دقيق والذي بدوره سيتحول إلى عجين للبيتزا. تتطلب مزرعة القمح كل المعرفة - الكيفية الهندسية المستخدمة في بناء كافة الجرارات و المعدات الزراعية الآخرى؛ الأدوات الزراعية، الأسمدة، أنظمة الري وغيرها. من ثم هناك أعمال مخازن الحبوب وكل ما يدور فيها، بالإضافة إلى صناعة النقل بالشاحنات التي تستخدم لنقل حبوب القمح. والتي بدورها تتطلب وقود البنزين أو الديزل، وهذا يعني بأن صناعة البترول يجب أن تقحم في ذلك ،بما في ذلك كافة المعارف الهندسية المعقدة المستخدمة لإستخراج البترول من باطن الأرض (أو من باطن المحيط) ومن ثم تكريره إلى بنزين.

تعلمنا بأن عجينة البيتزا تتطلب مجهود مئات، إن لم يكن آلاف الأشخاص من جميع أنحاء العالم وكل منهم لديه معرفة متخصصة في ظروف الزمان والمكان المحدد والتي إستخدموها لإداء وظائفهم. ثم هناك صلصة البندورة والتي تتطلب مزرعة بندورة وكافة معدات المزرعة، الأدوات، الأسمدة، أنظمة الري، وسائل النقل، وهلم جرا من المتطلبات اللأزمة لزراعة وتسويق البندورة. بعد ذلك هناك حاجة إلى مزرعة ألبان لإنتاج الحليب، الذي سيتحول إلى جبنة للبيتزا. وهكذا دواليك. الدرس الذي سنتعلمه هنا هو أن ما يجعل عالم الإقتصاد؛ في الواقع الحاضرة الإنسانية بنفسها كما نعرفها ممكنة هو التقسيم الدولي للعمل والمعرفة كل حسب تخصصه المعين في عالم السوق، الذي نكسب من

خلاله المال ونستخدم هذا المال لشراء الأشياء من متخصصين آخرين. حدث كل ذلك تلقائيًا بدون أي تخطيط حكومي يملي بوعي كيفية صنع البيتزا، وكم واحدة نصنع، أو أين يجب أن يكون موقع صالات البيتزا. كما أوضح أدام سميث في مقالاته الشهيرة **التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم** عام 1776 إن ما يحفز الناس على بذل كل هذا الجهد والتعاون فيما بينهم ليقدموا لنا الخبز و اللحم ليس بسبب إيثارهم أو حبهم لأخوهم الإنسان بل إنه سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية (إهتماماتهم الذاتية) في السوق الحرة. وبهذا فهم من قبيل الصدفة، كما لو كانت تقودهم يد خفية، يفيدون بقية المجتمع كذلك. بالنسبة للإشتراكية، تجدر الإشارة بأن لا قدرة لمخططي الحكومة أو مجموعة من المخططين الحكوميين مع أقوى أجهزة الكمبيوتر المتوفرة على إمتالك أو تحصيل وإستخدام جميع المعلومات المتغيرة بإستمرار واللازمة لإنتاج حتى السلع الأكثر شيوعًا وبساطة ناهيك عن المنتاجات الأكثر تطوراً مثل المركبات والحاسبات (الكمبيوترات). إن الفكرة الخاطئة القائلة بأن المخططين الحكومين يستطعون تحت ظل الإشتراكية تحصيل وإستخدام المعلومات أفضل من عدد لا يحصى من المستهلكين، العمال، ورجال الأعمال، مدري الأعمال و غيرهم من المشاركين في السوق من آلف الصناعات المختلفة، قد عرف بذريعة المعرفة وفق هايك في الخطاب الذي ألقه أثناء إستلامه جائزة نوبل في عام 1975. و كما قال هايك، بأنها وهم الإشتراكيين المشؤوم في كل مكان. أشار هايك أيضاً إلى أن التسعير في الأسوق الحرة ضروري كأداة لأي إقتصاد عامل. الأسعار التي تفرضها الحكومة، كما هو حال الإقتصادات الإشتراكية، لا تنتج سوى الفوضى. في إقتصاد السوق، الأسعار تشبه إشارات الطريق؛ في هذه الحالة، إنها تعكس الندرة النسبية للسلع والخدمات، كثافة طلبات المستهلكين، وتساعدنا على تنظيم حياتنا الإقتصادية. عندما تصبح المنتجات أو الخدمات أكثر ندرة يبحث المستهلكين عن بدائل وهذا ما يعد أحد محركات الأختراع. وعندما ترتفع الأسعار يتنبه المستثمرون إلى طلبات المستهلكين و يتطلعون إلى تزويد المستهلكين بما يحاتجونه بأسعار قليلة أو يحسنون المنتجات والخدمات المتوفرة حاليًا. من دون تسعيرات السوق ،فأن إتخاذ قرار إقتصادي عقلاني يصبح ضربًا من المستحيل وهذا سبب رئيسي آخر لفشل الإشتراكية في إنتاج أي شيء سوى الفقر، التعاسة والفوضى الإقتصادية.

## المشكلة الحسابية

الإنتقاد الأشد فتكًا بالإشتراكية يعرف بالمشكلة الحساسبية. وقد شرحها الإقتصادي لودفيج فون ميزس في مقالته المنشورة عام 1920 **الإشتراكية :تحليل إقتصادي وإجتماعي**[15]، وفي مقالته اللاحقة عام 1949 **,الفعل الإنساني.** قال ميزس، إن الإشتراكيون الذين يدافعون أو يروجون للتخطيط الحكومي مع تملك الحكومة لوسائل الإنتاج يواجهون مهمة مستحيلة، لأنهم لا يمتلكون أدنى فكرة حول كيفية القيام بعملية ترتيب إنتاج السلع والخدمات بدون أسواق رأس المال الحقيقية القائمة على السوق (مثل أسواق الأوراق المالية (البورصة)، أنظمة البنوك الخاصة، وغيرها). كتب ميزس، رجال الأعمال الرأسماليين، السماسرة المحترفين، المروجون أو المتعهدون، المستثمرون والمقرضون، كلهم لديهم حصة إقتصادية شخصية في الإستثمارات التي يقومون بها، وهم الذين يخصصون رأس

المال في إقتصاد السوق. أداتهم التي لا غنى عنها هي تسعيرات السوق التي توجههم نحو الإستثمار بطريقة عقلانية ومربحة ملبين بذلك طلبات المستهلكين. لكن في ظل الإشتراكية، حيث تمتلك الحكومة كافة وسائل الإنتاج وأسواق رأس المال غير موجودة، وكافة المصادر تخصص من قبل البيروقراطيين لتلبي خطط قد لا يكون لها أي أساس في الواقع الإقتصادي. في الإقتصادات الرأسمالية يتعين على رجال الأعمال تلبية حاجات المستهلكين أو مواجهة الإفلاس. هذا لا يعني أن الأسواق الرأسمالية مثالية، بل يعني بأن هناك حافز قوياً جداً لمستثمري القطاع الخاص لإستثمار أموالهم بطرق يكافئهم المستهلكون عليها. هذه الحافز، على أي حال، غائب كليًا في الإقتصاد الإشتراكي لأنه ليس قائماً على متطلبات المستهلكين و(رغبة المستثمرين في جني الأرباح وتجنب الخسارة)، بل على توجيهات الحكومة التي تخصص الموراد الإقتصادية. وهذا هو السبب وراء إعتقاد ميزس إستحالة الإشتراكية كنظام إقتصادي قابل للتطبيق؛ إنها ببساطة غير منطقية إقتصاديًا. بعد سبعون عاماً من تجليات لودفيج فون ميزس حول إستحالة حساب إقتصاد عقلاني تحت ظل الإشتراكية، كتب الإقتصادي الإشتراكي المعروف روبرت هايلبرونر مقالة مهمة للغاية في مجلة النيويوركر تحت عنوان **إنتصار الرأسمالية** حيث إعترف فيها على مضض بأن ميزس كان على حق طول الوقت حول الإشتراكية. في ذلك الوقت، كان هايلبرونر ذو الأعوام السبعون، إستاذ الإقتصاد لنورمان توماس في المدرسة الجديدة للبحوث الإجتماعية وقد أمضى السنوات الثلاثين الماضية من مسيرته المهنية يروج ويدافع عن الإشتراكية. (نورمان توماس كان مرشح الحزب الإشتراكي الأمريكي للرئاسة في القرن العشرن). النقطة المهمة هنا هو ملاحظة المفارقة المتمثلة بتجدد شعبية الإشتراكية "في هذه الأيام، خاصة بين شريحة من طلبة الجامعات، في حين إعترف المدافعون القدماء عن الإشتراكية في نهاية المطاف، مثل روبرت هايلبرون بأن الإشتراكية فكرة فاشلة و تحمل تصورات خاطئة على نطاق واسع. حتى تكون مدافعاً معاصراً عن الإشتراكية يجب أن تتجاهل كل منطق إقتصادي سليم وأكثر من قرن من التجربة التاريخية و كلمات مفكرين إشتراكيين صادقين، مثل هايلبرون، الذين أجبروا على مواجهة الواقع بعد تجاهلهم إياه في معظم حياتهم البالغة.

## الفصل الثالث: المساواة ضد الواقع الإنساني

المساواة هي صرخة المعركة المعهودة للإشتراكيين. تخلق الرأسمالية العديد من التفاوتات وفق زعمهم. لكنهم يغضون الطرف عن حقيقة أن البشر فريدون وبتالي إن التفاوتات أمراً لا مفر منه. حملة الإشتراكيين الصلبية المتعنتة من أجل المساواة ليست فقط ثورة على الواقع؛ إنها ليست أقل من وصفة لتدمير المجتمعات البشرية الطبيعية، كما كان الحال مع إشتراكيّ روسيا والصين في القرن العشرين، وهذا من بين أمور أخرى مثبتة. بأسم المساواة الإشتراكية دمروا إقتصادهم، وحكموا على مئات الملايين بالفقر، وأعدموا ملايين المنشقيين وحتى بعد كل هذا لم يخلوقوا أي شيء يشبه ولو من بعيد مجتمع المساواة[1]. دول الإشتراكية الديمقراطية التي لم تتجه نحو تطرف القتل، إرتضوا مع ذلك ،العيش خارج رأس المال المتراكم من الأسواق الحرة المحدودة أو السابقة في بلدانهم. لا يهتم الإشتراكيون بالمساواة أمام القانون أو المساواة في الحريات الفردية أكثر من أهتمامهم بالمساواة المادية، والتي بحكم الضرورة، يجب على الدولة أن تفرضها على المجتمع. يشير الحاخام دانييل لابين، وهو رجل دين وكاتب ومحدث إقتصادي[2]، بأن كل شيء صنعه الرب، سواء كان إنساناً أو حجراً (والتي تتراوح بين حصى صغيرة وألماس متلألئ بتنوع لا نهائي)، يعد فريداً من نوعه؛ في حين الأشياء التي يصنعها البشر، مثل الطوب، يمكن أن تكون متماثلة. جوهر المشروع الإشتراكي هو إستخدام القوة القسرية للدولة لتحويلنا جميعاً إلى طوب متماثل. تفسر الرغبة في تحويل البشر إلى طوب إشتراكي متماثل السبب الذي يجعل الأنظمة الإشتراكية شمولية في أغلب الأحيان – لأنه السبيل الوحيد الذي يمكنهم من خلاله تحقيق مآربهم. كان ومازال الهوس الإشتراكي بالمساواة في حالة حرب مع تقسيم العمل والمعرفة التي تأتي بشكل طبيعي في السوق أو الإقتصاد الرأسمالي. أشار لودفيج فون ميزس إلى أن الظاهرة الأجتماعية الأساسية هي تقسيم العمل و نظائره، التعاون الإنساني[3]، وهو الذي سيؤول بتالي إلى التقدم والتنمية الإقتصادية.

إن تفردية كل إنسان – إختلافات قدراتنا الجسدية، قدراتنا و إهتمامتنا العقلية، إختلاف كفاءتنا أو مؤهلاتنا، وتفضيلاتنا اللا محدودة – يعني أننا بشكل طبيعي نميل إلى التخصص في شيء ما، نركز على ما نجيد عمله على أفضل وجه. في إقتصاد السوق هذا يسمح لنا بأن نتخصص في أكثر شيء نجيده ويدفع لنا المال مقابله ومن ثم نتداول مع متخصصين آخرين من آجل تحصيل الخدمات والسلع التي نريدها. والنتائج البديهية لذلك هي أن الإقتصاد الرأسمالي يخلق مجتمع مترابط يسعى جاهداً لتزويدنا جميعاً بأفضل السلع والخدمات بأقل الأسعار؛ كما أنه يوفر فرص عمل للناس من جميع المواهب والقدرات التي يمكن تخيلها؛ ويضارب على إقتصاديات الكافاف القديمة (حيث يتعين على فرد أو عائلة أو قرية القيام بكل شيء لوحدهم) ويصنع الثروة (التي يمكن أن تدعم العمل الخيري)؛ ويشجع على التداول الدولي، لأنه البشر ليسوا لوحدهم الفردين بل كذلك الأمر مع مواردهم الطبيعية والجغرافية. على سبيل المثال، لا يوجد برنامج حكومي يمكن له أن يغير حقيقة أن المملكة العربية السعودية صحراء مترامية الأطراف بها أمدادات هائلة من النفط، أو أن الوسط الغربي الأمريكي يحوي ملايين الفدانات من أشد الأرضي خصوبة على وجه الأرض. السعوديون يختصون بالنفط ويبعونه لأمريكا؛ والأمريكيون يختصون بالزراعة ويبعون الغذاء للسعوديين الذين لا تزال أنظمة ريهم، على تطورها، تنتج موارد زراعية بتكالفة أعلى مما يمكن أن يحققه المزارعون الأمريكان. تقسيم العمل الدولي، بقدر تقسيم العمل المحلي، يؤدي إلى أزدهار الجميع. النقطة الأخرى هي

أن تقسيم العمل (والمعرفة) كان دائمًا يولد نوعًا مختلفًا من التعاون الإنساني على شكل فريق عمل، لأن العديد من المهام لا يمكن لفرد واحد إنجازها. وبتالي، يميل الناس إلى أن يصبحوا خبراء ليس فقط في صنعة ما أو المداولة التجارية، لكن أيضًا كأعضاء في فريق ينتج السلع والخدمات. تقسيم الخدمات والسعي للربح يشجع التعاون الإنساني. في إقتصاد السوق يدفع للناس معشاتهم، وتجني الشركات أرباحها (أو تتكبد الخسائر) وفقاً لقدراتها على تلبية حاجات المستهلكين. سيكون التعريف الجيد للرأسمالية إذاً: أعطني ما إريد، وسأقدم لك ما تريد. عدم المساواة في الدخل هو أمر حتمي بسبب التنافس – بعض الشركات ورجال الأعمال يقدمون أداء أعلى من غيرهم. على أي حال، النقطة المحورية هي أن السوق متقلب. يمكن للشركات أن تتغير أو أن تتحسن؛ يمكن أن يجد العمال مشاريع أو شركات أغزر ربحاً أو طرق أفضل لتطبيق مهارتهم. لا يخطئ الإشتراكيون عدم المساواة النوعي فحسب ويرغبون من الحكومة إزلته، بل هناك أيضًا ما يسمى **بالقانون الحديدي للأوليگاركية*** . و هي الرؤية التي تظهر في كل منظمة أو نشاط، بحيث عدد قليل من الأشخاص عادة ما يبرزون كقادة أو كأفضل المنتجين. أطلق توماس جيفرسون على هذه الظاهرة بالارستقراطية الطبيعية. ونرها واضحة مع الرياضيين النخبة في الرياضات الإحترافية؛ صفوة الموسيقيين والعاملين بالترفيه (الممثلين)؛ الشركات ال500 الأثرى؛ قائمة أفضل مئة طبيب، محامي، أو مدرسة، وهكذا دواليك. في إقتصاد السوق، يمكن لمثل هذه المؤسسات والأفراد النخبوية أن يطلبوا بأجور أو رسوم تعليم أو أيًا كان أعلى من المتوسط. معظمنا لا نجد أي حرج في هذا، ولكن الإشتراكيون وفي بعض الأحيان ثلة من البيروقراطيون يعتقدون بخلاف ذلك.

لاحظ العظيم هنري لويس مينكين بأن كل الحكومات، وليست فقط الحكومات الإشتراكية منها، هي العدو لأكثر الناس نشاطاً، إنتاجية، و تحفزاً. وفقاً لكلاماته:

---

> *كل الحكومات في جوهرها هي مؤمرة ضد الرجل المتفوق: إن هدفها الدائم يتمحور حول إخضاعه وإعقاته. في حال كانت إرستقارطية في التنظيم، فهي إذن تسعى لحمية الرجل المتفوق فقط في القانون على حساب الرجل المتفوق بحق؛ وفي حال كانت ديمقراطية، فهي إذن تسعى لحمية الرجل الأدنى في كل شيء على حساب الإثنين السابقين. إحدى أهم وظائفها الأساسية تتمثل بإخضاع الرجال لنسق موحد بالقوة، لتجعلهم بذلك متماثلين وليعتمد إحدهم على الآخر بقدر الإمكان، وذلك حتى تبحث وتكافح الأصالة أو الإبداع بين الرجال. كل ما تراه في الافكار الأصيلة هو إحتمالية التغيير، وبتالي إنتهاك مزاياها أو حقوقها. الرجل الأشد خطورة على أي حكومة هو الرجل الذي يستطيع التفكير بالأمور بنفسه، بدون إعتبار للخرافات و المحضورات السائدة[4].*

---

* هو قانون خاص بالتنظيمات الاجتماعية والسياسية "اكتشفه "روبرت ميشلز (1936 -1876) فيلسوف الاجتماع والسياسة، وعالم الاقتصاد الألماني- الإيطالي أثناء دراسته لمذهب النخبة أو الصفوة -Elitism والقانون حديدي لأنه لا استثناء فيه، بل ينطبق على التنظيمات السياسية بصرامة تامة. ولقد كان ذلك "الكشف " يعني الاسهام مساهمة كبرى في علم الاجتماع السياسي، كما يرى بعض الباحثين، بالنظرية التي عرضها في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية Political Parties "الذي أصدره عام 1911 فاشتهر بأنه مبتكر "القانون الحديدي للأوليجاركية".

هذا بسبب أن الحكومة تبرر أهليتها عبر التنظيم (أو القوانين) والتنظيم يسعى لفرض التماثل و سيطرة الحكومة. تقريبًا كل تدخل حكومي في فلك الإقتصاد هو، في الواقع، هجوم على توزيع العمل والمعرفة الطبيعي – الغراء الذي يربط الحضارة الإنسانية ببعضها- لصالح السلطوية البيروقراطية. كل قانون للحد الأدنى للجور /الحد الأعلى لساعات العمل، ضريبة الدخل التصاعدية، برامج دولة المعونات، ضوابط العمل، كوتا العمل، والضرائب على حصة أو مردود دخل الأرباح، ضرائب الدخل على الشركات الخاصة، وغيرها الكثير، تبتلع الفوائد الإجتماعية لتقسيم العمل إلى الأبد – في محاولات فاشلة لإستخدام القوى الحكومية للوصول إلى الكأس المقدسة للمساواة المادية. كارل ماركس، أحد أشهر الآباء المؤسسين للإشتراكية، أدان بشدة تقسيم العمل وعدم المساواة الناتج عنه، وسعى لإزالته تماماً حتى يدمر المجتماعات القائمة و يستبدلها بيتوبيا شيوعية مفترضة. يسعى (ويطالب) ماركس و الماركسيون الإشتراكيون إلى إستخدام القوة القسرية للحكومة من أجل القضاء على كافة الإختلافات الإنسانية، الإختلافات التي يدعوها ماركس بمضادات المثل الإشتراكية. وفق تعبير ماركس، فأن المجتمع الشيوعي المثالي:

> لا يمتلك أي شخص مجالًا حصرياً من النشاط المتخصص، لكن يستطيع المرء أن يحقق أنجازاً بأي فرغ يتمناه، ينظم المجتمع الناتج العام وبتالي هذا يجعلني قادراً أن أفعل اليوم أمراً محددا وغدا أمراً آخر، لأصيد الحيوانات في الصباح الباكر ومن ثم الأسماك بعد الظهر، أرعى الماشية في المساء وأنتقد بعد العشاء تمامًا كما يدور الأمر بخلدي، من غير أن أصبح صيادًا، سماكاً، راعيًا أو ناقداً[5].

لقد سألت في أحد المرات صفاً من طلبة الإقتصاد الجامعيين عن أرائهم حول هذه المقطع لماركس. قال مندفعاً أحد الفتيان الشباب، ولد وتربى في تايوان تحت ظل الصين الشيوعية: فقط طفل من يصدق هذا الأمر! إن فكرة ماركس هذه (وغيره من الإشتراكيين البارزين) هي الأساس لفكرة الكومونات، حيث يفترض بأن الجميع متساوون. مثل هذا التفكير يظهر بين الفنية والأخرى في العالم الأكاديمي، مثلما فعل قسم الماركسيين في جامعة هارفرد حيث قاموا بتبادل الوظائف ليوم واحد مع عمال الأبنية. تنبأ إيقونة الإشتراكية ليون تروتسكي أنه بمجرد أن تطيح الإشتراكية بتقسيم العمل: سيصبح الإنسان أكثر قوة، حكمة، ودقة. سيصبح جسده أكثر إنسجاماً، حركته أكثر إتزانًا، وصوته أكثر إيقاعاً. سيرتفع المتوسط البشري ليصبح بمستواى أرسطو، غوته،و ماركس[6]. فقط طفل (أوبالغ بتفكير طفولي) يمكن أن يصدق شيء كهذا.

أحد الأشياء التي تغذي العقلية الإشتراكية، الشيء الذي يحدد كون أن الشخص إشتراكي – هي الأهمية العظمى للحسد، أحدى الخطايا السبع المميتة. صنف لودفيج فون ميزس في كتابه **العقلية المناهضة للرأسمالية**[7]، عدة أسباب للحسد القهري لدى الإشتراكيين. أولاً، هناك حقيقة بأن عدد كبير من الأشخاص يرفضون قبول واقع بأن الذين يراكمون الثروة في المجتمع الرأسمالي يفعلون ذلك ببساطة عن طريق إرضاء أعدد كبيرة من رفقائهم المواطنين بالمنتجات والخدمات التي يبيعونها. كتب ميزس، فيما يتعلق بجني المال، يتفوق نجوم الأفلام على الفلاسفة. وغالبًا

ما يخلق هذا في أذهان الفلاسفة شعوراً بالحسد والكراهية، يستمر على طول الحياة إتجاه الرأسمالية والرأسماليين. يصر العديد من الناس أيضا على وجوب الحكم عليهم وفقاً لمعايير مطلقة (تحددها الحكومة بالطبع) على العكس من أصوات الدولار التي يدفعها رفقائهم المواطنين. بناء على ذلك، إنهم محبطين وناقيمين على الأكثر نجاحًا بينهم. في العادة يعبر الأقل نجاحا (بما في ذلك الكسالى والعاجزين) عن كراهيتهم وعداوتهم إتجاه كل من يتفوق عليهم، كتب ميزس. تستفيد الدوغما السياسية من هذا النوع من الأشخاص عن طريق وعدهم بشيء ما مقابل لا شيء (رعاية صحية مجانية! تعليم مجاني! أي شيء كان مجاني! فقط سمي ما شئت!) كل ذلك بأسم المساواة . بعض الأشخاص يواجهون معالم قصورهم ويتعاملون معها ويحسنون من أنفسهم، بينما البعض الآخر يبحث عن كبش فداء أو مهرب. ربما يكون كبش الفداء الأكثر شهرة هو إتهام الرأسماليين الجشعين الذين يحسنون صنع المال، بأنهم حققوا ذلك عبر إستخدامهم لوسائل شائنة، عديمة الضمير، أو غير قانونية. هناك بالطبع أشخاص مثل ذلك، لكنهم ليسوا السمة العامة في الأسواق. هناك خطاة في كل مناحي الحياة وليس فقط في عالم الأعمال وفي إقتصاد السوق (على نقيض من الإقتصاد الإشتراكي الذي تديره الحكومة) أي محتكر محكومياً، (حيث تكون الرشاوي جزء لا يتجزأ من الحياة)؛ ما من أحد يرغب بالعمل مع أناس محتالين لذلك يعاقب السوق الغشاشيين، والمنتجات سيئة السمعة لا يتم شراؤها. علاوة على ذلك، للحفاظ على نزاهة السوق، فأن مجتمع السوق المتآلف، دائمًا ما يكون لديه قوانين ضد الإحتيال لكن الحسد عاطفة قوية وكذلك الأمر أيضًا مع الخوف، حتى بين الأغنياء و الناجحين. قدم ميزس تحليلاً مثيراً للإهتمام عن السبب الذي يجعل العديد من الناس في صناعة الترفيه، على سبيل المثال، إشتراكيين مساواتيين. حيث لاحظ بأن العاملين بالترفيه يخدمون مستهلكين يمكن أن تكون أذواقهم متقلبة و غير قابلة للتعليل. وبتالي ،أن العديد من الممثلين، المخرجين، ومنتجي الأفلام يصبحون أغنياء و مشهورين في ليلة وقد ينسى أمرهم في ضحاها[8]. الإضطراب الملازم للشهرة والثروة وهو الذي جعل الكثيرين في صناعة الترفيه مناهضين للرأسمالية معتنقين للإشتراكية. علماً بأنه الحرية الرأسمالية هي التي جعلتهم أغنياء ومشهورين في المقام الأول.

توجد ظاهرة ممثالة في العالم الأدبي حيث تفوق مبيعات الروايات السيئة على مبيعات الأعمال الجدية الواقعية بمراحل عديدة. ولاحظ ميزس بأن أسياد سوق الكتب هم مؤلفي الروايات لأجل الجماهير[9]. وهذا ما ولد الإستياء بين المثقفين الذين يؤلفون كتب الواقع التي تذبل على رفوف المكتبات الجامعية. وهذا ما جعلهم يلقون باللائمة الناتجة عن هذا التحيز على الضيم الذي تخلقه الرأسمالية. لكن التحيز و الضيم ليسا السبب الرئيسي للحسد الإشتراكي، بل هي الرغبة في القضاء على التنوع وفرض التطابق لتنظيم المجتمع والإقتصاد حسب خطط عقلانية يصممها بيروقراطيين أشد ذكاء منك، وفق زعمهم . وغالبًا ما تكون النتيجة، كما أظهرها التاريخ، إستبداد وحشي بشكل لا يمكن تخيله. عدد غفير من الكتاب فهموا ذلك وكتبوا عنه، وفي بعض الأحيان بشكل هزلي ومسلي جدا. على سبيل المثال، في كتاب **عدالة الوجوه** كتب الرواي البيرطاني ليزلي ب . هارتلي عن يتوبيا متخيلة حيث تم إضفاء طابع مؤسسي على الحسد من خلال برنامج حكومي يتأكد من أن كافة وجوه النساء متساواية (أو متشابهة) بحيث يتم إجراء عمليات جراحية قسرية للحط من جمال النساء الأشد جاذبية و الأرتقاء بجمال النساء الأقل جاذبية حتى تتحقق

العدالة بالوجوه أخيراً[10]. كتب كورت فونيجوت الأبن قصة قصيرة بعنوان **هاريسون بيرجيرون** تصور فيها يتوبيا مساواتية شاملة:

---

> العام كان ، 2081 والجميع أخيراً كانوا متساوون. لم يكونوا فقط متساوون أمام الله والقانونِ. كانوا متساوون بكل الطرق. لم يكن أحد أذكى مِن أَحد. لم يكن أحد أجمل من أحد. لم يكن أحد أقوى أو أسرع من أي أحد آخر. كل هذه المساواة كانت نسبة للتعديل رقم 211، 212 و 213 من الدستور، و أيضاً نسبة لليقظة غير المتوقفة لعملاء جنرال الولايات المتحدة للإعاقة[11].

---

تعمل الإعاقة على النحو التالي: لدى هيزل ذكاء متوسط مثالي وهذا يعني بإنها لا تسطيع التفكير حول إي شيء إلا على دفعات قصيرة. بينما يمتلك جورج ذكاءً متقدًا مرتفع كثيرًا عن المعدل الطبيعي، لكنه لديه إعاقة رادوية صغيرة في إذنه. وطلب منه بموجب القانون إرتداء جهاز ما في جميع الأوقات. وتم ضبط تردد الجهاز مع جهاز إرسال حكومي. كل عشرين ثانية أو نحو ذلك، يرسل جهاز الإرسال بعض الضوضاء الحادة ليمنع الناس مثل جورج من الإستفادة من إدماغتهم على نحو غير عادل[12]. لقد هجوت المساواتية في أدب الرعب أيضا، كتب الإقتصادي موراي روثبارد. لأنه عندما تتضح الآثار المترتبة على عالم مثل هذا بشكل كامل، ندرك بأن مثل هذا العالم ومثل هذه المساعي هي معادية للإنسانية بالضرورة، وكونها معادية للإنسانية في أعمق معانيها، فأن الهدف من المساواتية، بتالي، شر وأي محاولة في إتجاه هذا الهدف يجب أن تعتبر شريرة أيضًا[13].

## الفصل الرابع: جزر الإشتراكية - حماقة المؤسسات الحكومية

هناك درجات من الإشتراكية تماماً كما توجد درجات من الرأسمالية. حتى أن الإتحاد السوفيتي لم يكن إشتراكياً مئة من مئة. وذلك لأنه سمح بتوجد نسبة صغيرة من اللأراضي الزراعية الخاصة (لقد أدرك الشيوعيون الروس بأنه دون الملكيات الخاصة في الزراعة لن يتمكنوا من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام مواطينيهم.) وكان هناك أيضاً سوق سوداء نافذة أو إقتصاد سري في الإتحاد السوفيتي، جزر رأسمالية صغيرة سمحت للكثيرين العيش فوق مستويات الكفاف.

اليوم، كل الدول الديمقراطية لديها جزر من الإشتراكية في بحر الرأسمالية – المؤسسات أو المشاريع المدارة حكومياً مثل دائرة خدمات البريد، دوائر الأشغال العامة المحلية والتابعة للولاية، رجال الأمن، رجال الإطفاء، جامعي القمامة، المدارس، الكهرباء، الغاز الطبيعي ومرافق المياه، وخدمات النقل، المؤسسات المالية مثل فاني ماي (Fannie Mae) وعشرات غيرها من المؤسسات أو المشاريع في الولايات المتحدة. بالفعل ،العديد من الوظائف التي تؤديها الشركات الخاصة روتينياً تنفذها ايضاً الشركات التي تديرها الحكومة. أظهرت عقود من البحث في الإقتصاد (والتجربة البسيطة) أن الشركات التي تديرها الحكومة هي، كقاعدة عامة، غير فعالة إلى حد كبير وتقدم منتجات وخدمات على قدر عالي من الركاكة مقارنة بالشركات الخاصة[1]. لدى الإقتصاديون قاعدة الضعف البيروقراطية والتي تنص على أن تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات الحكومية ستكون بالمتوسط أعلى بمرتين من نفس الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص التنافسي[2]. في إقتصاد السوق الحر، الشركات التي تقوم بعمل جيد عبر منح الناس ما يردون بأسعار تنافسبة تكافأ بالأرباح وفي حال فشلوا في المهمة فأنهم يعاقبون بالخسائر والأفلاس. هذا ما يعرف بمدأ الناجين: لن تنجوا الشركات التي تفشل في إرضاء عدد كاف من العملاء. لا توجد آليات مشابهة في المؤسسات الحكومية، بمعنى لا يوجد تصريح حول الربح والخسارة، أو حسب المعنى المحاسبي يوجد فقط ميزانيات. في القطاع الخاص، تكشف الأرباح عن القيمة التي ساهمت بها الأعمال التجارية في الإقتصاد أو المجتمع. على سبيل المثال، في حال آخذ أحد الأعمال التجارية ما قيمته (10,000) دولار من الموارد وصنع منتجات دفع الناس مقابلها (100,000) دولار، فأن ذلك يخلق قيمة بمقدر(90,000) دولار للمجتمع.

على النقيض من ذلك أن المؤسسات الحكومية يمكن أن تدمر القيمة عن طريق إستخدام الموارد بطريقة غير كفؤه أو غير مربحة. وبالفعل، في ظل الحكومة، كلما كان أداء وكلاء الحكومة أسوأ كلما طالبت بأموال أكثر من الهيئة التشريعية، مجلس المدينة، أو لجنة المقاطعة. في حال فشلت المدارس التي تديرها الدولة في تعليم الأطفال فمن الواضح بإنهم يحتاجون للمزيد من المال (حتى لو كانت المدارس التي تديرها الحكومة تنفق بالفعل أضعاف ما تنفقه المدارس الخاصة على الطالب الواحد). إذا فشلت دولة المعونات في الحد من الفقر، أو تسببت بأرتفاعه كما يحدث في الواقع، سيقول البيروقراطيون نحن بحاجة إلى توسيع برامح المعونات أكثر. لقد تفاخرت إدارة الرئيس أوباما بالفعل حول توسيع طوابع الغذاء وزعموا بإنها جيدة للإقتصاد[3]. تُدفع تكاليف المؤسسات الإشتراكية الفيدرالية، وحكومة الولاية والحكومة المحلية عن طريق دعم دافعي الضرائب. وإن الفشل في دفع الضرائب أوالدفع أقل مما تطالب به الحكومة يؤدي إلى غرمات باهظة، مثل مصادرة الممتلاكات و/أو السجن. على النقيض من ذلك

،في القطاع الخاص لا يوجد دفع قسري، حيث يتعين على رجال الأعمال الذين يستثمرون في أعمالهم الخاصة إنشاء وتسويق المنتجات والخدمات التي يريدها المستهلكين ويشترونها وفق إرادتهم الخاصة (وهذا يعني أيضًا بسعر معقول). في أحسن الأحوال، يحتكر البيوقراطيين الخدمات التي كان يوفرها القطاع الخاص في السابق، نتيجة لذلك ترتفع التكلفة وتنخفض الجودة. وفي العادة يقومون بفعل ما هو أسوأ من ذلك حيث يخلقون في المقام الأول المطالب الممولة من دافعي الضرائب ولكنها في الواقع ليست سوى نزوة بيوقراطية. كل هذا تسبب في جعل كلمات، مثل البيروقراطية (bureaucrat) والبيروقراطي (bureaucratic) ذات دلالة سلبية. ما من أحد يحب بأن يدعى البيروقراطي ولكن هذه هو حال الموظفيين الحكوميين، مع السمعة المستحقة عن جدارة والمتمثلة في إمتلاك كل كفاءة مكتب البريد و كل عاطفة مصلحة الضرائب (IRS). لقد تم تلقيمنا بإنه حينما تقدم الحكومة خدمة فأنها تكون مجانية ،لكن بالطبع ما من شيء مجاني، لانه يجب على شخص ما أن يدفع رواتب جميع المواظفين الحكوميين، نفاقتهم وكل الأشياء الأخرى التي تقوم بها الحكومة، تشتريها أو تستلزمها. وهذا الشخص هو دافع الضرائب بالطبع. كلما يتحدث السياسيون الميالون إلى الإشتراكية عن الخدمات المجانية فأنهم يعنون من ذلك بأن تكلفة الخدمة ستكون مخفية في الضرائب.

لسوء الحظ، إخفاء التكلفة بهذه الطريقة غالبًا ما يعمل لصالح السياسيين حيث تمكنهم من تقديم إدعائات حول الخدمات التي قدموهاغغغغغ ولكن هذه الخدمات تكون على حساب العامة الذي يفترض بإنه تتم خدمتهم. عندما يُخدع الناس بالإعتقاد بأن شيئاً ما مجاني حينئذ سيميلون نحو المطالبة بالمزيد منه. والنتيجة هي النقص، الإكتظاظ، والتنظيم[4]. غالبًا ما نسمع حول تنظيم الرعاية الصحية في أنظمة الرعاية الصحية الإشتراكية. لكن التنظيم يمكن ملاحظته أيضًا في حالات مثل الجفاف الدوري في كاليفورنيا. الجفاف، بطبيعة الحال، ظاهرة طبيعية لكن الحكومات في أغلب الأحيان تجعله أسوأ؛ حين يحدد البيروقراطيين الحكوميين أسعار المياه ويحددون قدر إستخدام المياه. في عام (2015) أمر حاكم كاليفورنيا جيري براون حكومات المدن والمقاطعات بفرض تخفيض على إستهلاك المياه بنسبة (25) بالمئة ويؤدي الفشل بالقيام بذلك إلى تحصيل غرامة مالية بمقدار (10,000) دولار في اليوم الواحد[5]. هذا يصدر عن الولاية التي ضخت ملايين الفدانات من المياه العذبة في المحيط أثناء الجفاف سعيًا وراء الدعم الحكومي[6]. في بعض الأحيان يحاول السياسيون طمأنة الجمهور المتشكك عبر التصريح بأن المؤسسات الخاضعة للدولة ستدار وفق نفس الأساس التي تدار فيه الأعمال التجارية[7]. لكن لا يمكن لأي وظيفة حكومية أن تعمل على نفس نسق الأعمال التجارية، لأنه لا يوجد هناك ربح وخسارة في الأعمال الحكومية على نقيض الشركات الخاصة؛ يمكن للمؤسسات الحكومية المدعومة من قبل دافعي الضرائب أن تستمر في تقديم خدمات رديئة بأسعار مرتفعة ولأجيال متعاقبة و الأدهة من ذلك فإن المعونات الضريبة (و التنظيمات الحكومية) قد تمكنهم من إعاقة أو القضاء على المنافسة في القطاع الخاص وهذا أحد الأسباب التي تجعل الحكومة تملك العديد من الإحتكارات أو أشباه الإحتكارات. لا يهم إن كان أطفالك يرتادون مدرسة خاصة؛ فما زال عليك أن تدفع الضرائب للتعليم الحكومي – و لوزراة الإسكان والتنمية الحضارية، المرافق التي تديرها الحكومة، وكل شيء آخر تفعله الحكومة.

لا يرتقي البيروقراطيين في حياتهم المهنية من خلال ريادة الأعمال، الإبتكار، تحسين الجودة، وتخفيض التكاليف. إنما يقترن نجاحهم، كما أشار الإقتصادي موراي روثبارد، على المهارات السياسية. السوق الحر يعزز ويكافئ مهارات الإنتاج والتعاون التطوعي في حين تعزز المؤسسات الحكومية مهارات القسر الجماعي والخنوع البيروقراطي[8]. بفضل ولوج الحكومة لمحفظة دافعي الضرائب، على المستوى الفيدرالي، فأن مطابعها المعروفة بأسم بنك الإحتياط الفيدرالي (The Fed) قادرة على أن تدفع لموظفيها أجوراً أكثر بكثير مما يدفع لموظفي القطاع الخاص. وفقًا لمكتب إحصائيات العمل الأمريكي، يجني موظفي الولاية والحكومة المحلية أجوراً أعلى بنسبة (35) بالمئة و فوائد أكبر بنسبة (69) بالمئة من موظفي القطاع الخاص[9]. ضف على ذلك، لديهم في العادة أمان وظيفي أفضل ايضاً؛ قوانين الخدمة المدنية و السلطة التي تتمتع بها نقابات الموظفين الحكوميين تجعل من الصعب إن لم يكن مستحيلاً، في بعض الولايات، فصل الموظفين الحكوميين. حتى أثناء الكساد العظيم لعام (2008)، إنخفض التوظيف في القطاع الخاص في العديد من الولايات في حين توسع التوظيف الحكومي[10]. وهكذا، توفر الحكومة حوافز ضارة للعمال لترك القطاع الخاص المنتج والمولد للثروة لأجل القطاع العام الذي يمتص الثروة ويمول من قبل دافعي الضرائب.

## تعظيم تكلفة المشاريع الحكومية

يتعين على الشركات الخاصة، حتى تكون قادرة على المنافسة أن تقلل التكاليف و تبتكر بإستمرار منتجات جديدة وأفضل. وبهذه الطريقة فإنها تزيد الأرباح؛ وأرباح أكثر تعني أجور أعلى، ترقيات، ونجاح. لا يتعامل البيروقراطيون الحكوميون مع الأرباح بل مع الميزانيات؛ والهدف هو توسيع الميزانية[11]. حتى لو أديرت المشاريع أو المؤسسات الحكومية من قبل بيروقراطيون أخلاقيون ذو نية حسنة فأنها تزال بحاجة لميزانية أكبر لتفعل المزيد من الخير. وبتالي أن كل بيوقراطي حكومي يدعم الضرائب العالية بشكل لا هوادة فيه والمزيد من الأموال لوكالته الحكومية. بعبارة أخرى، هو يدمن تكبير التكلفة لحدودها القصوى. حقيقة أن معظم المؤسسات الحكومية تمتلك قلة منافسين أو بلا منافسين تعني بأنها تقاسي من الكسل الإداري وعدم الكفاءة مقارنة بالشركات الخاصة التي تواجه المنافسة.

الوكالات الحكومية لا تشتهر برداءة السمعة بسبب إنغماسها بنفقات جامحة في كل نهاية سنوية للميزانية (حتى تبرر المزيد من التمويل) و لأجل مراكمة المواظفيين فقط (طريقة عظيمة لإنفاق المال عامًا تلو أخر) ولكن بسبب الترويج لموظفيين حكوميين غير أكفاء لوكالات أو مديريات أخرى في مواقع مختلفة بسبب إستحالة طردهم. في حال تسألت يوماً لماذا تملك العديد من الوكالات الحكومية لمستودعات ممتلئة باثاث إضافي، أو لماذا هناك اثني عشر مصلحًا يقفون جانباً بينما يعمل أربعة أخرون، أو لماذا يتذمر العديد من المدرسين حول العدد الإستثنائي لمدراء المدارس الذين يتقاضون أجواراً زائدة، هذا هو السبب. في الحكومة، الهدر وعدم الكفاءة يعد أمراً جيداً، الفشل يعد نجاحاً و يكافئ على العجز أو عدم الكفاءة. بالنسبة للسياسيين، تعد البرامج الممولة ضريبيًا مفيدة وطريقاً جيداً لشراء الأصوات. وبالمثل، أن زيادة عدد الموظفيين الفيدراليين، موظفي الدولة، والموظفيين المحليين، المعتمدين على التمويل الضريبي يعد شكلاً من أشكال الرعاية. السياسيون الداعمون لنقابات الموظفون الحكوميون يحصلون على

أصوات الموظفون الحكوميون (وعلى تمويل النقابة). لكن عامة الناس سيكونون أفضل حالًا – ماديًا و خلاف ذلك- في حال تقلصت الحكومة وعاش المزيد من الناس خارج نطاق أموال دافعي الضرائب، أي حسب جهودهم الشخصية في خلق منتجات وخدمات أفضل حيث يدفع الناس بمحض إرادتهم لقاء هذه الخدمات والمنتجات. وهذه هي الطريقة الفعلية التي تتقدم بها الإنسانية والإقتصاد الحقيقي.

## الفصل الخامس: لماذا يرتقي الأسوأ إلى القمة في ظل الإشتراكية

ربما تكون الصفة المميزة للإشتراكية هي فرض الحكومة لخطة واحدة تشمل المجتمع بأسره. لا تعد الإشتراكية شيئاً ما لم تكن تخطيطاً ولا نقصد بهذا بإن الإشتراكية قدمت فكرة التخطيط للمجتمع. يومًا تلو آخر، يخطط كل إنسان لطريقه عبر الحياة. جميعنا نخطط لحياتنا الإسرية، أيام عملنا، تعليمنا، مسارنا المهني، ومستقبل أطفالنا. الإشتراكية هي الإستعاضة القسرية عن الخطط الفردية بالخطط الحكومية. بتالي، لا يهم حقاً إن فرضت على المجتمع من قبل حكم الأغلبية الديمقراطي أو ديكتاتورية شمولية. في كلتا الحالتين سيخضع كافة أفراد المجتمع لتجبر الدولة القسري ولفرض خططها التي تشمل المجتمع بأسره. سيكون لأوباما كير نفس التأثير على المجتمع الأمريكي سواء فرضت من قبل السياسة الديمقراطية أو من قبل ديكتاتورية. بين فريدريش هايك، في كتابه الكلاسيكي ***الطريق إلى العبودية*** (***The Road to Serfdom***)، بأن الشمولية بكافة أنواعها، بما في ذلك الإشتراكية، تنطوي بالضرورة على الفرض القسري لبعض الخطط الحكومية على المواطنين. يستقطب نظام مثل هذا ؛ مثل بعض قادته السياسيين، ثلة من أشد الناس فسقًا وخلاعة في المجتمع. بمجرد تطبيق الخطط الحكومية فإنها تبدأ بالفشل وهذا لامحال من حدوثه بسبب كل نقاط الضعف الإقتصادية الكامنة في الإشتراكية والتي تطرقنا إليها سابقًا. عندها، سيواجه رجل الدولة الديمقراطي، الذي يحدد خطط الحياة الإقتصادية خياران، أما أن يتولى السلطات الديكاتورية أو أن يتخلى عن خططه ويعترف بفشله[1]. سيتعين عليه الإختيار بين إهمال الأخلاق التقليدية والفشل. ولهذا السبب يرجح بأن عديمي الضمير والفساق هم الأعلى قابلية للنجاح في مجتمع إشتراكي يسعى إلى المزيد من التخطيط الحكومي لكافة جوانب حياة المواطنين[2]. لا يكترث أولئك الذين يفتقدون أنبة الضمير بإن يحرموا إخواتهم المواطنين من حرياتهم المدنية، أو إن تعاملوا معهم بوحشية و أساؤوا إليهم؛ سيرتقي هؤلاء إلى أعلى المناصب في مجتمعات مثل هذه. كان هذا بالفعل تاريخ الإشتراكية في القرن العشرين في جميع أنحاء العالم. كتب هايك، ستؤدي الإشتراكية لا محالة إلى قمع المؤسسات الديمقراطية و ستتجه نحو حكومة أكثر ديكتاتورية أو شمولية. إذن، الإشتراكية الديمقراطية هي إستنباط خُلفي (non- sequitur). قد ينتخب الإشتراكيون ديمقراطيًا، إلا أن كافة برامجهم الحكومية ترتكز على إقتلاع الحكومة لسلطة الأفراد أو الأسر أو المؤسسات الخاصة أو حتى التقييد الدستورية على سلطة الحكومة. لقد حدث بالفعل حراك معتبر في هذا الإتجاه في الولايات المتحدة مع توسع قوة السلطات الفيدرالية التنفيذية، و إنتشار الأوامر التنفيذية من قبل الرؤساء و إنشاء عشرات القياصرة المعينين رئاسيًا لتخطيط وتنظيم كل شيء من الرحلات الجوية إلى الطاقة و أسلاحة الدمار الشامل[3]. ما مدى ملاءمة تسمية هؤلاء المعينين رئاسيًا غير الخاضعين للمساءلة (بالقياصرة) الذين يملكون سلطات تنظيمية هائلة بأسم نظام الحكم الملكي الروسي المشهور بقمعيته و إستبداديته والذي أطيح به من قبل الشيوعيين الأكثر شمولية.

بسبب فشل البيوقراطيون الإشتراكيون المحتوم في التخطيط لإقتصاد ومجتمع أفضل من ملايين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع. كتب هايك، هذا سيولد سخطاً من المسار البطيء والمرهق للإجراءات الديمقراطية التي تجعل العمل من أجل العمل هو الغاية[4]. عندها يكون الرجل أو الحزب الذي يبدو قويًا وحازمًا بما يكفي' لإنجاز الأمور هو الذي يبدو الأكثر جاذبية أمام الجمهور[5]. يطالب الجمهور برجل قوي (أو أمرأة قوية) يستطيع إنجاز الأمور –حتى لو عنى ذلك

التخلي عن الديمقراطية. كتب هايك هذا في عام (1943)، وكان يشير بوضح إلى الرجل القوي الإشتراكي القومي أدولف هتلير، لكن كان هناك العديد من الأمثلة المشابهة، خاصة في إمريكا اللاتينية. في اللحظة التي يصل بها قائد كهذا إلى السلطة، سيرغب بأن يحيط نفسه بمجموعة مستعدة للإستسلام الطوعي للنظام الشمولي الذي سيفرضونه بالقوة على بقية الناس[6]. تاريخ الإشتراكية في القرن العشرين، كما ذكّر هايك قُراءه، إن القساة الذين يستطعون تجاهل حواجز الأخلاقيات المقبولة هم وحدهم الذين يمكنهم تطبيق البرنامج الإشتراكي للتخطيط الحكومي النافذ. علاوة على ذلك، يرجح بأن النظام الإشتراكي سيسوده أسوأ المبادئ في أي مجتمع، حذر هايك. لقد أدرك الدوغمائيون السياسيون (والإشتراكيون دائمًا ما يكونون دوغمائيون) بأنه يسهل على الجموع الموافقة على البرامج السلبية – كراهية العدو أو الحسد ممن هم أفضل (الإغنياء) أكثر من أي برنامج إيجابي[7]. في روسيا البلشفية، كان الأعداء هم الرأسماليون والملكيون والمسيحيون والمزارعيون المستقلون والإرستقراطيون، الذين يمكن للجموع أن تتسلط ضدهم والذين وقع العنف بحقهم بأسم الشعب. في أوروبا في إيام هايك كان البلوتوقراط واليهود هم الأعداء[8]. في المانيا والنمسا أعتبر اليهود ممثلين للرأسمالية، وبتالي أصبحوا هدفاً للكراهية المفرطة[9]. في إمريكا، إستهدف الدوغمائيون السياسيون وول ستريت والأثرياء الواحد بالمئة كأهدافاً يسقطوا عليها كراهيتهم.

تبرر الكراهية والعنف بأسم المثالية، خاصة بين الشباب، مهما بلغ إنحراف فهمها. بالنسبة للإشتراكيين أن الغاية تبرر الوسيلة (وهذا يخالف الأخلاقيات التقليدية ) ويمكن أن يبرر به أي عمل ينشده الإشتراكي. قال هايك، إلى الإشتراكيين، لا يوجد شيء لا يستعد الشمولي فعله في حال خدم' الصالح العام'[10]. هذه العقلية الإشتراكية تقبل، إن لم تحتفي، بالتعصب والقمع الوحشي للمعارضة، وتتجاهل حياة الفرد وسعادته[11]، لأن الفرد الأناني ليس مهما؛ سيجادل الإشتراكي بأن ما يفعله إنما هو لأجل الصالح العام. قال هايك، في المجتمع الإشتراكي، إن القوة الوحيدة التي يستحق إمتلاكها هي القوة السياسية ولتعزيز القوة السياسية تعتمد الحكومة على البروباغندا، التخويف، والتجسس الحكومي المحلي لتشويه، التنمر والقضاء على المعارضة المحتملة. يمكن للإشتراكية أن تؤدي لنهاية الحقيقية، كما دعاها هايك، لأن الإشتراكيون يؤمنون بتلقين الحقيقة للناس. ولهذا السبب جعلتنا الأنظمة الإشتراكية نآلف معسكرات إعادة التأهيل والتماثل الإيديولوجي الشمولي الصارم. يؤمن الإشتراكيون بأن لا وجود لوجهات نظر منطقية آخرى. يجب على البروبغاندا الإشتراكية أن تسيطر على النظام التعليمي ووسائط الإعلام بحيث، وفق كلمات هايك، تصبح النظرية العلمية المزيفة جزءًا من العقيدة الرسمية التي توجه أعمال الجميع[12]. تحت ظل الإشتراكية، كل فعل من أفعال الحكومة يصبح مقدساً، في حين تلجم وتشيطن آراء الأقلية- أوحتى آراء الأكثرية المخالفة للسلطة[13]. كل هذا يبدو وكأنه التعريف المثالي للصوابية السياسية وهو الوباء الذي إبتلت به الكليات والجامعات الأمريكية والذي قطع شوطاً كبيراً نحو تدمير الحرية الأكاديمية للطلاب والأساتذة. الحقيقة في المجتمع الإشتراكي ليست شيئاً يمكن مناقشته؛ بل هو شيء يلزم ويفرض من قبل النظام الإشتراكي، الذي لا يقبل البدائل والطعن. كتب هايك، ما إن تستحوذ الأيديولوجية الإشتراكية على الحكم ويدمر إحترام الحقيقية الفعلية عندها ستهاجم كل الأخلاقيات، لأن كل الأخلاقيات تستند على إحترام الحقيقة.

## أسوأ الأسوأ تحت ظل الإشتراكية

تبدو الحرب الباردة تاريًخا سحيًقا بالنسبة لليافعين؛ هم لا يدركون على نحو متزايد بأن الأنظمة الشيوعية قتلت متعمدة عشرات الملايين من مواطنيها. هؤلاء ليسوا موتى الحرب بل هم نتاج أعمال القتل الجماعي المتعمد للمدنيين على يد حكوماتهم. تم تصنيف هذه الجرائم في ***الكتاب الأسود للشيوعية***، الذي حرره العديد من المثقفين الفرنسيين ونشرته مطبعة جامعة هارفرد في اللغة الإنجليزية عام (1999)[14]. يشمل ملخص إحصائياتهم تعداد الوفيات التالي:

---

***الإتحاد السوفيتي: 20 مليون قتيل***

***الصين: 60  مليون قتيل***

***فيتنام:  مليون قتيل***

***كوريا الشمالية: 2 مليون قتيل***

***كمبوديا : 2 مليون قتيل***

***أوربا الشرقية : 1 مليون قتيل***

***أمريكا اللاتينية : 150,000 قتيل***

***أفريقيا : 1.7 مليون قتيل***

***أفغانستان : 1.5 مليون قتيل***

---

التقدير الكلي لأعداد الناس الذين قتلتهم الأنظمة الشيوعية في القرن العشرين يقارب المئة مليون ضحية. من الأساليب التي وظفتها الأنظمة الإشتراكية ما يلي: فرق الإعدام، الشنق ،التغريق، الضرب، القتل بأستخدام الغاز، التسميم، وحوادث السيارات؛ تدمير السكان عبر المجاعات المفتعلة أو تقييد الطعام أو كلا الأمرين معاً؛ الترحيل القسري والذي قد يؤدي للموت إثناء عملية الإنتقال أو الموت عن طريق العمل القسري (من الإرهاق ،الأمراض ،الجوع، البرد)[15]. تجربة الإتحاد السوفيتي الإشتراكية تتضمن ما سماه هؤلاء المؤلفون مشروع المجازر الجماعية

المخططة، والممنطقة، والمصيبة سياسيًا[16]. تجدر الإشارة هنا بأن الفاشية كانت نوعاً من الإشتراكية – وهي ما سنناقشه في الفصل التالي. أطلق النازيون على أنفسهم الإشتراكيون القوميون وذلك من أجل تمييز أنفسهم عن رفاقهم الإشتراكيون في روسيا الذين صنفوا أنفسهم بالإشتراكيون الدوليون.

قام الإشتراكيون القوميون الألمان في أوئل القرن العشرين بقتل ما يقارب الـ (21) مليون رجل وأمرأة ومعاق ومسن ومريض وأسير حرب وعمال مجبورين ونزلاء مخيمات الإعتقال ونقاد ومثلي الجنس و يهود وعبيد وصربيون وتشيكيون وإيطاليون وبولنديون وفرنسيون وأوكرانيون وكان من بينهم مليون طفل تحت سن الثامنة عشر، وفق عالم الإجتماع ر .ج .روميل، الذي قضى جل حياته المهنية وهو يوثق الإبادات الجماعية، أو الموت عن طريق الحكومة[17]. كتب هامل، الأيديولوجية والسلطة المطلقة للإشتراكية هما المتغيرات الحاسمة في الإبادات الحكومة السوفيتية. كتب هايك بسخرية، لقد شرحوا كيف يستطيع الأفراد الشيوعيون ضرب وتعذيب وقتل الناس بالمئات؛ ومن ثم ينامون قريري العين في الليل. مهمة كئيبة بالتأكيد لكن بعد كل شي إنهم يعملون لأجل الصالح الأعظم[18]. كان الإشتراكيون الدوليون الروس مساواتيون جداً في عمليات الإبادة الجماعية لأي ولجميع الأشخاص الذين يشتبهون بأنهم يمتلكون شكوكاً حول إمجاد النيرفانا الإشتراكية؛ كما أوضح روميل.

بعض ضحايا الإشتراكية كانوا من الطبقة الخطأ – البرجوازية ,ملاك الأراضي ,الأرستقراطين ,والكولاك. وبعضهم كان من الأمة أو العرق الخطأ – الأوكرانيون ,أغريق البحر الأسود ,الكالميكس ,والفولغا الألمان. وبعضهم كان من زمرة سياسية خاطئة – التروتسكيون ,المناشفيك، الثوريون الاجتماعيون. وبعضهم كانوا أولادهم وبناتهن ,أزواجهن وزوجتهم ,أو إمهاتهم وأبائهم. والبعض كانوا يقطنون في الأراضي التي إحتلها الجيش الأحمر - البلطيين والألمان والبولنديين والمجريين والرومانيين. والبعض كان ببساطة في طريق التقدم الإجتماعي ,مثل الكتل الفلاحية والمتدينين. وتم تصفية البعض بسبب إحتمالية معارضته ,مثل الكتاب ,المعلمين ,الكهانة؛ أو من القيادات العسكرية العليا[19].

في الواقع كانت الحكومة السوفيتية تمتلك نظام حصص توزعه على موظفيها وأنصارها. أقتبس روميل قول فلادمير بتروف (بخصوص نظام الحصص) وهو الجاسوس السوفيتي الذي أنشق في خمسينيات القرن الماضي، والذي كشف عن أمر مكتوب أعطي له ويأمره بما يلي: أنت مسؤول عن مهمة القضاء على (10,000)عدو من أعداء الأمة. أبلغ عن النتائج بالإشارة[20].

في الوقت الذي لم يرتكب به السوفيتيين أعمال القتل الجماعي كانوا متورطين بالتعذيب السادي لكل من يشتبهون بأنه من المحتمل أن يكون من المنشقين سياسيًا . كتب أحد المواطنين البولنديين من الذين سجنهم السوفييت في مذكراته كيف تعرض للضرب بهراوة من المطاط الصلب والجلد ومزق شعره وتحمل حروق السيجار وحرقت أصابعه وكيف حرم من النوم لمدة تسع أيام، وأسوأ[21]. التعذيب والقتل كانا أساس القوة الحكومية في الأمبروطورية السوفيتية الإشتراكية. وكانت الأواضع أسوأ من ذلك في الصين الماوية. قتل الشيوعيون الصينيون ثلاث أضعاف ما قتله الإتحاد

السوفيتي من بشر – ومرة أخرى، كان هؤلاء الضحايا من الشعب الصيني ذاته، البيضة التي يجب تحطيمها حتى تصنع العجة الشيوعية حسب زعمهم. الجدير بملاحظته في أيامنا هذه هو أولائك الذين وصموا أنفسهم بالأشتراكية في الأكاديمية حيث أدعوا بأنهم هم من يحتلون أرضًا أخلاقية عليا. يزعمون بأن الأيديولوجية الإشتراكية المرتبطة بأسوأ الجرائم، وأعظم المجازر الجماعية، والتي تعد أحد الأنظمة الأكثر شمولية على الإطلاق، هي أكثر عطفاً من رأسمالية السوق الحر التي نشلت أناسًا كثر من الفقر، وخلقت المزيد من الثروة، ووفرت المزيد من الفرص للتطور البشري، ودعمت حرية الإنسان أكثر من أي نظام إقتصادي وجد في تاريخ هذا العالم. لم تصل الإشتراكية لمرحلة حرجة في الولايات المتحدة، لكن كلما تحرك المجتمع بإتجاه الإشتراكية زاد إعتماده على القوى القسرية للدولة. وعندما يصبح القسر مبرراً، فأن (الحكومة) تميل للتوسع على حساب الحرية الفردية والضمير الفردي. تستبدل الخطط الفردية بالخطط الحكومية؛ تطالب الحكومة بنصيب أعظم من الثروة الخاصة حتى توزع الأموال حسب ما تراه مناسباً؛ تصبح بروبغاندا الإيديولوجية أكثر نفوذاً في المؤسسات الحكومية، خاصة في المدارس؛ والإقتصاد يصبح بأضطراد أكثر خمولاً، حيث يتعرض للضغوطات خانقة بشكل متزايد من خلال المراسيم والقوانيين الحكومية والبيروقراطيين. تصبح الحكومة أكثر فأكثر حكومة الأسوأ، بواسطة الأسوأ، و لأجل الأسوأ.

# الفصل السادس: الجذور الإشتراكية للفاشية

هناك عدد قليل من الكلمات الإنجليزية التي تحمل مدلولاً سلبيًا مثل الفاشية. تذكرنا هذه الكلمة بأهوال المانيا النازية و الامبريالية اليابانية أثناء النصف الأول من القرن العشرين وحليف هتلر الديكتاتور الإيطالي موسوليني. بعد الحرب العالمية الثانية، قام الديكتاتور الإشتراكي في الإتحاد السوفيتي، جوزف ستالين بتصميم ثورة خطابية / بروباغندا (بمساعدة الحركة الإشتراكية العالمية) حيث كرروا فكرة أن البديل الوحيد للإشتراكية هي الفاشية. تم التعامل مع الليبرالية الكلاسيكية، التي تشدد على الحرية الفردية، إقتصاد السوق الحر، السلام والتمسك بالمبادئ الدستورية، كما لو أنها لم تكن موجودة؛ في الوقع، لقد خلطت مع أحد أخطر أعدائها وخصومها، الفاشية. لكن كما وضحنا سابقاً، لا يكترث الإشتراكيون أبداً بالحقيقة. الحقيقة هي أن الفاشية طالما كانت شكل من أشكال الإشتراكية. كان مؤسس الفاشية الإيطالية، بينيتو موسوليني، إشتراكياً دولياً قبل أن يكون إشتراكياً وطنياً، وكانت الأخيرة هي ما تعد جوهر الفاشية (أي الإشتراكية القومية). رضيت الإشتراكية القومية ببقاء الأعمال التجارية الخاصة طالما كانت موجهة من قبل المعونات والسياسة الحكومية، وهذا شكل من أشكال السيطرة الإشتراكية والتي نطلق عليها أسم رأسمالية المحاسيب أو المحابة في بلدنا هذه، حيث تكافئ الحكومة إصدقائها السياسيين عوضاً عن السماح بتسيير السوق الحر.

في عام (2007) نشرت مطبعة جامعة شيكاغو المجلد الثاني لأعمال ***هايك الطريق إلى العبودية ( The Road to Serfdom)***، والذي نقحه الإقتصادي بروس كالدوي[1]. حوى هذا الإصدار من الكتاب عدة ملاحق من ضمنها مقال كتبه هايك بعنوان ***النازية-الإشتراكية (Nazi-Socialism)***. كتب هايك، بشكل عام إن طبيعة الإشتراكية القومية (النازية) الإشتراكي لم يتم التعرف عليها تماماً[2]. قال هايك، إن رجال الأعمال الألمان الذين دعموا الحزب النازي كانوا قصيري النظر بشكل لا يصدق، لإنهم لم يدركوا الطبيعة المناهضة للرأسمالية المتغلغلة في قلب الإشتراكية القومية.

بالإشارة إلى مواقف السياسة الإقتصادية للحزب النازي (في مقابل العسكرة ومعاداة السامية) لاحظ هايك أن منصة السياسة النازية تمتلئ بالأفكار التي تماثل أفكار الإشتراكيين الأوائل[3]. وقال بأن السمة الغالبة هي الكراهية العنيفة لكل ما هو رأسمالي– السعي الفردي للربح، المؤسسات الكبيرة، البنوك، الشركات المساهمة، المتاجر الكبرى، التمويل الدولي ورأس المال المقترض، ونظام إستعباد الفائدة، بشكل عام[4].

وصف هايك برنامج السياسة النازية بأنه ليس أقل من هجوم عنيف على الرأسمالية، هذا ليس أمراً مفاجئاً لأن العديد من الشباب، في عام (1933)، الذين لعبوا دوراً بارزاً في الحزب النازي كانوا سابقاً شيوعيون أو إشتراكيون[5]. علاوة على ذلك، كانت السمة المشتركة بين جميع الصحفيين الألمان الذين دعموا النازية في ذلك الوقت هي مناهضتهم للتوجهات لليبرالية الرأسمالية؛ حتى أنهم تبنوا شعار نهاية الرأسمالية بأعتبارها العقيدة المقبولة[6]. إحدى السمات المميزة للإشتراكية القومية الألمانية، مقابل نظيرتها الإشتراكية الدولية الروسية، هي مزاعمها بأنها إشتراكية

الطبقة الوسطى على النقيض من الإشتراكية البروليتارية. أشار هايك، بأن كل القادة، في الفاشية الإيطاليا والألمانيا، من موسوليني وإلى آخره ...بدؤوا كإشتراكيين وأنتهى بهم الحال كفاشيين أو نازيين.

## الفاشية بإعتبارها تشكيلة متنوعة من الإشتراكية

كما هو الحال مع كافة أشكال الإشتراكية، كانت الايديولوجية الفاشية منذ بداياتها هجوماً على الليبرالية الكلاسيكية، وهي الفلسفة التي تقوم عليها الرأسمالية، وهذا ما وضح بجلاء في كتاب الليبرالية (*Liberalism*)، لـ لودفيج فون ميزس لعام 1927[8]. السمة الرئيسية في الليبرالية الكلاسيكية، وفق تعريف ميزس، هي حقوق الملكية، الحرية، السلام، المساواة بموجب القانون، وقبول عدم المساواة في الأجور والثروة بالإرتكاز على حقيقة تفردية البشر، الحكومة الدستورية المحدودة والتسامح. إن الإشتراكية بكافة أشكالها لا تعد شيئاً ما لم تهاجم كل مبدأ من هذه المبادئ، خصوصاً الملكية الخاصة. في الواقع، إن إلغاء الملكية الخاصة هي العلامة المميزة في البيان الشيوعي. أمضى الدعاة والمؤدلجون الإشتراكيون أمثال بينيتو موسوليني سنوات وهم يحاربون مبادئ الليبرالية الكلاسيكية و الرأسمالية حتى يضعوا الأسس الإيديولوجية لنسختهم عن الإشتراكية. في كتابه الفاشية: العقيدة والمؤسسات ***Fascism: Doctrine and Institutions*** كتب موسوليني، أن مفهوم الفاشية للحياة يشدد على أهمية الدولة ويقبل الفرد فقط في بالقدر الذي تتزامن مصالحه مع الدولة. إنها على النقيض من الليبرالية الكلاسيكية، التي ترفض الدولة بأسم الأفراد (أضيف التشديد)[9]. يقارن وينقض الفصل الثاني من كتاب الطريق إلى العبودية ***(The Road to Serfdom)*** الفلسفات الجماعية (Collectivism) وهي الإشتراكية بكافة أشكالها.

تؤكد الفردية (Individualism)، التي عرفت ببساطة بأنها إحترام الفرد كفرد، بأن البشر يملكون أنفسهم ولا يجب أن ينظر إليهم كأحجار في لعبة الشطرنج السياسية التي يديرها الساسة أو كفئران بشرية تعقد عليهم التجارب من قبل المهندسيين الإجتماعيين. يؤمن الإشتراكيون بعكس ذلك تماما. فحسب تعبير موسوليني : إن الحكمة القائلة بأن المجتمع موجود لأجل رخاء وحرية الأفراد الذين يؤلفونه فقط لا تبدو بأنها تتوافق مع خطط الطبيعة، التي تكترث فقط بالنوع الحي و تبدو مستعدة للتضحية بالفرد[10]. إن فكرة الأفراد يمكن ويجب التضحية بهم لأجل الصالح الأعظم هي جوهر الفلسفة الفاشية/ الإشتراكية / الشمولية. أعلن موسوليني بأن أفكار الليبرالية الكلاسيكية قد ماتت، حين قال ،في حال كان القرن التاسع عشر هو قرن الفرد (حيث أن الليبرالية تعني الفردية)، فنحن أحرار لنعتقد بأن هذا هو القرن الجماعي (collective) وبتالي قرن الدولة. إذا كانت الليبرالية الكلاسيكية تهجئ كالفردية، فأن الفاشية تهجئ كالحكومة[11]. مثل ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي، شجب موسوليني الرأسمالية والسوق الحر بشدة. وتحسر على السعي الأناني للإزدهار المادي، وأعلن بأن الفاشية هي رد فعل ضد التصور المادي الساذج لماهية السعادة، وناشد جمهوره لنبذ الأدبيات الإقتصادية للقرن الثامن العشر[12]، في إشارة منه إلى كتابات أدام سميث حول السوق الحرة.

أمم الفاشيون الإيطاليون والألمان العديد، ولكن ليس كافة الصناعات. و سمحوا بالملكيات والأعمال الخاصة بدرجة أكبر من التي سمح بها الإشتراكيون الروس، لكن المفتاح هو أن الأعمال الخاصة كانت تخضع للضبط والتنظيم الصارم حتى تعمل لمصلحة الأمة ككل، على النحو الذي تحدده الحكومة. وفق ما أوضحه المدافع عن الفاشية الإيطالي فاوستو بيتيلياني: يتم تقيم وظيفة الشركات الخاصة من منطلق الصالح العام، وبتالي يكون ملاك أو مدراء المشاريع التجارية مسؤولين عن سياسة الإنتاج الخاصة بهم أمام الدولة[13]. بتالي، كانت الفاشية الإيطالية هجوماً على الملكية والشركات الخاصة، فقط في شكل مختلف قليلاً عن الإشتراكية الروسية. كلا هاذين الشكلين من الإشتراكية يدعوان إلى التخطيط الحكومي الواسع للإقتصاد والمجتمع. دعا بيتيلياني لخطة حكومية تشمل التدرج المتناغم للحياة الإقتصادية للأمة[14]؛ أيًا ما كان يعنيه بقوله هذا. بينما وعد موسوليني بأن التخطيط الحكومي المركزي سيعرف النظام في الحقل الإقتصادي على نقيض من الفوضى المفترضة للرأسمالية[15]. بناء على ذلك، أساس نظام موسوليني وكالات تنظيم حكومية تملي الأومر لكافة الأعمال، الصناعات، والنقابات العمالية، كل هذا تحت مسمى التنسيق الحكومي. لقد حققت الأهداف الأساسية للإشتراكية – سيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج -مع ترك مديري الشركات في مكانهم. بالطبع ،سيطرة الحكومة تعني بأن دافعي الضرائب هم المتكفلين بدفع الفواتير. أوضح الكاتب الإيطالي غايتانو سالفيميني في كتابه ***تحت فأس الفاشية (Under the Axe of Fascism):*** في ديسمبر عام (1932)، أشار خبير مالي فاشي بأن أكثر من (8.5) مليون ليرا دفعت من قبل الحكومة بين عام (1923) وعام (1932) وذلك من أجل المساعدة في تثبيط الصناعات. تضاعفات النفقات في الفترة من ديسمبر عام (1932) وعام (1935)[16]. التنظيمات الحكومية الضخمة وعمليات الإنقاذ التي تم تمويلها بأموال دافعي الضرائب للصناعات الفاشلة المفضلة تعني بأن الفاشية الإيطالية ،كباقي أشكال الإشتراكية الأخرى، كانت فاشلة إقتصاديًا.

## الإشتراكية القومية الألمانية

شن الفاشيون الألمان، مثل حلافئهم الإيطاليون و غرمائهم الشيوعيون، حملة لا هوادة فيها ضد الليبرالية الكلاسيكية و الرأسمالية. كان بول لينش، أحد الأباء الفكريين للفاشية الألمانية، والذي كتب في كتابه ***ثلاث سنوات من الثورة العالمية (Three Years of World Revolution):***

> *هذا الصنف من الناس، الذين يفكرون أو يجادلون بلا وعي وفق المعايير الإنجليزية، يشملون كافة البرجوازيين الألمان. إن مفاهيمهم السياسية عن الحرية والحقوق المدنية، الدستورية والبرلمانية مشتقة من المفاهيم الفردية للعالم، حيث أن الليبرالية الإنجليزية تجسد الكلاسيكية والتي تبنها المتحدثون بأسم البرجوازية الألمانية في الخمسينات، ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر. لكن هذه المعايير قديمة الطراز ومتحطمة، تماماً كما تحطمت الليبرالية الإنجليزية قديمة الطارز. ما ينبغي فعله هو التخلص من الأفكار السياسية*

*الموروثة والمساعدة في نمو مفهوم جديد حول الدولة والمجتمع. وفي هذا الصعيد ايضًا يجب على الإشتراكية أن تقدم معارضة واعية وحازمة للفردية[17].*

---

يقصد لينش بالمعايير الإنجليزية، أفكار رجال مثل أدم سميث وجون لوك. الفاشية الألمانية، شأنها شأن جميع الأيديولوجيات الشمولية، ترى بأنه يجب على الأفراد خدمة المجتمع على النحو الذي تحدده الدولة. حسب تعبير هتلر في كتابه ***كفاحي (Kampf Mein)***: الآري ليس عظيماً في صفاته العقلية على هذا النحو ولكن في مدى إستعداده لوضع كافة قدراته لخدمة المجتمع. فهو طوعيًا يخضع ذاته لخدمة المجتمع، وفي حال تطلب الأمر فإنه يضحي بها[18]. هذه ما كانت عليه القاعدة الفلسفية للحزب العمال القومي الإشتراكي الألماني، والذي عبر عنها بإستخدام شعار، الخير العام (المشترك) يأتي قبل المنفعة الخاصة. مثل موسوليني والإشتراكيين الروس، أدان هتلر الفردية المفرطة بشكل خاص والرأسمالية بشكل عام. وقيل أن الفرد لا حقوق له، فقط واجبات للدولة. وضع البرنامج الرسمي المكون من (25) نقطة للحزب النازي، المنشور عام (1925)، مثل هذه الأهداف والتي شددت بأن أنشطة الفرد يجب أن لا تتصادم مع مصالح الجموع، لكن يجب أن تمضي في أطار المجتمع و يجب أن تكون من أجل الصالح العام. طبعًا هتلر هو من يقرر ماهو الصالح العام للألمان. وفي روسيا الشيوعية ستالين من يقرر ذلك، وفي إيطاليا موسوليني من يقرر ذلك. أعلن البرنامج النازي: نحن نطالب بحرب لا هوادة فيها ضد كل الذين تعتبر أنشطتهم مضرة بالصالح المشترك. وهذا يشمل المرابين والإنتهازيين الذين يجب معاقبتهم بالموت. أدان البرنامج النازي البنوك الخاصة من خلال الدعوى إلى إبطال عبودية الفائدة والدعوى إلى تأميم الأرض بدون تعويض وحظر كافة المضاربات على الأرض ،أعلن البرنامج النازي: نحن نطالب بتعليم الأطفال على حساب الدولة. كان من المقرر تحويل كل المدارس إلى إكاديميات تلقينة إشتراكية وطنية. تم التمييز ضد اليهود بإعتبارهم المجسدين للنظام الرأسمالي المكروه والمحتقر الذي أراد النازيون تدميره. سيحارب الحزب الروح اليهودية المادية في داخلنا أو خارجنا، ويمكن للأمة أن تحقق الإزدهار الدائم من خلال إتباع مبدأ: الصالح العام قبل الصالح الخاص. كان من ضمن المطالب الأخرى إلغاء الدخول غير مكتسبة؛ تحطيم عبودية الديون؛ تأميم كافة الصناعات المرتبطة؛ توسيع معونات الشيخوخة. كان يجب تلقين الإطفال الفلسفة الإشتراكية منذ أول لحظة يبدأون فيها بالإدراك؛ وكانت وسائل الإعلام تحت سيطرة حكومية مشددة حتى تمنع الأكاذيب المعروفة حول الفاشية. وبالتأكيد لم يكن أيًا من هذه الأشياء رأسمالي بطبعه.

الكثير من هذا كان موجود أيضًا في البيان الشيوعي، كما أوضح هايك، هذا لم يكن مفاجئاً، بما أن جميع المنظرين الفاشيين الأوئل كانوا في المقام الأول إشتراكيين أو شيوعيين. حوى البيان الشيوعي، المنشور عام (1848) منهاجاً شيوعيًا من عشر نقاط دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة للأرض و تأميم الصناعات. لم يلغي الفاشيون الألمان والأيطاليون كل الملكية الخاصة ولم يؤمموا كافة وسائل الإنتاج، لكن وفق هايك، أمم الألمان حوالي نصف الإقتصاد الألماني. ومن ثم سيطروا فعليًا على الباقي عبر قوانين شاملة نافذة و التنظيم الصارم لكافة الصناعات والزراعة. تمامًا كما فعلت إيطاليا تحت قيادة موسوليني. دعا البيان الشيوعي لمركزية الإئتمان في بنوك الدولة، كما فعل النازيون، وكذلك سيطرة

الحكومة على وسائل الإتصال. طالب البرنامج النازي والبيان الشيوعي بإلتزام الجميع في العمل في الوظائف التي تعتمدها أو تحددها الدولة. وبالطبع يؤيد كلاهما شكلاً ،ما أطلق عليه البيان الشيوعي: التعليم المجاني لكافة الأطفال في المدارس العامة. ربما كان القاسم المشترك الأكبر بين الإشتراكية الروسية، الإيطالية، والألمانية خلال القرن العشرين هي إنشاء دولة بيروقراطية شديدة المركزية قضت على السلطة السياسية على مستوى الدولة و المستوى المحلي. كما ورد في النقطة الإخيرة، رقم (25)، من برنامج الحزب النازي، نحن نطالب بتشكيل سلطة مركزية قوية في الرايخ إلى جانب سلطة غير محدودة للبرلمان المركزي يشمل الرايخ بأسره. الإشتراكيون من جميع الأصناف لا يتسامحون مع أي معارضة، ولا يسمحون بأي سلطات منافسة، وهم في حالة حرب مستمرة مع الأفراد، العائلات، المنظمات الخاصة، الكنائس، الشركات، والسلطات المحلية والإقليمية التي قد تعارض أو تتعارض مع رؤيتهم الكبرى في إعادة ترتيب المجتمع. يؤمن الإشتراكيون في السيطرة المطلقة. إنهم يريدون التحكم بك.

## الفصل السابع :خرافة نجاح الإشتراكية الإسكندنافيا

يحب الإشتراكيون الإشارة إلى السويد كمثال على كيف يمكن لإقتصاد منظم بشدة أن يتفوق على إقتصاد السوق الحر، ولكنهم مخطئون. كادت الإشتراكية أن تدمر السويد؛ وأخيراً قد أعادت إصلاحات السوق الحر إقتصادها من حافة الكارثة. المصدر الحقيقي لمعيار المعيشة العالي نسبيًا في السويد ليس له علاقة بالإشتراكية ولكنه بسبب تجنبها للحربين العالميتين وقفزها في الثورة الصناعية حينما كان إقتصادها أكثر الإقتصادات حرية، الأقل تنظيمًا وضرائباً في أوروبا. أعطت الدرجة العالية من الحرية الإقتصادية في السويد أواخر القرن التاسع عشر وفي مستهل القرن العشرين دفعة لظهور العديد من المخترعين ورجال الأعمال مثل ألفريد نوبل، مخترع الديناميت؛ المهندس سفين وينجكويست، الذي اخترع المحامل الكروية ذاتية المحاذاة؛ غوستاف دالين، الذي أسس شركة غاز (AGA)؛ و بالتزار فون بلاتن، الذي إخترع ثلاجة غاز تعمل بالإمتصاص: تأسست فولفو وساب وشركة إريكسون للإتصالات أيضًا خلال هذه الفترة[1]. بفضل إقتصادها الحر نسبيًا وقدرتها على تجنب الحروب؛ لم تقاتل في أي حرب، ولم تستنزف مواردها، بما في ذلك المورد الأهم، الإنسان[2]، منذ عام (1809). كانت السويد تتمتع بأعلى نمو للدخل الفردي في العالم من عام (1870) إلى عام (1950)[3]. ولكن إبتداءً من ثلاثينات القرن الماضي، أفتتن السياسيون السويديون بالنمط الفاشي، للتخطيط الإشتراكي. بطبيعة الحال، لقد سقطت الفاشية، لكن السويد في حقبة ما بعد الحرب وسعت من خططها الإشتراكية الإجتماعية مع دولة معونات متنامية على الدوام. إرتفع الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الإنتاج المحلي السويدي (GDP) من (20) بالمئة في عام (1950) إلى ما يزيد عن ال(50) بالمئة بحلول عام (1975)[4]، قد تبدو نسبة متواضعة وفق معايير أيامنا هذه. توسعت الضرائب، الدين العام، وعدد الموظفين الحكومين بلا هوادة[5]. في الأساس، كان السويديون يعشون من العمل الشاق، الإستثمارات، ورواد أعمال الأجيال السابقة.

بقيت البلاد مزدهرة نسبيًا، لكنها لم تستطع تجنب الواقع الإقتصادي. فمن المستحيل الحافظ على إقتصاد مزدهر مع نظام الضرائب المرتفعة، ودولة معونات مبذرة تدفعا الناس حتى لا يعملوا، وبالاضافة إلى إنفاق وإقتراض حكومي ضخم. بحلول ثمانينات القرن العشرين، نتج عن تدهور نمو الإقتصاد السويدي ومحاولة الحكومة النمو بالإقتصاد عبر الإستديان الهائل فوضى إقتصادية، مع إنبجاس فقاعة سوق الأسهم والعقارات وإرتفاع نسبة الفائدة التي دفع بها البنك المركزي السويدي حتى وصلت إلى (500) بالمئة[6]. بحلول عام (1990) إنخفضت مرتبة السويد من المرتبة الرابعة إلى المرتبة العشرين في مقارنات الدخل الدولية[7]. أدى التراجع الإقتصادي السريع إلى التمرد ضد النظام الإشتراكي. خفضت الحكومة المحافظة معدلات ضريبة الدخل الهامشية؛ أبطلت التحكم بالتداول النقدي؛ أزالت قيود الإقتراض البنكي؛ خصخصت بعض المؤسسات الحكومية؛ أزالت القيود عن صناعات البيع بالتجزئة، الإتصالات والطيران؛ وطبقت تخفيضات عميقة على الإنفاق الحكومي. لكنه كان طريقًا طويلًا وشاقًا بفضل العبء الهائل لدولة المعونات السويدية. كشفت دراسة إجرتها الجمعية الإقتصادية النمساوية عام (2009 ) بأن الإقتصاد السويدي فشل في خلق أي وظائف صافية من عام (1950) إلى عام (2005)[8]. لكن، بفضل إصلاحات المحافظين تم إحراز التقدم بالنهاية، و إنخفض الدين الوطني السويدي من (80) بالمئة من الإنتاج المحلي السويدي

في عام (1992) ليصبح (40) بالمئة بحلول عام (2008)[9]. بينما تعمل إصلاحات المحافظين على إستعادة الإقتصاد السويدي، ستستغرق الآثار الإقتصادية والإجتماعية للاشتراكية لعقود متعددة حتى تنجلي. على سبيل المثال، يعيش العديد من السويديون على الإستحقاقات الصحية الحكومية والتقاعد المبكر، حيث أن معدل البطالة الفعلية بالسويد أعلى بثلاث أضعاف على الأقل من معدل البطالة المعلن عنه رسمياً. تدفع الحكومة لآلف السويديون حتى يشاركوا في الأنشطة السياسية لسوق العمل الذي يملك غاية واحدة تكمن في تخفيض معدل البطالة الرسمية[10]. لقد خلقت الإشتراكية السويدية أيضًا نوعًا جديدًا من الرجل الإشتراكي. وفق وصف الإقتصادي السويدي بير بيلوند، حين توزع المنافع وبتالي تسلب مسؤولية الفرد عن حياته أو حياتها الخاصة، ينشاء نوع جديد من الأفراد – الصبياني غير المسؤول والإتكالي. لقد خلقت دولة المعونات أطفالاً نفسياً وأخلاقيًا من المواطنين[11]. كتب بيولند، على نفيض الإجيال السابقة، يتم تلقين أطفال وأحفاد دولة المعونات من سن مبكرة في المدارس الحكومية بأن لديهم حقاً مفترضًا بالتعليم المجاني، الرعاية الصحية، والدخل وأي شيء آخر قد يرغبون فيه.

بالطبع، لا يمكن لأحد أن يتمتع بحق لمثل هذه الأشياء المادية مالم يجبر شخص أخر على دفع ثمنها. ومع ذلك، تم تلقين أجيال من السويدين بأن لديهم الحق بالعيش على حساب الآخرين. إنهم يعتقدون أيضًا بأن المسنين- أمهاتهم وأبائهم وأجدادهم- يجب أن يعتني بهم شخص آخر غيرهم، أي الدولة. وبناء على ذلك، كتب بيلوند، أغلب المسنيين في السويد إما يعيشون مكتئبون ووحيدون في منازلهم، ينتظرون الموت، أو تم إيواؤهم في المؤسسات العامة لرعاية المسنين بمرقبة (24/7) لتخيف العبء عن الأجيال العمالة الأصغر سناً[12]. وبالمثل، يميل الآباء السويديون للإعتقاد بأن الأطفال يجب أن لا يتدخلوا مطلقًا بحق والديهم في العمل، والإجازات طويلة الأمد خارج البلاد، وحضورهم للمناسبات الإجتماعية[13]. قال بيلوند، بأن دولة المعونات السويدية قد خلقت وحشاً مغروراً عبر منح الإمتيازات والمساعدات للجميع على حساب لا أحد[14]. بالرغم من تعافي الإقتصاد السويدي بعد منتصف التسعينات، قد يفاجئ الإشتركيون حين يعلمون بأن السويد لا تزال أفقراً من ولاية مسيسبي، الولاية الأقل دخلاً بين كل الولايات الأمريكية[15]. مفاجأة أخرى للإشتراكيون هي أن السويد قامت بخصخصة أجزاء من قطاع الرعاية الصحية، الضمان الإجتماعي، والقطاع التعليمي؛ وأزدهر التأمين الصحي بسبب حتمية التنظيم، النقص وطول فترة الإنتظار في قطعات الرعاية الصحية الإشتراكية.

## الإشتراكية الدانماركية

تحاول الدنمارك وهي دولة أسكندنافية أخرى، لإسباب وجيهة، الهرب من ماضيها الإشتراكي. أكثر من ربع قواتها العاملة في سن العمل (أي أولئك الذين تترواح أعمارهم من بين 18 إلى 66 عاماً ) يعتمدون على المعونات الحكومية؛ لكل مئة موظف بدوام كامل يوجد حاولي (60) متلقي للمعونات الحكومية في سن العمل[17]. أكثر من (1.5) مليون شخص في دولة لا يتجاوز عدد قاطنيها الـ(5.5) مليون يعيشون بالكامل على المعونات الحكومية الممولة ضريبياً. وهذا يفرض عبء ضريبي ثقيل، بما في ذلك (وفق أرقام عام (2016)) معدل ضريبة دخل هامشية يقدر

بـ(55.6) بالمئة (على دخول تبلغ الـ(55,000$) فما فوق)، وضريبة مبيعات وطنية تقدر (25) بالمئة ومجموعة واسعة من الضرائب الأخرى، وهذا يشمل (180) بالمئة ضريبة أضافية على مبيعات السيارات[18]. زادت الضرائب البئية على أشياء مثل التدفئة، الكهرباء، المياه والمحروقات بشكل هائل في التسعينات حين كان الإشتراكيون الديمقراطيون في السلطة. قدر الإقتصادي الدنماركي بير هنريك هانسن أن مستوى الضريبة الكلي يقترب من الـ(70) بالمئة. ودعى هذا بالقوة القاسية والموهنة ضد الإنجازات الإقتصادية الشخصية وتراكم الثروة[19]. إذن قد لا يكون مفاجئاً، كما في السويد، أن العديد من الناخبين الدنماركيين توجهوا إلى أحزاب سوق حرة محافظة لتعيد الدنمارك إلى الجادة الإقتصادية. بالفعل، شكل حزب اليسار (Venstre) الليبرالي الكلاسيكي ائتلافاً مع حزب الشعب المحافظ (Party Conservative People's) حين كان في السلطة من (2001) إلى (2011) وقد إنتخب من تلقاء نفسه في عام (2015). يبدو أن الدرس الحقيقي للإشتراكية الاسكندنافية هو أنها تدمر الإقتصاد وتؤدي في أخر الأمر إلى إنتخاب أحزاب ليبرالية كلاسيكة ومحافظة في محاولة لإبطال أو تخفيف ضررها.

# الفصل الثامن: كيف تضر المعونات الإجتماعية بالفقراء

كتب لودفيج فون ميزس، يستخدم الإشتراكيون استراتيجيتان متلازماتان لتحقيق مآربهم: إحدها تتمثل بتأميم الصناعات والملكية والآخرى هي التحطيمية (Destructionism). عرف ميزيس التحطيمية بإنها تدمير النظام الإجتماعي الذي يرتكز على الملكية الخاصة[1]. يمكن تطوير التحطيمية عبر وسائل آخرى مثل، دولة المعونات، الضرائب المرتفعة والقوانين المتطرفة. بالنسبة للإشتراكي المتزمت أنها شكل من أشكال التخريب الإجتماعي والإقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للإشتراكيين إستخدام دولة المعونات لتقويض الأعمال الخيرية الخاصة ما يجعل الفقراء يعولون على الحكومة الإشتراكية. كما أشار فريدريك باستيا في منتصف القرن التاسع عشر، إن برامج المعونات الحكومية هي عمل خيري زائف يقوض الصدقة الشخصية ويوهم بأن الحكومة هي من سيهتم بذلك. دعى البروفيسور مارفن أولاسكي نفس الظاهرة في التاريخ الولايات المتحدة بمأساة التعاطف الأمريكية[2]. عرفت أمريكا بإنتشار المنظمات الخيرية التطوعية منذ تأسست حتى القرن التاسع عشر. هذا ما أثار دهشة أليكسيس دي توكفيل في كتابه ***الديمقراطية في أمريكا (Democracy in America)*** عام (1835). لكن، في النصف الأخير في القرن العشرين أستبدلت الأعمال الخيرية الخاصة بزدياد بالبرامج الحكومية، والتي لم تكن أشد بيروقراطية فحسب بل أقل فاعلية من الأعمال الخيرية الخاصة كذلك. ركزت الجمعيات الخيرية التقليدية الأمريكية الخاصة على مساعدة الناس حتى يساعدوا أنفسهم. البرامج الحكومية، بشكل حتمي، أصبحت أشد تركيزاً على إنشاء عملاء حتى تبرر العدد المتزايد (والرواتب) للبيرقراطيون. وبأثناء ذلك، لم يعد التعاطف يحمل معنى التضحية الذاتية من أجل مصلحة الغير، لكنه أصبح مجرد دعم بليغ للمزيد من برامج المعونات الحكومية؛ أنست برامج المعونات الناس بأن هنالك طرق أخرى لمساعدة الفقراء. أشار العالم السياسي تشارلز موراي في كتابه ***السعي: إلى السعادة والحكم الصالح (In Pursuit: Of Happiness and Good Government)***:

> *منذ بدايات الأربعينيات حتى عام (1964)؛ كلما زاد ثراء الولايات المتحدة زادت حصة الثروة التي تقدم للأعمال الخيرية . ثم فجأة في وقت ما عام (1965-1964) في منتصف الإزدهار الإقتصادي، قلبت هذه النزعة الثابتة. بدأت حصة الثروة المخصصة للأعمال الخيرية بالتهاوي على الرغم من أن الثروة أستمرت بالإزدياد. أستمر هذه الإتجاه الجديد والمقلق خلال بقية الستينات و السبعينات[7].*

كما أوضح موري، دفعت دولة المعونات المزدهرة ملايين الأمريكين ليسألوا أنفسهم: لماذا علي التبرع بـ(500) دولار من مالي لجمعية خيرية محلية في حين توجد بيرقراطية في مدينتي تنفق (20) مليون دولار على الامر ذاته؟ لما علي التخلي عن أمسية في الأسبوع لإعمل شيئاً يعمل فيه مئات من موظفي المدينة بدوام كامل ومدفوع؟[4]. كتب موري، مهما كان الأمر منطقيًا، إلا أنه حمل عواقب غير متوقعة. لم يقتصر الأمر على إنخفاض عدد الأفراد المشاركين في الأعمال الخيرية فحسب بل إن وظيفة المؤسسات الخيرية المحلية قد سلبت منها. قال موري أنتزع الوظيفة الخيرية لهذه المؤسسات، الكنائس، النوادي، وما إلى ذلك، وستسلب أو ستقصي المجتمع بحد ذاته. لقد دمرت دولة المعونات الجهود الطوعية التي بذلتها المجتمعات المحلية لمساعدة الفقراء، جعلت العديد من العائلات ذات

الدخول المنخفضة يعتمدون على المساعدات الحكومية ليس لفترة محدودة بل لأجيال متعاقبة، كحق، ومكافأة لإنجاب الأطفال خارج نطاق الزوجية وبلا رب أسرة.

## دعم الفقر

يدرك أغلب الإقتصاديون بأن برامج المعونات الإجتماعية تشكل خطراً أخلاقيًا محتملًا مع الفوائد، فيحتمل أن تدمر الحافز لإيجاد وظيفة والحصول على الإستقلال المادي. ولهذا السبب أعلن الرئيس جون كيندي بأن الغرض من المعونات الإجتماعية هو توفير مساعدة وليس صدقة. ومع ذلك، فشلت سياسة المعونات الإجتماعية في أمريكا فشلًا ذريعًا في تجنب هذا الخطر الأخلاقي. قدم تشارلز موري عرضًا دراماتيكًا لهذا الفشل في كتابه البارز ***خسارة الأرض (Ground Losing)***[5]. فحص موري كيف أدت إنطلاقة مزايا الرعاية الإجتماعية في منتصف و أوخر الستينات إلى أدامة الفقر بدلًا من تخفيفه؛ في الحقيقة جعلت الأمور أكثر سوءًا.

أوجد موري بأنه، منذ الخمسينات حتى الستينات، وبفضل إقتصاد ما بعد الحرب القوي، قد تناقص عدد الفقراء إلى الثلث[6]. لكن منذ عام (1968) مع بدأ الزيادة الهائلة في مزايا المعونات الإجتماعية إلى عام (1980) عندما تم إنتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة، زاد الفقر بنسبة (22) بالمئة. الفقر الذي نتكلم عنه هو الفقر الكامن، وهذا يعني الفقر قبل أن نأخذ بعين الإعتبار مزايا الرعاية الإجتماعية. زاد الفقر لأن الفقر أصبح جذابًا – أوحسب تعبير أخر، الرعاية الإجتماعية ثبطت أرادة الناس لإيجاد وظائف، لأن مع زيادة المال الذي يجنيه المرء ستزيد فرصة معانته من إنخفاض دعم الرعاية الإجتماعية النقدي، كوبنات الغذاء، معونات السكن، وغيرها من المزايا.

أوجدت دراسة لمكتب الميزانية بالكونجرس في عام (2012) بأنه في الوقت الذي يحصل فيه الاهالي العزاب الذين يعتمدن على المعونات الإجتماعية على عمل سيواجهون بضريبة هامشية (من حيث الفوائد الضائعة) تترواح بين (66) بالمئة و(99) بالمئة. أوجدت دراسة عقدها معهد كاتوا عام (2013) بأن قيمة مزايا الرعاية الإجتماعية للعائلات أحدية الأبوين (أخذين بعين الإعتبار 7 برامج من أصل 126 برنامج فيدرالي) تترواحت بين (49,175) دولار في هاواي إلى (16,984) دولار في ميسيبي[7]. الأهالي العزاب في هاواي، وفي العديد من الولايات الأخرى، سيتعين عليهم تأمين وظيفة ذات مردود مادي جيد حتى يعوضوا خسارة عشرات آلف الدولارت من الإعانات الحكومية؛ جعلت الحكومة قرار الحصول على وظيفة امراً غير منطقي للعديد من أسر الرعاية الإجتماعية. ولذلك لا ينبغي أن نتفاجئ بأنه حتى بعد إنفاق أكثر من 4 ترليون دولار على برامج الرعاية الإجتماعية منذ عام (1965)، شهدت الولايات المتحدة زيادة في الفقر[8]. مع إنتشار الجزاءات المالية للرعاية الإجتماعية، فأن وصمة العار التي ربطت بالعزوف عن العمل قد إختفت وإستعيض عنها بإحساس بأن أولائك الذين يعملون بوظائف منخفضة الأجر ليسوا سوى مجموعة من الحمقى. كتب موري: لأول مرة في التاريخ الأمريكي أصبحت العطالة عن العمل أمراً مستساغاً إجتماعيًا في المجتمعات الفقيرة[9]. أصبحت برامج الرعاية الإجتماعية بديلًا عن العمل. أوجدت دراسة في عام (1992) للإقتصاديان ريتشارد

فيدر ولويل غالاوي بأن فقط (18) بالمئة من متلقي الرعاية الإجتماعية خرجوا من براثن الفقر مقارنة بـ (45) بالمئة من الفقراء الذين لم يتلقوا الرعاية الإجتماعية[10]. لقد أجادت دولة المعونات العمل على تعطيل حجر أساس مهم في أي مجتمع منتج، رأسمالي ذي سوق حر: أي حافز العمل. بدلًا من ذلك، لقد خلقت طبقة إتكالية لتخدمها (بالبرامج) ومنها تنتفع (لتبرر البرامج والوظائف الحكومية).

لقد قطعت دولة المعونات أيضا شوطاً طويلًا نحو تحقيقها لهدف أخر للعديد من الإشتراكين، ولا سيما كارل ماركس، وهو القضاء على الأسرة (كما دعا ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي). لا يعني هذه أن مهندسي دولة المعونات الأمريكيون أرادوا تدمير الأسرة، فقط يعني أن سياساتهم قطعت شوطاً طويلًا نحو تحقيق ذلك. بين عام (1960) وعام (2000) أزداد عدد المواليد خارج نطاق الزواج بما يزيد عن الـ (400) بالمئة، وكان الدافع الكبير لذلك وخاصة في مجتمع السود، هو أن الوالديّة العازبة تجلب منافع حكومية[11]. في عام (1950)، قبل الحرب على الفقر، كانت حوالي (88) بالمئة من أسر البيض و(77) بالمئة من أسر السود في الولايات المتحدة تتألف من عوائل مكونة من زوج وزوجة[12]. بحلول عام (1980) إنخفضت نسبة أسر السود التي تتألف من عوائل مكونة من زوج وزوجة إلى (59) بالمئة؛ بينما أنخفضت في أسر البيض بحالي (85) بالمئة. في عام (1960)، كان يعيش (73) بالمئة من الأطفال في أسر تقليدية ثنائية الأبوين. في عام (2013)، أصبح الرقم (46) بالمئة[13]. الأمهات العزبات أكثر عرضة لأن يكن فقيرات؛ وغالبًا ما أخذت جزاءات الرعاية الإجتماعية مكان الزوج مع الوظيفة. مثلما أختفت وصمة عار قبول جزاءات الرعاية الإجتماعية وعدم العمل، فقد أزالت دولة المعونات وصمة العار المصاحبة للنغولة عندما تنجب ملايين النساء الأطفال خارج نطاق الزواجية ويتلقين مقابل ذلك معونات لإعالة الطفل، ليس من الأباء، ولكن من دافعي الضرائب. الأطفال المولدين لوالدين عازبين هم أكثر عرضة بثلاث مرات للمعاناة من المشاكل السلوكية والعاطفية؛ يمتلك الفتيات ضعف عرضة إنجاب الإطفال خارج نطاق الزوجية؛ بينما يمتلك الفتيان ضعف عرضة الإنخراط بالجريمة[14]. حسب تعبير أخر، التعويل على الرعاية الإجتماعية له تأثير الدمينو الذي لا يدمر المجتمع فحسب بل يدمر حياة الناس فيه. الأخذ بنصيحة ساسة الإشتراكيين، أمثال السيناتور الفيرمونتي بيرني ساندرز، لزيادة حجم دولة المعونات يحتم زيادة الفقر؛ زيادة في حدوث أمراض الأطفال؛ زيادة نسبة الأطفال المنخرطين في الجريمة؛ زيادة المعانة الإنسانية؛ وتثبيط الجهود الخاصة، الفعالة والطوعية لمساعدة الفقراء. لا أحد، ولا حتى البيروقراطي، سيستفيد حقاً حين تهدم الإشتراكية المجتمع. التكاليف البشرية للإشتراكية تجعل الجميع خاسرين.

# الفصل التاسع: كيف تقتل الرعاية الطبية الإشتراكية المرضى وتنهب دافعي الضرائب

عندما يتعلق الأمر بشيء بأهمية الرعاية الصحية فأن أخر شيء يريده أي شخص أن يصبح النظام بأكمله إحتكاراً تديره الحكومة. قبل أن تصبح أوباما كير مقننة بفترة وجيزة وصلتني رسالة من سيدة كندية ترجو بها أن لا يتبنى الأميركيون الرعاية الإشتراكية على الطريقة الكندية. وقد اخبرتني قصة طفلها البالغ من العمر ستة أعوام والذي أصيب بمرض عنيف (وقد ظنته إلتهاب الزائدة الدودية)؛ حين تم نقله إلى غرفة الطوارئ تجاهله الطاقم الطبي بالرغم من مناشدات والدته[1]. وحين تجول الطبيب أخيراً في غرفة الإنتظار القذرة والصاخبة شخص أعراض الطفل المتقيء ذي الحرارة المرتفعة بإنها جرثومة لا أكثر ولكنه أمر بإجراء فحوصات الدم لتهدئة الأم. وبعد ستة ساعات كشفت الإختبارات بأن الطفل كان يعاني بالفعل من إلتهاب الزائدة الدودية وتم نقله بعيداً لإجراء عملية طارئة لإستصال الزائدة الدودية. كان الإتهاب شديداً جداً لدرجة ظن الجراح بأن الطفل كان على بعد دقائق من الموت. وهذا ما أرجع لذاكرة الأم مقالاً قرأته موخراً يتحدث عن حوادث مشابهة حدثت في نفس المستشفى حيث سُرح ثلاث أشخاص من غرفة الطوارئ إلى منازلهم ليموتوا لاحقًا بسبب إلتهاب الزائدة الدودية. ظهرت عشرات من القصص المماثلة بعدما شاطرت تجربتها في غرفة الطوارئ على الطراز السوفيتي في كندا على الفيسبوك؛ كتاباتٌ من كنديين وقعت لهم تجارب مماثلة. إنها شهادة على قوة البروبجندا الحكومية التي جعلت من الطب المؤمم في بريطانيا وكندا محبوباً لإنه مجاني، أوبعبارة أخرى، مخفي بالضرائب؛ بسبب الإحتكارات التي تديرها الحكومة. إن الرعاية الصحية الكندية أغلى بكثير وأقل جودة بكثير مما لو كان الأطباء والمستشفيات يتنافسون على المرضى على أساس الجودة والسعر.

إن الخرافة القائلة بأن الفقراء والمسنين لا يتلقون الرعاية الصحية في أمريكا هي خرافة بطبيعة الحال ولكنها مصدقة على نطاق واسع في أوروبا وذلك بفضل عقود من البروبجندا الإشتراكية. في الواقع، يفرض القانون الفيدرالي على المستشفيات معالجة مرضى الرعاية المعوزين، بينما توفر مديكيد (Medicaid) مديكير –(Medicare) وهما برنامجان إشتراكيان معيوبان للغاية- تغطية لإصحاب الدخول المنخفضة ولأولئك الذين تجاوزوا سن الخامسة والستين. وهذه ليست أسرار بالضبط؛ يكذب السياسيون اليساريون في أوروبا وكندا عمداً حول هذه المواضيع من أجل خداع الجموع بالفوائد المزعومة للإشتراكية في مجال الرعاية الصحية في بلدانهم.

في الواقع، تعتمد الرعاية الصحية المؤممة بكاملها على الخداع. وتعمل وفق هذه الطريقة: المريض لا يدفع شيئاً في العادة (أورسوم بسيطة للغاية) في نقطة الخدمة وبهذه الطريقة يتشكل إنطباع خاطئ بأن الرعاية الصحية مجانية. ولأنها مجانية فأن طلبات المستهلكين للرعاية الصحية تزداد بشدة؛ يصف الأطباء عدداً هائلاً من الإختبارات غير الضرورية، لأنها مجانية، للمرضى. تكاليف توفير الرعاية الصحية بالإضافة إلى كل شيء من التمريض إلى خدمات الإسعاف، بشكل حتمي، تصبح باهظة للغاية. ولهذا السبب قال سيناتور تكساس السابق، الحائز على درجة الدكتورة في الإقتصاد والمدرس في جامعة (M&A) في تكساس قبل أن يصبح عضواً في الكونغرس ثم سيناتوراً، عن خطة إدارة كلينتون لتأميم الرعاية الصحية في التسعينات القرن الماضي: لا يوجد مال كافي في هذا العالم لدفع تكاليفها. كما يعرف أي طالب حديث العهد بالإقتصاد، اذا تم الأعلان بأن شيئاً ما مجاني (سلع وخدمات) سيؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة الطلب والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة تكاليف التزويد بالسلع والخدمات.

تفرض الحكومات الإشتراكية في العادة سقفاً للأسعارعلى كل شيء من زيارات الأطباء والرواتب إلى أسعار غرف المستشفى والتكنولوجيا وذلك حتى تغطي على إرتفاع التكاليف. سقف الأسعار هو السعر الذي تفرضه الحكومة وعادة ما يكون أقل من السعر الفعلي. والتأثير هو تحفيز الطلب على خدمات الرعاية الصحية بدرجة أكبر. لا تكفي التجهيزات لسد رمق الطلبات مما يولد نقصاً في كل شيء من الأطباء إلى إجهزة الرنين المغناطيسي (MRI). وبالفعل، بعد أن أممت الرعاية الصحية في بريطانيا وكندا وفرضت الحكومة سقفاً للأسعار على رواتب الأطباء، كان هناك هجرة هائلة للعقول، حيث هاجر الأطباء ذو التعاليم العالي لدول مثل الولايات المتحدة حيث يمكنهم كسب مردود مالي أفضل. دائماً ما تستجيب الحكومات للنقص الذي أحدثته سياساتها عن طريق فرض نوع من التنظيم. في بريطانيا أكثر من مليون شخص ينتظرون تحصيل تصريح دخول المستشفيات في أي وقت كان؛ في كندا، أوجدت أحد الدراسات بأن (876,000) شخص ينتظرون تلقي العلاج، في النرويج أكثر من (270,000) شخص ينتظرون يوميًا تصريح قبول المستشفى وغيرها من العلاجات الطبية؛ في نيوزيلندا ينتظر حوالي (90,000) شخص الرعاية الصحية في أي يوم كان[2]. ينتظر المرضى الكنديين أكثر من تسع أسابيع لرؤية أحد المتخصصين ومن ثم ينتظرون تسع أسابيع ونصف قبل تلقيهم للعلاج بما في ذلك الجراحة. إن متوسط إنتظار المرضى المسنين، في نيوزيلندا، المحاتجين لجراحة إستبدال مفصل الورك أو الركبة هي ما بين الـ (300) والـ (400) يوم. وأنتظر بعض الأشخاص في نيوزيلندا عامين لأجل جراحتهم[3]. توصلت دراسة إجرتها الصحف البريطانيا إلى أن فترة التأخر في تلقي مرضى سرطان القولون للعلاج كانت طويلة للغاية لدرجة تفاقم المرض لـ(20) بالمئة من الحالات لدرجة تعذر شفائهم بحلول وقت تلقيهم للعلاج. وينطبق الأمر ذاته على مرضى سرطان الرئة؛ ويموت (25) بالمئة من مرضى القلب والشرايين بإنتظار تلاقي العلاج[4]. ليس مستغربًا أن أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف العلاج يسعون لتلقي العالج في بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة، وهذا ينطبق بشكل خاص على الكنديين. وأولئك الذين لا يستطعون تحمل تكاليف العلاج في الخارج لاحظ لهم. وهذا بالرغم من حقيقة أن الرعاية الصحية الأممية دائماً ما تباع سياسيًا كبرنامج لدعم الفقراء والمعوزين تحت شعار الرعاية الصحية للجميع.

يموت العديد من البريطانين، الكنديين، وغيرهم من ضحايا الرعاية الصحية الأممية وهم ينتظرون دورهم في طوابير تلقي العلاج فيما يعدُ علاجًا اطبيًا روتينيًا في الولايات المتحدة. توفيت فتاة صغيرة تبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً تدعى بلورا هيلير إثناء إنتظارها عملية زراعة نخاع العظم في كندا. أدعى أحد المستشفيات في أونتاريو بأن هناك ثلاثون شخصاً ينتظرون تلاقيهم للعلاج ولكن المشفى لا يستطيع سوى تحمل نفقات خمسة أشخاص شهريًا[5]. الواضح أن الرعاية الصحية للجميع لا تشمل لورا هيلير و آلاف المرضى غيرها. الولايات المتحدة ليست محصنة تماماً من النقص بفضل البرامج الأممية الحكومية الطبية لمساعدة الفقراء (Medicaid- الميدسايد) والرعاية الطبية للمسنين (الميدكير-Medicare ) والقوانين الصارمة لنظام الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، يعتقد الإطباء بأن مئات الآف من المرضى الذين يعالجون بغسيل الكلى سينتفعون من العلاج لمدة ستة أيام في الأسبوع لكن ميدكير تغطي تكاليف

ثلاثة أيام فقط بسبب ضوابط الميزانية الشاملة. يحدث نقص مماثل في العديد من مجالات الميدكير أو الميدساييد الممولة ضريبيًا؛ أدى تنظير القولون المجاني إلى عدم الكفاف ما تسبب في إطالة فترة الإنتظار لدى المرضى في بعض الاجزاء من الولايات المتحدة[6]. لكن في حال أرد شخص ما إجراء بحث على الإنترنت حول عجز المشافي الكندية حيئذٍ سيكتشف بأن الحكومة الكندية تطلق تحذيرات للعامة بأستمرار حول نقص الممرضين[7]، نقص العقاقير[8]، ونقص أسرة المستشفيات[9]، ونقص الأدوية[10] ونقص الأطباء[11]. في بعض الأحيان، يصبح نقص أسرة المستشفيات حرجاً لدرجة تجبر إدارة المشفى على إلغاء بعض العمليات الجراحية؛ يباح عندها للمريض البقاء على النقالات في ممرات المشفى الباردة والقذرة والملوثة؛ ويتم تخريجهم من المشفى قبل الأوان، ببساطة لأجل إتاحة غرف لمرضى آخرين. أدت هذه الظروف لتفشي العديد من الأمراض المعدية في المشافي الكندية[12].

نادراً ما يكشف المدافعين عن الرعاية فردية التسديد (نقصد من فردية التسديد المدفوعة ضريبيًا) في وسائل الأعلام الأمريكية فضائع نظام مثل هذه في بلدان أخرى، ولكن الحقيقة تنسل للعيان من حين إلى أخر. أحد الأمثلة على ذلك هو مقال سطره جيمس بروك من صحيفة نيويورك تايمز، في 16 يناير من عام 2000، بعنوان المشافي الممتلئة تجعل الكنديين ينتظرون ويطلون نحو الجنوب. كشف المقال عن معلومات مثيرة للإهتمام حول النقص الناجم عن التحكم بالأسعار في كندا: تنتظر جدة تناهز من العمر (58) عاماً دورها في قائمة إنتظار مدتها خمس سنوات لإجراء عملية قلب مفتوح في ردهة مشفى مونتريال مع (66) مريض أخر حيث تفتح وتغلق الأبواب الكهربائية طوال الوقت جالبة معها رياحاً عاتية في طقس ما دون الصفر؛ أغلقت ثلاث وعشرين مشفى من أصل خمس وعشرين في تورنتو خدمات سيارات الأسعاف في يوم واحد بسبب نقص الأطباء؛ تكدست سيارات الأسعاف في فانكوفر لساعات بينما إنتظر ضحايا الأزمات القلبية وصولهم؛ وقد هاجر مؤخراً ما لا يقل عن آلف طبيب كندي للولايات المتحدة حتى يتجنبوا التحكم في الأسعار المفروضة على رواتبهم. وخلص السيد بروك إلى قول، قلة من الكندين يوصون بتصدير نموذجهم إلى الخارج[13].

في عالم الواقع الرعاية الصحية الإشتراكية جائرة على نحو فادح بسبب واقع السياسة والحكومة على نقيض خطاب الرعاية الصحية للجميع لمناصري الرعاية الصحية الإشتراكية. في الوقت الذي تخصخص فيه الحكومة موارد – الرعاية الصحية أو أي شيء أخر- سيحصل الأثرياء في المجتمع على حصص غير متناسبة من المزايا على حساب الأقل ثراءً. حسب تعبير فريدرك هايك، تحت ظل الإشتراكية، إن القوة التي يستحق حيازتها هي القوة السياسة وغالبًا يكون الأثرياء أفضل في السيطرة على القوة السياسية من الفقراء. لخصت صحيفة الجارديان البريطانيا بعد البحث في تخصيص الرعاية الصحية من قبل الخدمة الصحية البريطانيا الوطنية (British National Health Service): عموماً، كلما زدت فقراً وكانت منطقتك أكثر حرماناً إجتماعيًا كلما زادت سوء فرصك بالحصول على الرعاية الصحية[14]. أوجد منشور بريطاني بعنوان دليل المشفى الجيد تفاوتات عظيمة في الوصول للرعاية الصحية حيث تواجدت المشافي ذات الأداء المرتفع بالقرب من أثرى المناطق في المدينة في حين تواجدت المشافي سيئة الأداء في شرق لندن أشد المناطق كساداً في المدينة[15]. أوجد الدليل بأن المستشفيات في المناطق الأكثر ثراءً في المدينة تحوي

أربع أضعاف عدد الأطباء لكل مئة مريض مقارنة بعدد الأطباء المتواجدين في أكثر الأماكن فقراً في المدينة. وعثر على تفاوتات أكثر شدة في النسخة الكندية للرعاية الصحية الأممية. أوجدت أحد الدراسات بأن الإنفاق على الأحصائيين الطبيين أعلى بأربع أضعاف في فانكوفر الغنية من الموجودة في المناطق الفقيرة؛ بشكل عام كان نصيب الأنفاق على كل فرد أعلى بثلاث مرات؛ إستفاد سكان فانكوفر بفارق ثلاثين لكل واحد من عدد الأخصائين المتاحين بالأحياء الفقيرة كما هو حال كلومبيا البريطانية[16].

التنظيم  الحكومي للتقنيات الطبية منتشر في بلدان الدفع الأحادي ذات الرعاية الصحية الإشتراكية. وفق أساس حصة الفرد الواحد إن عدد ما تملكه الولايات المتحدة من وحدات الرنين المغناطيسي (MRI) أكبر بثلاث أضعاف من الذي تملكه كندا؛ وتملك ضعف عدد أجهزة التصوير المقطعي (CT scanners)؛ تعد الكثير من التكنولوجيا الطبية الكندية بالية وقديمة مقارنة بالتكنولوجيا الطبية الأمريكية[17]. قد يكون تنظيم الرعاية الصحية الإشتراكية (الأممية) سيئاً بشكل خاص للمرضى المسنين لإنهم يعدون عائقًا على النظام. في بريطانيا، على سبيل المثال، بالرغم من أن ثلث أنواع السرطان المشخصة هي للمرضى الذين تناهز أعمارهم الخمسة والسبعين أو أكثر، فأن الخدمات الصحية الوطنية البريطانية (British National Health Service) لا تزود من تزيد أعمارهم عن الخمسة والستين بفحوصات الكشف عن السرطان؛ ومريض واحد فقط من كل خمسين مريض مصاب بسرطان الرئة، بعمر يفوق الخامسة والسبعين، يتاح له تلقي الجراحة[18]. أتهم بعض المعلقين الخدمات الصحية الوطنية البريطانيا بممارسة القتل الرحيم (euthanasia). حتى لو لم تهدف الحكومة البريطانية إلى القتل الرحيم إلا أنه كان أثراً ناجماً عن تطبيق الرعاية الصحية الأممية في هذا البلد. أصدرت الحكومة في السويد فارمانات إلى الأطباء لوضع أولويات للمرضى حسب وضعهم كدافعي ضرائب مستقبليين. حيث وضع المسنين في أسفل قائمة الاولويات، لأن معظمهم متقاعدون ويدفعون نسبيًا القليل من الضرائب ولكنهم يتلقون شطراً كبيراً نسبيًا من الخدمات الحكومية[19].  بدأت معظم البلدان الأوروبية التي تبنت الرعاية الصحية الإشتراكية بالإبتعاد عنها عبر إدخال إصلاحات موجهة نحو سوق تقدم درجة أكبر من تنافسية القطاع الخاص في صناعات الرعاية الصحية وذلك في مستهل صعود الرعاية الصحية الأممية في أمريكا مع تبني الأوباما كير. يوجد أكثر من سبع ملايين شخصفي إنجلترا يمتلكون تأمين صحي خاص وتقوم الخدمات الصحية الوطنية البريطانيا بعلاج المرضى في المشافي الخاصة. يوجد الأن في إستراليا قطاع صحي خاص يعادل ما تملكه الولايات المتحدة، كنسبة مئوية لسائر قطاع الرعاية الصحية؛ تسمح السويد لمزويدي الرعاية الصحية الخاصة بتوفير نصف الخدمات الصحية تقريبًا وتسمح بالتأمين الصحي الخاص؛ وتنفق الحكومة الكندية أكثر من مليار دولار سنويًا على خدمات الرعاية الصحية المرسلة للكنديون من قبل مزويدي الرعاية الصحية الأمريكيون[20].  وفي كل عام يلقي آلف الكنديين أمر خصخصة الرعاية الصحية على أنفسهم وذلك عن طريق تلاقيهم للعلاج في الولايات المتحدة.

### الأباء المؤسسين للرعاية الصحية الأممية

كان الإتحاد السوفيتي من أوائل البلدان التي وعدت بتغطية نفقات رعاية صحية حكومية لكل نفس من المهد إلى اللحد مستخدمة نفس الخطاب الذي يستخدمه السياسيون في الحكومات الديمقراطية في إيامنا هذه: الحق في الرعاية الصحية، الرعاية الصحية للجميع وباقي الكليشيهات. كتب الإقتصادي يوري مالتسيف، الأستاذ في كلية قرطاج في ويسكونسن والمستشار الإقتصادي السابق لميخائيل غورباتشوف، بعد عقود من التوليف الدقيق للرعاية الصحية الأممية كان مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الروسية متخلفاً بقدر يناهز المئة عام، على الأقل، عن المستوى المتوسط للرعاية الصحية في الولايات المتحدة[21]. ووصف المشافي الروسية في أوج الإشتراكية الروسية بأنها تتميز بالقذارة، والروائح، وبالقطط الضالة التي تجوب الممرات، وبطاقم طبي مخمور، ولايتوفر فيها الصابون والمنظفات[22]. حتى أن الحكومة الروسية أقرت بأن (80) بالمئة من مرضى الأيدز أصيبوا بالمرض نتيجة حقنهم بأبر ملوثة أو نتيجة نقل دم ملوث لهم في المستشفيات الحكومية. وقال البروفيسور مالتسيف، كان يجيني أطباء الأعصاب ثلث ما كان يجنيه سائقي الحافلات. ولهذا السبب لم ينجذب الأفضل والأذكى للتعليم الطبي. وكان على المرضى دفع الرشاوي لتلقي العلاج. طلب الأطباء عديمي الضمير الرشاوي من المرضى عن طريق رفضهم إستخدام التخدير مالم يدفع المريض. وكان يلقى بالمرضى خارج المستشفيات قبل أخذهم لأنفاسهم الأخيرة؛ حتى تقل النسب الإحصائية لوفيات المشافي.

وفقاً لمالتسيف، تميز نظام الرعاية الصحية الأممي الروسي بالإهمال الأجرامي، والرشاوي، والمسعفين المخمورين، وكثرة التسمم الغذائي في المشافي ومرافق رعاية الأطفال[23]. بعد سنوات من تأميم الرعاية الصحية، لم تحوي (57) بالمئة من مجموع المشافي الروسية أي مياه ساخنة، و لم تحصل (36) بالمئة من المشافي في المناطق الريفية على المياه ولا على مصراف للصرف الصحي على الأطلاق[24]. على سبيل المثال، أستذكر مالتسيف حالة فتاة تبلغ أربعة عشر عاماً من المقاطعة التي كان يقطن بها (حين كان عضواً نيابيًا في موسكو بين عام (1987) وعام (1989)؛ والذي وافته المنية بسبب إلتهاب كلية حاد بأحد مشافي موسكو؛ ماتت الفتاة بسبب قرار الطبيب الحفاظ على فيلم الأشعة السينية الثمين (الذي أستورده السوفيت مقابل العملة الصعبة) عوضاً عن تشخيص حالتها.. بدلاً من ذلك، عالج الطبيب المراهقة بمخفضات للحرارة مما أدى لمقتالها على الفور[25]. وما زاد الطين بلة لم يعطى أي تعويض قانوني لأبواي الفتاة وجديها. بحكم التعريف، نظام الدفع الأحادي أو الفردي لا يسمح بأي تعويض للمتضررين... ولم يتلق الطبيب أي تعزير رسمي[26]. الإتحاد السوفيتي، كسائر البلدان الإشتراكية، يمتلك نظاماً متعدد الطبقات حيث تعفى الطبقة السياسية الحاكمة من رجس المستشفيات التي تلبي حاجات العامة. فقد كان لديهم مستشفياتهم الخاصة، وغرفهم الخاصة، وكانت كل العلاجات في العالم محجوزة لهم. حسب تعبير جورج أورويل، في الإشتراكية كل الناس خلقوا متساوون ولكن بعضهم أكثر مساواة من البعض الأخر. من بحق الجحيم يود تقليد نظامًا كهذا بإستثناء الطبقة السياسية الحاكمة التي تعتزم إعفاء نفسها من كافة أهوال ودنس الطب المؤمم؟ وخلص مالتسيف إلى أنه ما من شيء

حول كل هذا يعد فريداً على الإتحاد السوفيتي. أنه نتيجة مباشرة لإحتكار الحكومة للرعاية الصحية ويمكن أن يحدث هذا في أي بلد... لم تعمل إنظمة الرعاية الصحية المؤممة على رفع معايير الصحة والمعيشة في أي مكان. في الحقيقة، كل من الأدلة التجربية والتحليل الإستدلالي يشيران إلى نتائج مضادة. لكن إخفاق الطب المؤمم الكئيب في رفد مستوى صحة الناس وإطالة  أعمارهم لم يجعله أقل جاذبية في أعين السياسيين المدراء وأتباعهم المفكرين سعيًا منهم للقوة والسيطرة المطلقة[27].

## الفصل العاشر: كيف تسببت الإشتراكية في التلوث البيئي

نشر إقتصادي بريطاني يدعى أرثر س.بيجو في عام (1912) كتابًا بعنوان ***الثروة والرفاه*** ***( Wealth and Welfare)*** شرح فيه نظرية معيارية للأسباب الجذرية للتلوث البيئي وغيرها من أشكال التدهور البيئي[1]. حمل بيجو السعي غير المنظم لتحقيق الربح في الإقتصاد الرأسمالي مسؤولية التلوث البيئي حيث قال أن لرجال الأعمال دافعاً قوياً ليأخذوا في عين الإعتبار تكاليف قراراتهم الشخصية (رواتب الموظفين، تكاليف المواد الخام، الضرائب وغير ذلك)، ولكن ليس عليهم فعل ذلك مع التكاليف الخارجية أو الإجتماعية مثل التلوث الذي قد يضر البيئة أو حتى الصحة العامة. بناءً على ذلك، قال بيجو، سيتجاهل رجال الاعمال هذه التكاليف الإجتماعية مالم تتدخل الحكومة وتجبرهم على دفع تكاليفها. وحتى أنه أيد ضرائب التلوث في صيغة ضريبة لكل وحدة على الإنتاج (مثل الضريبة المفروضة على كل طن من الحديد المصنع في مصانع الصلب أو كل طن من الفحم المحترق في محطات توليد الكهرباء). أصبحت هذه الضرائب معروفة بأسم الضرائب البيجية وايدها معظم الإقتصاديين مذ ذلك الحين حيث عدت كوسيلة ممكنة لتخفيف من مشاكل التلوث البيئي عن طريق إجبار الشركات على تقليص الإنتاج؛ حسب المفهوم، أن أي شيء يخضع للضريبة تكون كميته أقل. وفي الوقت ذاته، جادل بيجو بأن مشاكل مثل هذه ما كانت لتحدث لأي حد ملحوظ في الإقتصاد الإشتراكي لأن مجلس التخطيط الإشتراكي سيكون دائماً حكيماً ونفعيًا بما يكفي ليأخذ التكاليف الخارجية في عين الإعتبار. لقد كان مخطئاً في كلا الحالتين: لم تميل الشركات بالضرورة لتلويث البيئة في حال كان هناك نظام قانوني سليم يحملها مسؤولية أي ضرر تفرضه على الأخرين ولقد خلقت الإشتراكية في القرن العشرين كابوساً بيئيًا.

## كيف حمت الرأسمالية النظام البيئي

أحد أهم الخصائص المميزة للرأسمالية – ويمكن القول أهمها- هي الملكية الخاصة وحماية حقوق الملكية. بالقدر ذاته من الأهمية تنطوي الملكية الخاصة على مسؤولية إستخدامها. أدرك ملاك العقارت أهمية التملك وأصبحوا مسؤولين عن أي تكاليف تفرضها ممتلكاتهم على الأخرين. فعلى سبيل المثال، ملكية السيارات تجعل المرء مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحقه بشخص أخر نتيجة اصطدامه به – طلما يوجد نظام قانوني سليم يحمي حقوق الناس. وجد مثل هذه النظام القانوني لسنوات عديدة في أمريكا حتى تم تغييره في أواخر القرن التاسع عشر وهذا ما بينه الباحث القانوني مورتون ج. هورويتز في أطروحته المكونة من مجلدين، ***تَغَيُّر القانون الأمريكي*** ***( The Transform of American Law)***[2]. أظهر هورويتز بأنه حتى فترات متأخرة من القرن التاسع عشر، كان القانون العام للتلوث يعمل هكذا؛ في حال لوث مالك المصنع النهر أو الهواء بطريقة تسببت بضرر مالي، مادي، أو نفسي لجيرانه حينها يوقن بأنه سيتم مقاضته بسبب الأضرار إما من قبل الأفراد أو المجتمع وسيتم إدانته على ذلك وسيتلقى جزاءً مناسبًا لفعله. يدعوا الإقتصاديون هذا بإستيعاب التكلفة الخارجية للتلوث. لا توجد فائدة من التلوث في حال لم يستفد منه الملوثون وحملوا مسؤولية الأضرار الناجمة عن سلوكياتهم الملوثة. لكن النظام القانوني تغيير في لحظة تبني المحامين فلسفة أكثر جماعية معادية للفردية، وفقاً لشرح هورتيز. وجهة النظر الفردية هي أن النظام القانوني للحكومات يجب

أن يكون قائماً، اولًا وقبل أي شيء، على أساس حماية الحياة، الحرية والملكية، بما في ذلك الحماية من التلوث. في حين إن وجهة النظر الجماعية، التي تبناها المحامين الأمريكيون، تجادل بتالي: لا يحق للفرد أو لمجموعة من الأفراد الوقوف في طريق التقدم الإقتصادي للمجتمع بأسره. لذلك، ضحايا التلوث القلائل لا يحق لهم معارضة أفاق التقدم الإقتصادي التي تفيد الصالح الأعظم. لقد كان تطبيقاً للتيار النفعي القديم، والذي تبنته الإشتراكية لاحقا، الخير الأعظم لأكبر عدد. بسبب الفساد الجمعي لنظام القانون الأمريكي أصبح الملوثون وبشكل متصاعد يتركون بلا عقاب. الشركات المتنافسة في الإقتصاد الرأسمالي تمتلك أسبابًا وجيهة للحفاظ وحماية الموارد الطبيعية. تعظيم الأرباح – الهدف الرئيسي لأي عمل تجاري- هو بعد كل شيء الوجه الآخر لتخفيض التكاليف. الطريقة الجيدة لخفض التكلفة (وتعظيم الأرباح) هي إستخدام أقل عدد ممكن من الموارد عند إنتاج السلع أو الخدمات في السوق. على سبيل المثال، وجدت شركة الكوكاكولا بانه يمكنها تقليل التكاليف والحفاظ على جودة المنتج في حال إستخدمت الإلمنيوم أقل في علب مشروباتها وهذا ما فعلته بالفعل. سواء كانت الشركات تبحث عن تقليص تكاليف الطاقة من خلال إتباع سياسيات توفير الطاقة؛ المشروعات التجارية الزراعية، مثل زراعة الغابات، لها مصلحة في الحفاظ على ديمومة الموارد المتجددة؛ وبدورها صناعات الدخان التي تريد الحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها وزبائنها؛ أو حتى على صعيد ملاك المنازل البسطاء الذين يمتلكون دافعًا طبيعيًا للحفاظ و تحسين قيمة ملكياتهم؛ كما لو أن يد بيئية خفية من صنف (أدم) سميث ترشد الملكيات الخاصة وأعمال السوق الحر[3]. في حال لاحظت كيف يتعامل ملاك السيارات مع ملكيتهم مقارنة بمعاملة مستأجري السيارات، أو كيف يتعامل ملاك المنازل مع ملكياتهم مقارنة بتعامل المستأجرين، عندها ستفهم ما أريد إضاحه. رغم ذلك، يمكن للملاك (شركات تأجير السيارت أو ملاك السيارات) تحميل المستأجرين جريرة سوء إستخدامهم. لكن تأميم الأرض يأخذ خطوة لا مسؤولة واسعة أبعد من ذلك. على سبيل المثال، تكون شركات الأخشاب التي تدير غاباتها الخاصة حريصة على رعاية أرضها بشكل جيد لأن رزقهم يتوقف عليها؛ حتى أنهم أجادوا إنشاء وزراعة أشجار فائقة تنضج أسرع من الأشجار الأخرى. ممارسة القطع التام للأشجار، وكذلك الرعي الجائر للماشية وما نجم عنها من تصحر مس أجزاءً من الغرب، هو النتيجة المباشرة ، في أغلب الحالات، لعمل شركات الأخشاب أو رعاة الماشية الذين يرعون قطعانهم على الأرضي التي تملكها الحكومة. لإنهم ليسوا ملاكاً للإرض لم يكن لديهم حافزاً لرعايتها، فقد كانت هذه مسؤولية الحكومة، وغالباً ما تكون الحكومة بطيئة الإستجابة.

## الإشتراكية كابوس بيئي

المخاطر البيئية للملكيات الحكومية أكثر حدة في ظل الإشتراكية. قدم إنهيار الإمبراطورية السوفيتية في أوخر الثمانينات وأوائل التسعينات لمحة، لأول مرة منذ عقود، عن الحالة البئية في المجتمعات المغلقة مثل روسيا الإشتراكية، المانيا الشرقية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا وأماكن أخرى. وأنبثقت منهم قصص مأساوية عن دمار بيئي عجيب. يتاح لمجموعات صغيرة إستخدام الملكيات المجتمعية (العامة أو المشاعات) وسوف نجعلها تعمل بطريقة ما، عبر تهديد الغرمات والإقصاء الإجتماعي– الأشياء التي نراها في جمعيات ملاك المنازل والنوادي المجتمعية. لكن

حين تكون الملكيات (المشاعات) ملكية المجتمع على نطاق واسع أو عبر الحكومة ويتعامل معها كمصدر حر، فحتمًا سيساء إستخدامها لأنه ما من أحد يمتلك محفز الربح أو حتى أنفة بسيطة للملكية حتى يعتني و يحافظ على الأرض لأجل أرباح المستقبل أو لأجل أجيال المستقبل، أنها ببساطة شيء يمكن إستخدمه الآن. في الإتحاد السوفيتي، أدت مثل هذه التصرفات والسياسات إلى فضيحة بيئية ذات أبعاد ملحمية عرضت في كتب مثل ***الإبادات الجماعية في الإتحاد السوفيتي (Ecocide in the USSR)***[5]. مثال نموذجي على ذلك يأتي من إستغلال الإتحاد السوفيتي للبحر الأسود[6]. وذلك من أجل تلبية الخطط الخماسية الحكومية للإسكان والبناءات الأخرى؛ أستخرج البناؤون الحصى والرمل المتناثر على شواطئ البحر الأسود (وقطعوا العديد من الأشجار إثناء ذلك). نظراً لعدم وجود الملكية الخاصة، لم ترتبط الحصى أو الأشجار أو السواحل بأي قيمة. نظراً لكون الحصى مجاني، قام المقاولون بجرف أكبر كمية ممكنة – قبل أن يفعلها شخص آخر. وكانت النتيجة، بالطبع، تعرية هائلة للشواطىء. تقلص شاطئ البحر الأسود، بين عامي (1920) و(1960)، إلى النصف وملئت الأرض بمئات الندب بسبب الإنهيارات الأرضية الناتجة كل عام، وأنهارات الفنادق، المشافي، و المصحات العسكرية في البحر عندما تلاشت السواحل البحرية. لِأسباب مماثلة- أي فقدان الملكية الخاصة، لم يكن هناك حافز إقتصادي لمراعاة البيئة، وخنق التقدم الإقتصادي والتقني الذي يأتي مع الإشتراكية –كان تلوث المياه كارثيًا في روسيا الإشتراكية. كان للغرب نصيبه العادل من المشاكل البيئية، بما في ذلك تلوث الإنهار، لكنه لا شيء مقارنة بالذي حدث خلف **الستار الحديدي****. قتلت النفيات الكيميائية المتدفقة من المصانع كل الأسماك تقريبًا في نهر الوكا عام (1965) وحدث شيء مماثل في كل من نهر الفولغا والأوب والييينيسي والأورال وشمال ديفينا. كانت معظم المصانع الروسية تصرف نفايتها دون أي تكرير . وتلقي المانجم، الإبار النفطية، والسفن نفاياتها وصوابيرها بحرية في أي جسم مائي متاح. بحلول أوخر الستينات إمتلكت فقط ستة مدن من أصل عشرين مدينة في مولدافيا نظام صرف صحي ولم تفلح سوى مدينتين من هذه المدن في معالجة الصرف الصحي بحق. وكانت الظروف أكثر بدائية – و تلوثاً – في الريف. كان بحر الآرال وبحر القزوين يختفيان ببطء خلال الحقبة الإشتراكية حيث تم تحويل كميات كبيرة من مياهما للري. ونظراً لدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الإنهار التي تغذيهما، كانا ملوثين بشدة أيضاً. قرب نهاية الحقبة الإشتراكية في روسيا، تنبأت بعض السلطات الحكومية هناك بأنه عند حلول نهاية القرن سيستحل بحر الآرال إلى مستنقع من الملح. لأنه مع إرتفاع منسوب الملح أختفت الأسماك، وتقلص البحر بحد ذاته لثلث ما كان عليه. ووصفت شواطئه بأنه صحراء قاحلة حيث تحمل الرياح رواسبه الملحية الجافة لأميال بعيدة. وكان معدل وفيات الأطفال الرضع في تلك المنطقة يناهز خمسة أضعاف المعدل الوطني[7]. بسبب الصيد الجائر والتلوث تعرض سمك الحفش لدمار لا مثيل له في بحر القزوين لدرجة جعلت السوفيت يجربون إنتاج الكافيار الصناعي. إلقت مئات المصانع المؤممة و مصافي النفط والمدن الرئيسية النفايات غير المعالجة ومياه الصرف الصحي على طول بحر القزوين. كان تركيز النفط في نهر الفولغا حرجًا للغاية لدرجة أن القوارب البخارية كانت مزودة بلافتات تحرم الركاب من إلقاء السجائر في النهر خشية إشتعاله بالكامل. وأصبح منظر جثث الأسماك المنتشر على طول نهر الفولغا أمر شائع الحدوث. لوثت بحيرة بايكال، التي كانت تعد أحدى أكبر

وأعمق البحيرات المائية في العالم، بشكل فضيع. ألقت المصانع وطواحين اللباب مئات ملايين الغالونات من النفايات السامة في البحيرة لعقود من الزمن.

---

** عبارة أول من استخدمها ونستون تشرشل في الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي في 5 مارس 1946 وكانت العبارة تشير إلى سياسة العزلة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أقام حواجز تجارية ورقابة صارمة، عزلت البلاد ودول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في فلكه عن بقية العالم.

أدى ذلك إلى تقلص الحياة الحيوانية في البحيرة إلى النصف؛ وتم تصريف عوادم الصرف الصحي غير المعالجة في جميع روافد البحيرة. وشوهدت جزر من العوادم القلوية تعوم بأرجاء البحيرة وشملت هذه العوادم واحدة بلغ طولها (18) ميل بعرض (3) أميال. وقد لوثت هذه الجزر الهواء المحيط بالبحيرة نظراً لعدم وجود مالك للبحيرة له مصلحة من المحافظة عليها. تم تدمير آلف الأفدنة من أرضي الغابة المحيطة في البحيرة، مما تسبب بعواصف ترابية[8]. حدث معظم التدهور البيئي بسبب أهداف الحكومات الإشتراكية المتمثلة بالسعي نحو نمو إقتصادي وبأي ثمن. إتبعت الصين الشيوعية نهج روسيا الأشتراكية في تدمير البيئة. وفقاً لجمعية الوورلد واتش (Worldwatch Institute)، بحلول بدايات التسعينات مات أكثر من (90) بالمئة من الأشجار في غابات الصنوبر في مقاطعة سيتشوان الصينية بسبب تلوث الهواء. في تشونغينج، أكبر مدينة في جنوب غرب الصين، إنحصرت غابة حجمها (4,500) فدان إلى النصف بفضل التلوث؛ وأعلن أن الأمطار الحمضية تسببت بدمار هائل للمحاصيل الزراعية. وقد أدى نضوب الأرضي الزراعية الحكومية إلى التصحر، وأصبحت ملايين الأفدنة من الأراضي الرعوية في سهول الصين الشمالية قلوية وغير منتجة. مشكلة الصين البيئية ليست محصورة بالريف. فقد ذكرت شبكة (CBS) الإخبارية في عام (2007) بإنه بين المدن العشرين الأكثر تلوثاً في العالم كانت هناك ستة عشرة مدينة صينية[9]. كانت الظروف البيئية في كافة أنحاء العالم الشيوعي مروعة للغاية. أفادت الأكاديمية البلوندية للعلوم في بدايات التسعينات بأن ثلث سكان البلد البالغ عددهم ثمانية وثلاثون مليون نسمة يعيشون في مناطق الكوراث البيئية.

عانى الناس في منطقة كاتوفيتشي الصناعية في بلوندا من أمراض الدورة الدموية بنسبة أعلى من الـ(15) بالمئة؛ ونسب أعلى من الأورم بقدر يناهز الـ(30) بالمئة؛ وفرصة إصابة أعلى بالأمراض الرئوية تقدر بـ(47) بالمئة مما كان عليه البلونديون الاخرون. وورد بأن الأمطار الحمضية تسببت بتأكل سكك الحديد في بولندا الإشتراكية بحيث لم يسمح للقطارات أن تتجاوز سرعة (24) ميلًا في الساعة. وكان الهواء ملوثًا بشدة في كاتوفيتشي لدرجة وجود عيادات تحت الأرض للمرضى الذين يعانون من أمراض الرئة المزمنة. وحدث هذا في مناجم اليورانيوم حيث أفترض بإنها تحوي هواءً نقيًا[10]. تسبب ضخ الماء دون توقف من مناجم الفحم إلى إنخساف الأرض ما أدى إلى تدمير أكثر من (300,000) شقة سكنية كما إنهارت المباني الشاهقة في المجاري. تسببت حمأة الالغام التي ضُخت في الأنهار والجدوال، إلى جانب مياه الصرف الصحي غير المعالجة، في جعل (95) بالمئة من المياه في بولندا الإشتراكية غير صالحة للإستهلاك البشري. وأكثر من (65) بالمئة من المياه الوطنية لم تعد صالحة حتى في الإستخدامات الصناعية. كانت المياه سامة لدرجة أنها دمرت المعادن الثقيلة المستخدمة من قبل المصانع. و حللت الأمطار الحمضية السقف الذهبي لكنيسة سيغيسموند التي تعود للقرن السادس عشر وكان لابد من إستبدالها[11]. في بولندا الإشتراكية، حوى الغبار الصناعي مواد سامة مثل الكادميوم والرصاص والزنك والحديد الذي إنهمر على المدن. كانت الشاحنات تجول الشوارع يوميًا لترش المياه في الأجواء حتى تحد من إنتشار الغبار السام. وصف رئيس بلدية كراكوف أكبر نهر في بولندا – نهر الفيستولا- بأنه قناة للصرف الصحي. لم تعالج نصف المدن البولندية نفاياتها وكانت المشاكل الصحية بين الأطفال سائدة في المناطق الصناعية. إنخفض متوسط عمر الرجال في بولندا الإشتراكية، في حين كان متوسط الأعمار يرتفع بكافة أرجاء

العالم، وخاصة في الغرب الرأسمالي[12]. أعلن الرئيس التشيكولوفاكي آنذاك فاتسلاف هافيل عام (1990) بأن بلاده تمتلك أسوأ أحوال بيئية في أوروبا وذلك بفضل خمس واربعين عامًا من الإشتراكية. وهو بالفعل لم يبالغ بوصفه. حيث أعلن عن أن كثافة ثاني أكسيد الكربون أعلى بثمان مرات مما كانت عليه في الولايات المتحدة. كانت المزارع في بعض أجزاء تشيكوسلوفاكيا، بسبب عقود من الإستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية، سامة لعمق أكثر من قدم.

كانت التلال في بوهيميا قاحلة لان التلوث قتل جميع النباتات. وكان الهواء فسادًا لدرجة قيل بأنه يمكن تذوقه. أختفت مئات آلف الفدانات من الغابات بسبب التلوث. وورد بأن ضبابًا سميكًا بني اللون معلق فوق أرجاء واسعة من شمال تشيكوسلوفاكيا معظم العام؛ وسمم الألمنيوم المياه الجوفية في مناطق واسعة من البلاد؛ إستخدمت الحكومة الإشتراكية أثناء بحثها عن فحم الجرفات على نطاق واسع لدرجة أنها حولت البلدات، المزراع والأرضي الحرجية إلى خرائب مدمرة. كانت (80) بالمئة من المياه السطحية في المانيا الشرقية أواخر الثمنينات غير مناسبة للصيد، السباحة أو الشرب، وأعلن بأن ثلث البحيرات نافقة بيولوجيًا بسبب مخلفات الصرف الصحي التي إلقت فيها على مدار عقود من الزمن. ونفقت خمس الغابات، ضحايا التلوث، وكانت باقي الغابات تموت ببطئ. كان الهواء ملوثًا بشدة في بعض المدن لدرجة أن السيارات أستخدمت المصابيح الأمامية طوال اليوم، وعرف أن الزوار أو السياح سرعان ما يتقيئون حين يستنشقون الهواء[13]. وحدثت وقائع مماثلة تقريبًا في بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا أبان الحقبة الإشتراكية.

### ***الإشتراكيون الديمقراطيون والتلوث***

ليس على الإشتراكية أن تكون شمولية حتى تنتج كوابيس بيئية. تبقى الإشتراكية إشتراكية. الإحتكارات الحكومية هي بنفس درجة عدم الكفاءة في ظل الحكومات الديمقراطية كما هو الحال في ظل الحكومات المستبدة. أحد الأمثلة الفاضحة على التدهور البيئي في بلدن الإشتراكية الديمقراطية هي فنزويلا، بفضل صناعتها النفطية المؤممة وفقدان حقوق الملكية الخاصة على الكثير من مواردها الطبيعية. تعاني فنزويلا من إجتثاث هائل للغابات حيث تفقد الغابات بضعف سرعة أي بلد أخر في أمريكا الشمالية[14]. بحيرة أراكايبو ملوثة بشدة بمخلفات المصانع التي تشمل الزئبق وغيره من المواد السامة؛ يلقى (10,000) جالون من مخلفات الصرف الصحي كل ثانية في البحيرة من قبل ملايين الناس الذين يعيشون قرب البحيرة؛ سمح لأكثر من (800) شركة بأن يلقوا مخلفات مصانعهم في البحيرة؛ وتتكرر الإنسكبات النفطية في البحيرة وفي بعض الأحيان تتكرر لأكثر من مرة واحدة في اليوم[15]. ويقال بأن بحيرة فالنسيا ملوثة بشكل هائل بسبب عدد لا يحصى من شبكات الصرف الصحي التي تصب فيها[16]. تحصل مدينة فالنسيا على أمدادات المياه من سد (Pao-Cachinche) و(80) بالمئة من المياه التي يحويها السد قادمة من عوادم الصرف الصحي من فالنسيا. ويقال بأن منشآت معالجة المياه غالبًا ما تكون في حالة بأسة[17]. في عام (2007) قررت الحكومة الفنزويلية ضخ المياه التي علمت بأنه لا تصلح للإستهلاك البشري من فالنسيا إلى سد (Pao-Cachinche). في الوقت ذاته، ملئت شركات النفط الحكومية، المعروفة بأسم (PDVSA)، بحلول أواخر التسعينات، (15,000) حفرة نفطية بحمأ ملوث من الأبار النفطية وكل هذه الحمأ الملوث تسرب إلى المياه الجوفية مما خلق تهديدات صحية خطيرة. السمة المميزة

للحكومات الإشتراكية في كل مكان هي تأميم الصناعات الثقيلة مثل البترول، و في إثناء ذلك، تتحول هذه الصناعات إلى مجرم بيئي تشرف عليه الحكومة ولا يخضع لمساءلة أصحاب العقارات ولا المستهلكين. على سبيل المثال، حين تسببت شركة البترول البريطانيا British Petroleum (BP) بحدوث تسرب نفطي عرضي في خليج المكسيك، رصدت على الفور مبلغ يقدر (20) مليار دولار حتى تدفع المتطلبات المستقبلية للأضرار وفعلت كل ما في وسعها لتنظيف الفوضى. فقد كانت لديها إلتزمات قانونية وسمعة على المحك. وحين تسببت شركة البترول المكسيكية الحكومية (Pemex) في تسرب النفط في خليج الميكسيك – ووقع هذا كثيراً- طلبت الحصانة السيادية ضد أي أضرار قانونية. في الأشهر الخمسة الأولى من عام (2015)، كانت شركة (Pemex) مسؤولة عن ثلاث إنفجارات كراثية لحفارات النفط في خليج المكسيك أدت لمقتل وأصابة العديد من العاملين في منصات النفط، ولوثت الهواء والماء[18]. إدعت شركة (Pemex) بأن الأنفجارات لم تحدث تسربًا للنفط ولكن أظهرت صور الأقمار الصناعية التي إلتقطتها منظمة السلام الأخضر المكسيكية (Greenpeace Mexico) بقعة نفطية بطول ميلين ونصف إمتدت من منصة النفط المنفجرة[19]. قال جوستافو أمبوجناني من منظمة السلام الأخضر في المكسيك: لقد أثبت شركة (Pemex) مراراً وتكراراً بأن تصريحاتهم لا يمكن الوثوق بها[20]. الولايات المتحدة غير محصنة من المشاكل البيئية المدفوعة إشتراكيًا. فعلى سبيل المثال، العديد من شركات المنفعة العامة تسمتلكها الحكومة بنتائج تقيمية تقل عن النجمة. فلنأخذ مثالاُ حديثاً، في عام (2015) تم إنذار سكان فلينت بولاية ميشيغان من كارثة بيئية مرعبة. نقلت حكومة المدينة، بجهودها لتوفير المال، أمدادات مياه المدينة من بحيرة هورون إلى نهر فلينت، بالرغم من حقيقة أن نهر فلينت كان معروفاً منذ فترة طويلة بكونه ملوثاً بشكل غير عادي. فشلت حكومة مدينة فلينت (ودوائر الجودة البيئية الحكومية، وفقاً للدعوى القضائية الجماعية) في معالجة المياه من نهر فلينت بشكل صحيح. والنتيجة هي أن سكان المدينة شربوا وإستحموا في مياه تمتلئ بالرصاص والمواد الكيميائية الخطرة[21]. بالنسبة للعديد من المثقفين، تعد الإشتراكية جذابة لإنها عقلانية؛ ففيها إقتصاد مخطط؛ يخطط له أشخاص أمثالهم. ولكن في الواقع، أن التدعيات البيئية والإقتصادية للإشتراكية هي سلسلة لا تتوقف من الكورات.

# الفصل الحادي عشر: ضريبة ماركس التصاعدية على الدخل

كانت ضريبة الدخل التصاعدية تعد ثاني أهم أولويات كارل ماركس عراب الشمولية الشيوعية. فقد كانت البند الرئيسي الثاني من البنود العشر في البيان الشيوعي. أول بند للبيان الشيوعي هو إلغاء الملكية الخاصة للأرض. صممت هذه البنود كوسيلة لتقويض وتدمير المشاريع الخاصة في الدول الرأسمالية حتى تمهد الطريق للإشتراكية. أحد الأسباب وراء مطالبة ماركس والإشتراكيين الآخرين بفرض ضريبة دخل تمييزية، لتعيق الإنتاجية عن طريق فرض ضرائب على الدخول المرتفعة تصاعدياً، هي إنكارهم لحقيقة التفاوات بين البشر. في الإقتصاد الرأسمالي، الأشخاص الذين يمتلكون مهارات عالية تؤهلهم لخدمة أخوتهم في الإنسانية من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات القيمة سيحصلون على دخول أعلى من الأشخاص الذين يمتلكون مهارات أقل. لايوجد إنسانان متساويان في هذا الصدد. الهدف الأسمى لضريبة الدخل التصاعدية هو خلق قدر أعلى من المساواة عبر التمييز في المعاملة بين الناس. وهذا هو نقيض المبدأ الأساسي للعدالة في أي مجتمع حر، أي المساواة بموجب القانون. ضريبة الدخل التصاعدية هي سياسة عدم المساواة بموجب القانون. إن كنت إشتراكيًا فإن إستغلال الحسد هو الطريق الأمثل لزعزعة المجتمعات الرأسمالية. سبب أخر يدعو الإشتراكيين للمطالبة بضريبة دخل تصاعدية هو بسبب إيمان ماركس بأنه سيتم إستغلال الطبقة العاملة إلى الأبد من قبل الزعماء الرأسماليين. معاقبة الرأسماليين وأصحاب الأجور المرتفعة عبر فرض ضرائب عالية بحقهم بمعدلات تمييزية، من ناحية نظرية على الأقل، ستمول دولة المعونات من أجل العمال -أو غالبًا من أجل الأشخاص الذين يفضلون عدم العمل. حقيقة إقتصادية أخرى يتجاهلها فراض الضرائب التصاعدية هي ما يسميه الإقتصاديون تنمية رأس المال البشري. في الإقتصاد الرأسمالي يكافئ العمال الذين يحسنون من مهاراتهم وإنتاجياتهم بإجور أعلى. لهذا السبب، في الإقتصاد الرأسمالي يصقل الناس مهاراتهم المهنية، يواصلون تعليمهم، يطورون عادات عمل جيدة، وبشكل عام يصبحون أغزر إنتاجية، لأن الإنتاجية تكافئ.

تشجع الرأسمالية الحراك التصاعدي. إنها الإشتراكية والمعونات الإجتماعية التي تبقي الطبقة العاملة، أو الطبقة غير العاملة، عالقة في أجوار ومزايا بحدود الكفاف. في القرن العشرين، عاش كافة الناس تقريبًا في الإتحاد السوفيتي أو في اوروبا الشرقية الإشتراكية في فقر وفق المعايير الغربية بينما تمتعت النخبة الإشتراكية الحاكمة بحياة مترفة. كالعادة، فهم ماركس بالمقلوب: الرأسمالية هي القوة التي تحفز النماء الإقتصادي للطبقة العاملة في حين تعمل الإشتراكية على تفقير الطبقة العاملة. يميل توزيع الدخل في الإقتصاد الرأسمالي ليتخذ شكل معيّن بحيث يوجد عدد قليل من المليارديرات في القمة وعدد قليل من الفقراء في القاع. نظراً لأن هذا هو مكان المال المخصص للحكومة المتعطشة للضرائب؛ أن ضريبة الدخل التصاعدية هي ضريبة تمييزية بحق الطبقة الوسطى الطموحة بشكل يتعذر إجتنابه؛ فتعاقب الناس الذين حققوا تقدماً إقتصاديًا عبر عملهم الشاق، والتعليم، والمثابرة.

## محرك حرب الطبقات:

نادراً ما يستطيع أي جانب من جوانب الحكومة أن يخلق المزيد من الصراع والغلظة بنفس طريقة ضريبة الدخل. يوضح الجدول أدناه – إستنادًا لبيانات مصلحة الضرائب (IRS) لعام (2012) على من يقع عبء ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية. نحو (45) بالمئة من الأمريكيون بمستويات الدخل المنخفضة لا يدفعون ضريبة الدخل على الأطلاق  بينما يدفع النصف الأعلى من أصحاب الدخل حاولي (97.2) بالمئة من أجمالي ضريبة الدخل المفروضة.

| من يدفع ضريبة الدخل وفقًا لفئات الدخل. | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **أعلى** | أعلى | أعلى | أعلى | أعلى | أدنى |
| **%1** | %5 | %10 | %25 | %50 | %50 |
| **38.1** | 58.9 | 70.2 | 86.4 | 97.2 | %2.8 |

يوجد مستفيدان من الضرائب التصاعدية- أولئك الذين يحصلون على مزايا حكومية أكثر مما يدفعوه من ضرائب (بالرغم من أن نفعية المعونات الإجتماعية مسألة خلافية على أقل تقدير) والبيروقراطيون الحكوميون الذين يتقاسمون الضرائب التي تم جمعها. الخاسرون هم دافعي الضرائب بل المجتمع ككل الذي كان سيستفيد لو أنخرط المزيد من الموظفين الحكوميين ومتلقي الرعاية الأجتماعية في أعمال السوق الحر، والتجارة، والتوظيف، التي توفر السلع والخدمات التنافسية التي يرغب بها الناس وفق ما تقتضيه إرادتهم الحرة، وهذا هو طريق التقدم المادي بحق. ضريبة الدخل هي محرك لتدمير الحرية الدستورية وهذا ما حذرنا منه السياسي الأمريكي جون ك. كالهون في منتصف القرن التاسع عشر. في مقالته عن الحكومة المنشورة عام (1850)؛ حذر كالهون من أن الدستور المكتوب لن يكون كافيًا لمواجهة ميل الجموع للقمع وإساءة أستخدام السلطة[1]. وقال كالهون ايضاً في حال كان الحزب الرئيسي المسيطر يمثل الطبقة المستهلكة للضرائب حينها سيعمل بجد لإلغاء القيود الدستورية على السلطة الحكومية. توقع كالهون بأنه في الوقت الذي يتغلب على الحزب المؤيد للقيود (الدستورية) ستختفي القيود على الإنفاق الحكومي. كتب كالهون، ستختفي بالنهاية القيود الدستورية المفروضة على سلطات الدولة، ستصبح الحكومة مطلقة النفوذ[2]. سيقول الكثيرون عن كالهون بأنه ذو بصيرة فذة.

## جوهر الإشتراكية:

ليس من قبيل الصدفة أن تكون ضريبة الدخل التصاعدية البند الرئيسي الثاني في البيان الشيوعي بجانب إلغاء الملكية الخاصة، حيث يسير هذاين البندين جنبًا إلى جنب. كتب فرانك تشودوروف في ***كتابه ضريبة الدخل :منبع كل***

الشرور *(The Income Tax: Root of All Evil),* ؛ إن ضريبة الدخل بشكل عام وضريبة الدخل التصاعدية بشكل خاص هي رفض الملكية الخاصة[3]. كتب تشودوروف، إن الحكومة التي تفرض ضريبة الدخل هي كما لو أنها تقول للمواطنيها: إن مستحقاتك ليست ملكك حصراً؛ نحن نطالبك بجزءًا منها ومطلبنا لها أعلى أولوية من مستحقاتك؛ سنسمح لك بالإحتفاظ ببعضها لأننا ندرك إحتياجاتك لكن ليس حقوقك؛ وإننا نحن من يقرر كل ما تمتلكه من مستحقات[4].

حين تقرر الحكومة نسبة ما يمكن أن تحتفظ به من دخلك، فأن دخلك، الذي يعد ملكيتك الخاصة، قد أصبح مؤمماً؛ وإن كنت لا تتفق مع إحتياجات الحكومة عندها ستواجه عقوبة طويلة الأمد في السجن. نظريًا، لا يوجد حد لمقدار الدخل الذي يمكن مصادرته عبر الضرائب. كانت ضريبة الدخل الأصلية، التي صدق عليها التعديل السادس عشر للدستور في عام (1913) تشمل أعلى معدل هامشي بمقدار (7) بالمئة عند غلة بحد مقداره (500,000) دولار. بحلول عام (1918) زادت قيمة الحد الأعلى للضرائب لتصل إلى (77) بالمئة؛ ثم إلى (88) بالمئة في عام (1944)؛ وإلى (88) بالمئة من عام (1950) إلى عام (1960). وفي بدايات الستينات خفض الحد الأعلى للضرائب عبر تخفيضات كينيدي الضريبة، ولكنها بقت بحدود الـ(70) بالمئة في عام (1980)، وذلك قبيل تخفيضات ريغان الضريبية التي خفضت الحد الضريبي الأعلى إلى الـ (28) بالمئة. في الوقت الذي تبنت ضريبة الدخل التصاعدية في عام (1913) كتب تشودوروف: لقد إنتهاك الحق المطلق للملكية في الولايات المتحدة[5]. وهذا بالطبع جوهر الإشتراكية. أيًا تكن ماهية الأشتراكية أو ما تزعمه عن نفسها، فأن عقيدتها الاولى هي رفض الملكية الخاصة[6]. ولهذا السبب دعى جميع الإشتراكين، إبتداءً من كارل ماركس، إلى فرض ضريبة الدخل، وكلما إرتفعت نسبتها كان ذلك أفضل[7]. وبالطبع أيد ماركس بقوة فرض ضريبة دخل تصاعدية مرتفعة بسبب مقولة مأثورة في البيان الشيوعي - يجب أن تسترشد سياسات الضرائب بالإخطار أو التوجيه من كل حسب كفاءاته لكل حسب حاجاته. كلما زادت قدرتك على تحمل عبء الضرائب كلما كانت ضريبة الدخل المفروضة عليك أثقل. هذا يبدو جذبًا في أعين الحساد الذين يرغبون نهب الأغنياء ولكن الحقيقة هي أن الطبقة الوسطى تمتلك (مجتمعة) أكبر قدرة على الدفع لأنها من يجني معظم الدخل في أي مجتمع رأسمالي. ولهذا السبب غالبًا ما تكشف الدوغما السياسية التي تستخدم خطاب عاقبوا الأثرياء" عن عقيدتها في إن الأغنياء يشملون أي شخص يكسب دخلاً بحدود دخل الطبقة الدنية أو أعلى. أولئك الذين يدفعون ضريبة الدخل هم بالأساس عبيد للدولة لفترة تمس معظم أجزاء السنة؛ بينما أولئك الذين يحصلون على مزايا أكثر مما يدفعوه من ضرائب يكونون في رعاية الدولة على طول العام. في كلتا الحالتين، ستنتصر الحكومة، والخاسر هو الإقتصاد ودافعي الضرائب والحريات الفردية.

## الإحتكارات الحكومية:

يؤمن الإشتراكيون بتفويض الحكومة المركزية بأكبر قدر من السلطة من أجل الحصول على مجتمع مخطط له حكوميًا بخطة واحدة تفرض على سائر الأمة. على سبيل المثال ,الرعاية الصحية المؤممة تجبر الجميع على تلقي نفس الرعاية

الصحية على النحو الذي تحدده الدولة. على النقيض من ذلك، الحكومة الأكثر لامركزية تعني حكومة أكثر قدرة على التنافس حيث يستطيع الموطنين تبني سياسات تحيد عن الخطة الإشتراكية الواحدة.

الحكومة اللامركزية التنافسية هي جوهر الفدرالية الأمريكية التي أنشأها الأباء المؤسسين. يسيء الإشتراكيون للفيدرالية بإعتبارها رجعية، متذرعين بحقوق الولاية التي تم إستحضارها للدفاع عن العبودية وقوانين جيم كرو* وكل الخطايا الاخرى الممكن تصورها التي إرتكبتها الولاية والحكومة المحلية، متاجهلين الدور المركزي للفيدرالية، والذي فهمه الأباء المؤسسين، في الحفاظ على الحرية. أشار فرانك تشودوروف إلى أهمية الحكومة اللامركزية في المجتمع الحر حين كتب:

> *العقبة الحقيقية (أمام الإستبداد) هي المقاومة النفسية للمركزية التي يعززها التراث الحقوقي للدولة. لا يمكن تطويع المواطنين المنقسمين على ولاءات مختلفة؛ إذا كان العرف هو خدمة المواطنين لإلهيين سياسيان، فلا يمكن لإحدهما السيطرة عليهم...لم تحقق أي سلطة سياسية الإستبداد إلا عندما حرم ان الشعب من إختيار ولاءاته[8].*

لم تكن من قبيل الصدفة قيام ستالين، موسوليني، هتلير، ولينين بتصفية كافة القوى المنافسة بما في ذلك رجال الدين. وتابع شودوروف قائلاً: لا يمكن للحكومة أن تمنحنا الحرية يمكنها فقط أن تأخذها بعيداً. كلما زاد قدر السلطة الذي تمارسه الحكومة كلما قل قدر الحرية لدى الشعب. وعندما تحتكر الحكومة السلطة يصبح الشعب بلا حرية. هذا هو تعريف الحكم الإستبدادي المطلق- المحتكر للسلطة[9]. كتب شودوروف بأنه في عام (1954) أصبحت الحكومة الأمريكية مركزية بشكل كبير مقارنة بالماضي. وكيفية حدوث ذلك هي كتالي:

> *عندما تم تمكين الحكومة الفيدرالية من وضع يدها على جيوب ومغلفات رواتب الناس، إستلت (ضريبة الدخل التصاعدية) ولاءات الناس بعيداً عن حكومتهم المحلية. وجعلتهم مواطنين للولايات المتحدة بدلًا من تبع لولاياتهم. وأقترن ولائهم بأموالهم التي أخذت منهم ليس من قبل مندوب محلي يملكون عليه بعض السيطرة، لكن من قبل مندوب ولايات أخرى. لقد أصبحوا خاضعين لإرادة الحكومة المركزية[11].*

لقد أصبحت حكومة الولايات والحكومات المحلية وكالات للحكومة الفيدرالية تقريبًا؛ والتي يمكن رشوتها أو تهديدها بسهولة لتخنع لوعود المنح الفديرالية أو لتهديدات حرمانه. لم يكن شودوروف الوحيد الذي أدرك أهمية الحكومة اللامركزية في الحفاظ على مجتمع حر ومزدهر. فقد علم الأباء المؤسسين أهمية ذلك بلا شك، كما علم بعض ألمع المدافعين عن الحرية في العصر الحديث ذلك. في ***كتابه الحكومة القديرة (Government Omnipotent)*** كتب لودفيج فون ميزس أنه مع تنامي الحكومات الكبيرة حول العالم:

* مصطلح أصبح شائع الاستخدام في الغرب في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي، عندما صار الفصل الاجتماعي مشروعًا في كثير من الأجزاء الجنوبية لالولايات المتحدة .يُشير المصطلح، أصلاً، إلى شخصية سوداء البشرة في أغنية شعبية تم تأليفها عام 1830م. طالبت القوانين بفصل الأعراق في كثير من الأماكن العامة. ولكن أُعلن عن عدم شرعية أغلب هذه القوانين في الولايات المتحدة، وذلك بموجب قرارات أصدرتها محاكم عليا متعددة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الميلادي، وقوانين الحقوق المدنية لعام 1964م و1968م.

> *السلطات أو الصلاحيات الجديدة لا تكردس إلى منتسبي أو أعضاء الولايات بل إلى الحكومة الفدرالية. كل خطوة بإتجاه المزيد من التدخل الحكومي والمزيد الخطط الحكومية تعني توسع نطاق السلطان القضائي للحكومة المركزية. سابقًا كانت واشنطن وبيرن (السويسرية) مقراً للحكومات الفيدرالية؛ اليوم هما عاصمتين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وفعليًا تم الحد من الولايات والكانتونات إلى منزلة محافظات. إنها حقيقة مهمة للغاية حيث أن غرماء تِيار التزيد من الضوابط الحكومية يصفون موقفهم بإنه معركة ضد واشنطن وبيرن، أي ضد المركزية. وينظر عليها كمسابقة بين حقوق الولاية بمقابل السلطة المركزية[12].*

كتب فيليكس مورلي، مؤلف كتاب ***الحرية والفدرالية (Freedom and Federalism)*** بأن الإشتراكية والفيدرالية هما بالضرورة نقيضان سياسيان لأن الأول يطالب بكثافة تمركز السلطة وهذا ما يرفضه الأخير وفقاً لتعريفه[13]. في المقابل، أسوأ المستبدين في تاريخ العالم كانوا أعداءً متحمسين للسلطة السياسية اللامركزية. كرس أدولف هتلير بحد ذاته فصلاً كاملاً من كتابه ***كفاحي (mein kampf)*** من أجل شجب وإستنكار الفيدرالية وحقوق الولايات المانيا. أدان هتلر التشظي والعجز المزعوم لما يسمى بالولايات ذات السيادة وثنى على أسلافه بكل شيء بإستثناء عدم إبطالهم لسيادة الولايات أو حقوق الولايات في المانيا[14]. ولقد إعتبار هذا إنتصاراً كبيراً ضد ما سماه الصراع بين الفيدرالية والمركزية [15]. ولام هتلر اليهود (بالطبع) على الفيدرالية وأعلن بأن الإشتراكيون الوطنيون سيقومون بإلغاء حقوق الولاية بالكامل[16].

كما هو حال جميع الإشتراكيين، كانوا وطنيين أو دوليين أو أيًا يكن، وعد هتلر بأن الإشتراكية الوطنية يجب أن تطرح مطالبها في حق فرض مبادئها على كافة الأمة المانيا بلا أي أعتبار لحدود الولاية الفيدرالية السابقة[17]. وهذا بالطبع هو جوهر الإشتراكية: فرض خطة أو خطط حكومية واحدة بالقوة على كافة المجتمع.

## الفوضى الإقتصادية:

لا يوجد شيء يعد منصفاً أو عادلاً في طبيعته حول كيفية إنفقاق الأموال التي جنتها ضريبة الدخل التصاعدية. سيتم تحديد نمط الإنفاق الحكومي بموجب قوانين السياسة، حتى تذهب إلى الأكثر نفوذًا سياسيًا. نادراً ما يشمل هذا الفقراء الذين تفرض الضرائب التدرجية بإسمهم. في الواقع، غالبًا ما تتم إعادة توزيع الدخل الحكومي داخل الطبقة الوسطى: يدفع دافعو الضرائب من الطبقة لوسطى المعونات الحكومية الخاصة لمزارعي الطبقة الوسطى، طلاب الجامعات، معلمي المدارس، وغيرهم من موظفي الحكومة[18].

هناك العديد من البرامج الحكومية التي ترتكز على جباية الضرائب من الطبقة الوسطى حتى توفر الدعم للموسر والثري. ومن الأمثلة على ذلك، عمليات الإنقاذ الحكومية لبنوك الإستثمار وول ستريت، إعانات بنك التوريد والإصادر، والإعانات الزراعية للشركات الزراعية الكبرى، والمعونات الأجتماعية للشركات بكافة أنواعها[19].

لا يتحقق العدل عبر فرض ضرائب دخل مرتفعة على أصحاب الدخول الشاذة، مثل الروائية التي كافحت لسنوات لتفرض عليها ضريبة دخل عقابية حين أصبحت رواياتها من أكثر الكتب مبيعاً؛ أو رجل أعمال يوشك على الأفلاس ويقاسي في بناء شركته حتى ينجح في أخر الأمر. من الحماقى، على أقل تقدير، معاقبة النجاحات التي أتت بعد شق الأنفس وخاصة في حالة رجل الأعمال؛ فهو يستطيع من الدخل الذي أكتسبه نجاح عمله أن يستثمر مجدداً في عمله ويخلق وظائف ومنتجات جديدة عوضاً عن تمويل المزيد من البيروقراطية الحكومية وإعطاء السياسيين المزيد من الاموال لبرامج تحويل الدخل. يعلم الإقتصاديون بأن ضريبة الدخل التصاعدية تشجع أكثر الناس إنتاجية وإبداعًا على عدم العمل. على سبيل المثال، في أواخر السبيعينات، كان بإمكان زوجان محترفان (مهندسان معماريان متزوجان، على سبيل المثال) كسب ما يكفي من الدخل بحلول الخريف ليدفعها إلى ضريبة الدخل الفيدرالية المقدرة بنحو ال(70) بالمئة. هذا يعني أنه لكل (1000) دولار إضافي يجنياه فإنهما مدينان للحكومة الفيدرالية بـ(700) دولار (بالاضافة إلى أي ألتزمات ضريبة للولاية والحكومة المحلية). كان هذا حافزاً قوياً لآلاف إصحاب الدخول المرتفعة الدؤوبين على ترك عملهم ببساطة وقضاء إجازة عوضًا عن تسليم معظم إرباحهم للحكومة الفيدرالية وللولاية والحكومة المحلية. قد يبدو بأن وقع الإجازات الطويلة ممتعاً، لكن النتيجة هي أن الوظائف والثروة والمنتجات والخدمات التي كان من الممكن خلقها لم تخلق بسبب التثبيط الحكومي.

دائماً ما يجد أصحاب الدخل المرتفع طرقًا لتجنب ضريبة الدخل التصاعدية، عن طريق نقل أنفسهم أو أموالهم إلى ملاذات منخفضة الضرائب. يقضي ملايين المحاسبين والمحاميين ملايين ساعات العمل وهم يحاولون مساعدة عملائهم على تخفيض فواتيرهم الضريبية.

أوجدت أحد الدراسات بأنه بعدما تبنت ولاية ميرلاند ضريبة المليونيرات الخاصة في عام (2007)، خسرت الولاية (31,000) مواطن مقيم من أصحاب الدخل المرتفع و(1.7) مليار دولار من العائدات الضريبية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وبعدها تم إيقاف ضريبة المليونيرات الخاصة [20]. لم يبالغ فرانك تشودوروف حين كتب بأن الحقوق العديدة التي إكتسبها الأمريكيون من ثورة عام (1776) قد ضاعت في ثورة عام (1913) مع تبني ضريبة الدخل التصاعدية. حقيقة أن ضريبة الدخل موجود منذ حاولي المئة عام ليست سببًا لقبولها وعدم المطالبة بإلغائها.

# الفصل الثاني عشر: الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى للحماقة

سلط كل من الحزب الإشتراكي الأمريكي والإشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا الضوء على فكرة قانون عظيم للحد الأدنى للأجور- أجور الكفاف- في مواقعهم الإلكترونية. حيث قالت المجموعة السابقة بأن الحركة العمالية اليسارية والتقدمية الحالية تدعو إلى الحصول على (15) دولار في الساعة كحد أدنى للأجور وهذا يعد عنصراً مهماً في رؤيتها الإشتراكية الديمقراطية[1]. في حين تشتكي المجموعة الأخيرة من قانون الحد الأدنى للأجور الحالي بإعتباره إجراميًا في جوهره وتدعو إلى نسختها الخاصة المعدلة بسقف أعلى للحد الأدنى للأجور[2]. السؤال البدهي الذي يراود الذهن هنا: لماذا يدعوا هؤلاء الإشتراكيون إلى سياسية مقترة إتجاه العمال ذوي الأجور المنخفضة؟ لماذا يقترحون أجور الكفاف بمقدار (15) دولار في الساعة وليس (150) دولار في الساعة أجور البحبوحة والرخاء؟ يقول الإشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا أنه حتى (20) دولار في الساعة تعد هدفاً لا واقعيًا وفق مناخ السياسية الحالي نظراً لقوة اليمين[3]. يقولون بأن السياسة هي الشيء الوحيد الذي يقف في طريقهم. خلاف ذلك، بالتأكيد، (150) دولار في الساعة كحد أدنى للأجور سيكون أمراً عظيماً. يرفض الإشتراكيون بشكل روتيني المنطق الإقتصادي والواقع، الذي يخبرنا بأن قوانين الحد الأدنى للأجور تتحيز ضد العمال غير المهرة نسبيًا، والمبتدئين، وخاصة المراهقين الذين أبتدؤوا لتوهم الدخول في سوق العمل. هل ترغب أن تجعل العمال الجدد يعانون لأجل الحصول على وظيفة؟ فقط أفرض قوانين الحد الأدنى للأجور. يعتقد الإشتراكيون بأن الأجور القليلة وغير العادلة متأصلة في النظام الرأسمالي لأنهم متمسكين بنظرية تقدير القيمة حسب العمل المبذول الماركسية والتي لم يتم إثباتها، وهي ترى بأن العمل هو مصدر القيمة الوحيد. ومن هذا المنظور، يسرق أصحاب العمل تلك القيمة من عمالهم. يشرح الإشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا: في النظام الرأسمالي، سيكون العمال دون مستوى العادلة في الأجور، بما ان المنطق الأساسي للنظام يقضي بأن مجموعة صغيرة من الملاك سوف تستولي على الثروة التي تولدها الشركة، وبعدها يقومون على مضض بدفع مقداراً ضئيل من تلك الثروة للعمال الذين خلقوها.

أحد الأثار المترتبة على هذه النظرية هي أن العادلة الإجتماعية تتحقق عن طريق إستخدام السلطات القسرية للحكومة لمصادرة الأرباح غير الشرعية المزعومة للرأسمالية بقوانين الحد الأدنى للأجور، وضرائب دخل الشركات، وتأميم الصناعة، وبأي وسيلة أخرى متاحة. ينظر على الإقتصاد وكأنه **لعبة المجموع الصفري*** – أي أن كل دولار في جيب الرأسمالية هو دولار إنتزع من جيوب العمال ظلماً.

---

*** في نظرية الألعاب، والنظرية الاقتصادية، يصف المجموع الصفري الحالة التي يكون فيها ربح أو خسارة مشارك ما مساويا بالضبط إلى مجموع الخسائر أو المكاسب للمشاركين الآخرين. إذا كانت المكاسب الإجمالية للمشاركين يتم إضافتها، والخسائر يتم طرحها، فإن المجموع سينتهي إلى نقطة الصفر. من الممكن التفكير بالمجموع الصفري بشكل أعم على أنه مجموع ثابت حيث أن مجموع الفوائد والخسائر لجميع اللاعبين هي نفس القيمة من المال (أو الفائدة). مثال على ذلك السرقة فهي تتيح للسارق مثلا أن يربح شيئا ولكن ما ربحه هو بالضبط ما خسره الآخر. بينما المعادلة غير الصفرية تتيح للطرفين، أو للأطراف، الربح. فالشخص مثلا لا يشتري شيئا لا يظن أنه يعادل قيمة المبلغ الذي يدفعه لأجله وكذلك البائع لا يبيع شيئا دون أن يعتقد أن المال الذي يحصل عليه هو أفضل من البضاعة التي يبيعها.**

## الواقع الإقتصادي لقوانين الحد الأدنى للأجور

عبر الأزمان والبلدان علم علماء الإقتصاد بأن قوانين الحد الأدنى للأجور تضر العمال قليلي المهارة. في عام (1979) أوجدت دراسة إستقصائية من الخبراء الإقتصاديون الأمريكيون بأن (90) بالمئة من الإقتصاديون يتفقون على أن إرتفاع الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى أرتفاع نسب الباطلة وخاصة ضمن العمال الشباب وغير المهرة[5]. سوف تقصيهم ببساطة من سوق العمل، الذي يطالب بالمزيد من الخدمات، أكثر مما ينتجوه من ربح لرب عملهم. يصف المحرر الصحفي في صحيفة نيويرك تايمز في القرن الحادي والعشرين بول كروغمان في كتابه المشهور حول الإقتصاد المصغر (تأليف مشترك مع روبن ويلز) تأثيرات أرتفاع الحد الأدنى للأجور في دول أوربية مثل اليونان وأسبانيا. الشباب بشكل غير متناسب، الذين تتراوح أعمارهم بين (18) إلى (30) عاماً، محرمون من العمل دون أي أمكانية للعثور على عمل جيد[6]. في هذه البلدان لا يتستطيع جيل كامل من الشباب العثور على تدريب كفؤ، تطوير سيرتهم المهنية، والإدخار من أجل مستقبلهم، وهذا بفضل قوانين الحد الأدنى للأجور[7]. بالأضافة إلى ذلك، أن هولاء الشباب هم الأكثر عرضة للإنخراط في الجريمة[8]. في ثلاثينيات القرن الماضي، كان لقانون الحد الأدنى للأجور الفيدرالي تأثيراً مماثلاً في المجتمعات الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. تم تحديد الحد الأدنى للأجور بخمس وعشرين سنتاً في الساعة حين كان متوسط الأجور الأمريكي (62.7) سنتاً في الساعة. حاولي (300,000) عامل فقط من أصل أربعة وخمسين مليوناً من القوى العاملة أنطبق عليهم هذا القانون[9]. لكن كان تأثير قانون الحد الأدنى للأجور في البورتوريكو، حيث متوسط الدخل حاولي (12) سنتاً في الساعة، كارثيًا؛ لم تستطع الشركات تحمل تكلفته. وفق ما ذكرته صحيفة النيويورك تايمز: أدى القانون المطبق في بورتوريكو إلى إنهاء توظيف ما يقارب الـ (120,000) شخص ويعتقد أيضاً بأنه قضى على أي إحتمال لأي إنتاج صناعي إضافي[10].

وصلت نسبة البطالة في نهاية المطاف إلى (50) بالمئة. تضررت مجموعة أخرى بشكل غير متناسب من قانون الحد الأدنى للأجور الفيدرالي وهم المراهقين السود. عانى كافة المراهقين من معدل بطالة مرتفع، ولكن منذ ظهور قوانين الحد الأدنى للأجور في الثلاثنيات القرن الماضي، كان معدل البطالة بين المراهقين السود أعلى بمرتين ونصف مما كان عليه معدل الباطلة بين المراهقين البيض[11]. لنختر عام (2015) على سبيل المثال، حين كان معدل البطالة الوطني الرسمي، وفقاً لمكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، يعادل (4.3) بالمئة، كان معدل البطالة بين المراهقين البيض (من سن السادسة عشر إلى التاسعة عشر) أقل بقليل من الـ(14) بالمئة بينما كان معدل البطالة بين المراهقين السود يعادل (23) بالمئة[12]. السبب هو أن المراهقين، مقارنة في باقي الطبقة العاملة أقل تعليماً ومهارة وبتالي أقل إنتاجية كموظفين. سوف تسلبهم قوانين الحد الأدنى للأجور ميزتهم التنافسية الوحيدة، وهي السعر. في السوق الحر، قد يختار صاحب العمل تعيين موظف بسعر قليل، وإن كان أقل إنتاجية، ويدربه على الوظيفة. تجعل قوانين الحد الأدنى للأجور من ذلك أمرًا مكلفاً للعديد من أصحاب العمل؛ المراهقين السود في الأحياء ذات الدخل المنخفض، الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية المختلة وفي بعض الأحيان محضة التدليس، يوضعون في

وضع تنافسي بائس بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور. في أعين أصحاب العمل يترجم مستوى التعليم الأدنى إلى مستوى مهارات وظيفية أدنى. حتى أنه يصعب الحصول على وظيفة بمستوى مبتدأ في حال فشلت المدارس الحكومية بتعليم المهارات الأساسية للقراءة، الكتابة، الرياضيات، ومهارات الإتصال. لهذا السبب إن الزيادة في مقدار الحد الأدنى للأجور ضار بشكل غير متناسب للمراهقين السود داخل المدن.

## النقابات العمالية والحد الأدنى للأجور

يتبجح الحزب الإشتراكي الأمريكي بأن النقابات العمالية التقدمية تقود الطريق إلى ماهو أكثر من مضاعفة قانون الحد الأدنى للأجور الفيدرالي. النقابات لا تكترث بالفقراء بل يهتمون بأعضاءهم وقلة من أعضاءهم هم من العاملين بالأجور الدنيا. تدعم النقابات الزيادة في الحد الأدنى للأجور لأنهم يفهمون بأن العمال منخفضو المهارة غير النقابيين غالبًا ما يكونون بديلاً، في أعين أصحاب العمل، عن العمال النقابيين الأكثر خبرة. لطالما كان هدفهم إستخدام قانون الحد الأدنى للأجور ضد تنافسية سوق العمل. يسرهم إستخدام مجموعات مثل الحزب الإشتراكي الامريكي والإشتراكيون الديمقراطيون الأمريكيون كخداعة أو بيادق في جهودهم لطرد العمال الأقل مهاراة وأجراً من خارج وظائفهم.

على سبيل المثال، لاحظ الإقتصادي والتر ويليامز بإنه خلال حقبة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا إستخدمت نقابات البناء قوانين الأجر المتساو للحد الأدنى للأجور حتى تقضي على الميزة التنافسية لعمال البناء السود الذين كانوا مستعدين على العمل مقابل (1.52) دولار بالساعة أقل من العمال البيض[13]. بالمثل قامت النقابات العمالية الأمريكية بدفع قوانين الحد الأدنى للأجور التي أخذت الميزة التنافسية للعمال الأقل أجراً، بالعادة يكونون من الأقليات العرقية. في عام (1955) أدلت أربع نقابات مهنية لصناعة النسيج في أمريكا بشهادتها أمام الكونغرس وطالبت فيها برفع الحد الأدنى للأجور في البورتوريكو. وإشتكوا من أن الفجوة بالأجور بين عمال النسيج البورتوريكوين والأمريكان أعطت البورتوريكيون ميزة تنافسية على الأرض[14]. أشار الإقتصادي سايمون روتنبرج إلى أن نية النقابات ليست تحسين أوضاع العمال البورتوريكوين بقدر حرمان هؤلاء العمال من فرص التوظيف عبر أجبارهم على تقديم خدماتهم بأسعار مرتفعة قانونيًا. إن قوانين الحد الأدنى للأجور هي وسيلة مفيدة تسخدمها النقابات لتحقيق هذا الغرض[15]. لم يكن الأمر محصوراً في البورتوريكو بل كان لحد كبير الجنوب الأمريكي غير الناقبي الذي كان يقدم في ثلاثينات القرن الماضي منافسة قوية ضد الصناعات الشمالية. هاجمت النقابات الشمالية، مدعومة بالشركات الشمالية، قوانين الحد الأدنى للأجور حتى تحرم الشركات الجنوبية من ميزتها التنافسية[16]. كما أوضح السنياتور بول دوجلاس (والذي صدف أن يكون أيضاً إقتصاديًا محترفاً): فيما يتعلق بأرباب العمل، كانت صناعة النسيج الشمالية مؤيدة لوثيقة (رفع الحد الأدنى للأجور) وتعارض منح أي فوارق إقليمية. ورحبت بالمقاييس الواطنية كوسيلة لحماية أنفسهم من منافسة الجنوب ذي الأجور المنخفضة[17]. كان الصناعيون والسياسيون في ولاية ماساتشوستس أشد صخبًا في دفعهم الحثيث لزيادة مقدار الحد الأدنى للأجور والتي من شأنها إعاقة الصناعة الجنوبية بتكاليف أعلى. كتب حاكم ولاية ماساتشوستس تشارلز هيرلي خطابًا لأحد أعضاء الكونغرس في ولايته يوضح فيه أهمية إعتماد مثل هذا التشريع الأتحادي بحيث

يتسنى لولاية ماساتشوستس قدرة التنافس على قدم المساواة مع اقاليم أخرى في البلاد، ويقصد بذلك الجنوب بالطبع[18]. أشتكى مناصري حماية ماساتشوستس بمرارة من أن المصانع الجنوبية تعرض منافسة مدمرة[19]. بتعبير أخر، المصانع الجنوبية تقدم وظائف للعمال الجنوبيين الذين يتفوقون على نظرائهم الشماليين. تعاونت النقابات العمالية وبعض الشركات لفترة طويلة لدعم قوانين رفع الحد الأدنى للأجور لأجل تسريح العمال ذوي المهارات المتدنية من خارج وظائفهم. وفي الوقت ذاته ضغطت النقابات لأجل برامج التدريب الحكومية، بطقات التموين، وغيرها من أشكال المعونات الأجتماعية لأجل أولئك الذين طردوا من عملهم بسبب زيادة الحد الأدنى للأجور. أو كما شرحها والتر ويليامز: إن البطالة الناجمة عن قوانين الحد الأدنى للأجور تعني المجاعة ما يؤدي لمقاومة سياسية شرسة للأجور المرتفعة، وبتالي لدى النقابات باعثاً قويًا لدعم برامج المعونات المالية، مثل فيلق الوظائف، قانون التدريب والتعليم الشامل، برامج العمل الصيفي، بطقات التموين، التوظيف في الخدمات العامة، والمعونات الإجتماعية. تخفي برامج المعونات المالية الأثر الحقيقي لقيود سوق العمل التي تسببها النقابات. عبر إلقاء بعض الفتات على المحرومين من التوظيف من أجل أبقائهم صامتين وبتالي المساهمة بخلق طبقة معونات إجتماعية دائمة[20]. يصعب التفكير بوسيلة أسرع لزيادة الفقر بقدر إعتماد قوانين الحد الأدنى للأجور ناهيك عن قوانين الحد الأدنى للأجور الفائقة. تعد قوانين الحد الأدنى للأجور عاملًا مهمًا في الزيادة القصوى للبطالة.

# الفصل الثالث عشر: كيف خلقت القوانين الإشتراكية الإحتكارات

إكتشف الإشتراكيون منذ وقت طويل بإنه ليس ضروريًا إستملاك وسائل الإنتاج؛ نظريًا، يمكن لنظام التنظيم الحكومي النافذ أن يكون فعالًا بالقدر ذاته في السيطرة على الإقتصاد ولكن بلا بائقة مصادرة الممتلكات والمصانع والشركات الأخرى– ومن ثم إستكشاف آلية عملها. كانت هذه سمة الإشتراكية المعروفة بالفاشية التي إتُّبَعَت في إيطاليا وألمانيا في بدايات القرن العشرين. عاودت الفاشية في الأوساط اليسارية،بالرغم من أنها لم تعد تدعى بهذا الأسم، الظهور بحلة الدولة التقدمية والتنظيمية. بعد الإنهيار العالمي للإشتراكية في الإتحاد السوفيتي في أواخر االثمانيات وبداية التسعينات إعترف الإقتصادي الإشتراكي الأميركي روبرت هايلبرونر في مجلة النيويورك (The magazine New Yorker) الصادرة (10-سبتمبر-1990) بأن ميزس كان على حق بخصوص إستحالة الإقتصاد الإشتراكي. ومع ذلك، لم يؤيد الرأسمالية والأسواق الحرة[1]. على النقيض من ذلك تماماً: لقد إنهى مقالته بتوصية مفادها بأن على رفقائه الإشتراكيين اللجوء إلى التنظيم- وتحديداً التنظيم البيئي- كوسيلة للتخطيط المركزي لإقتصاد الولايات المتحدة تحت ذريعة إنقاذ الكوكب. وفق قوله، يمكن أن يكون للتنظيم نفس فعالية ملكية الحكومة لمصادر الإنتاج. بالنسبة للإشتراكيين، التنظيم هو هدية لا تتوقف عن العطاء نظراً لديمومة وجود الأسباب لزيادة نطاق الدولة التنظيمية- حتى للتعويض عن الأخفاقات السابقة للدولة التنظيمية، مثال ذلك، الكساد العظيم في عام (2008)، الذي كان سببه المباشر هو سياسات مجلس الأحتياط الفيدرالي (Federal Reserve Board)، هيئة الرهون الوطنية الفيدرالية (Fannie Mae)، المؤسسة الاتحادية لرهن القروض السكنية (Freddie Mac) والكونغرس. بعد كل ذلك، لا يمكن للحكومة التنظيم بالقدر الكافي أبداً. يدرك الإشتراكيون الميكافيليون بأن التنظيم يستطيع تضيق الخناق على الرأسمالية. والهدف يكون محصوراً إما في إعادة تفكيك مجتمع السوق الحر أو ببساطة جعل أصحاب الأعمال خاضعين للبيروقراطيين. معظم الإشتراكيين ليسوا ميكافيليين بقدر كونهم مثاليين. لديهم تصور خيري حول الموظفيين العموميين الذين سينظمون الشركات وفق المصلحة العامة. هذا ما يتم تلقينه في المدارس والجامعات العامة؛ ويطلق عليه نظرية المصلحة العامة للتنظيم[2]. إنها النظرية التي لم ترتبط نهائيًا بالواقع.

## التنظيم لصالح المنظمين

الحقيقة أن التنظيم، تاريخيًا، هو نتيجة ضغط الصناعات (وفي بعض الأحيان النقابات) لعرقلة أو القضاء على المنافسة. من الأمثلة المبكرة على التنظيم لصالح المنظمين هو صناعة المرافق العامة. القصة المعيارية هي بأنه في بدايات القرن العشرين تطورت خدمات المياه، الكهرباء، الغاز الطبيعي والهاتف إلى إحتكارات طبيعية ضخمة. وحتى يتم حماية المستهلك من هذه الإحتكارات تدخلت الولايات والحكومات المحلية وأنشأت نظاماً لتنظيم المرافق العامة (أو أممت الصناعات كليًا). أصبحت شركات المرافق إمتيازاً محتكراً. ومن شأن لجان المرافق الحكومية العامة أن تضمن حصول الشركات على أرباح معقولة لكن ليست إحتكارية. هذه هي القصة المعارية للمرافق العامة او الإحتكارات الطبيعية ولا شيء منها صحيح. درس الإقتصادي هارولد ديميتز تاريخ صناعات المرافق العامة ووجد

بأنه على نقيض الفولكلور المتداول حول الإحتكارات الطبيعية في السوق الحر كان هناك تنافساً شرساً للغاية ولم يحدث أيّ تطور بإتجاه الإحتكار. على سبيل المثال:

---

*في عام (1887) نُظِمت ستة شركات للضوء الكهربائي في مدينة نيويورك. كان هناك -لأربع وخمسين شركة للإضاءة الكهربائية- حق قانوني في العمل في شيكاغو عام (1906). كانت المنافسة أمراً إعتياديًا في صناعة الغاز في هذا البلد خلال الجزء الأخر من القرن التاسع عشر. قبل عام (1884) كانت هنالك ستة شركات تعمل في مدينة نيويورك والمنافسة كانت معتادة وخاصة في صناعات الهاتف... كانت لدى بالتيمور وشيكاغو وكليفلاند وكولومبوس وديترويت وكنساس سيتي ومينيابوليس وفيلادلفيا وبيتسبيرج وسانت لويس، بين مدن كبرى آخرى، خدماتان هاتفياتان على الأقل في عام (1905)[3].*

---

القصة الحقيقية لكيفية تحول المرافق العامة إلى إحتكارات مرخصة حكوميًا رواها إقتصادي يدعى جورج ت. براون في كتابه ***شركات مصابيح الغاز في بالتيمور (Baltimore The Gas Light Company of)*** عام (1936)[4]. تاريخ شركات مصابيح الغاز في بالتيمور مشابه- بل حتى يتطابق في العديد من الأوجه- مع تاريخ عشرات شركات المرافق العامة الآخرى. ناضلت الشركة مع المنافسين الجدد خلال القرن التاسع عشر مذ تأسيسها عام (1816). لقد نافست لكنها ايضاً ضغطت على المجلس التشريعي في ولاية ماريلاند لحرمان منافسيها من المواثيق المؤسسية. كتب براون، بحلول عام (1880) كان هناك ثلاث شركات متنافسة لمصابيح الغاز في بالتيمور وقد حالوا تشكيل كارتل عبر الإندماج في شركة واحدة لكن خططهم باءت بالفشل وذلك حين قدم توماس ألفا إديسون الضوء الكهربائي الذي هدد وجود كافة شركات المصابيح[5]. ظهرت الإحتكارات نتيجة مباشرة للتنظيمات الحكومية وليست نتيجة التنافس الطبيعي في السوق الحر. في عام (1890) قدم مشروع قانوني إلى الهيئة التشريعية في ولاية ميرلاند يدعوا إلى منح شركة الغاز الموحد (الأسم الجديد لشركة مصابيح الغاز في بالتيمور) إحتكاراً مدته خمس وعشرين عاماً (مع عقد قابل للتجديد) مقابل مدفوعات سنوية تقدم إلى المدينة تقدر بـ(10,000) دولار وثلاث بالمئة من أرباح الشركة[6]. كتب جورج ت. براون، جسد تطور تنظيم المرافق في ميرلاند ذات التجربة في ولايات أخرى[7]. كانت المسألة برمتها مسألة تشارك الشركات أرباح الإحتكارات مع الحكومة.

بحث الإقتصادي هوراس إم جراي في تاريخ "مفهوم المرافق العامة" وخلص إلى أن حالة المرافق العامة تعد ملاذاً آمناً لكافة المحتكرين الطامحين الذين وجدوا بأن تأمين والحفاظ على الإحتكار أمر مكلف ومتقلقل للغاية[8]. قال جراي، إن كل المحتكرين الطموحين يرغبون من الحكومة تصنيفهم كمحتكر طبيعي. وهذا يشمل الراديو، العقارات، الحليب، شركات الطيران، الكوكاكولا، النفط، والزراعة وهذا بعض من الأمثلة التي لا حصر لها.

## كيف رعى روزفلت جيوب رأسمالي المحابة

كتب هوراس إم جراي، إن تجربة الـ(NRA) بأكملها تمثل مجهود الشركات الكبرى لتأمين نفسها من العقوبات القانونية لممارستها الإحتكارية[9]. نعني بالـ(NRA) في هذا السياق قانون الإصلاح الوطني وهو حجر الزاوية لأول عامين ونصف من صفقة فرانكلين دي روزفلت الجديدة. قامت الـ(NRA) بتمكين الحكومة الفيدرالية من تحديد أسعار مئات السلع المصنعة وانشأت قواعد المنافسة العادلة. كقاعدة عامة، في أي وقت تستخدم الحكومة عبارة عادلة المنافسة، إستبدل كلمة عادلة بكلمة لا وعندها ستفهم المعنى الحقيقي لهذه العبارة. لقد تم التخلي عن قوانين مكافحة الإحتكار بالإضافة إلى تولفيات تقييد التجارة ذلك لأن إدارة روزفلت فرضت أسعار الأحتكار في أكثر من (700) صناعة شملت (95) بالمئة من مجموع الصناعات في الولايات المتحدة[10]. وفق شرح الإقتصادي روبرت هيجز، سيطر رجال الأعمال الكبار على كتابة وإنجاز وثيقة (قانون الأسعار). تهدف الوثائق بشكل عام إلى سحق المنافسة أيًا كان شكالها[11]. وهذا يشمل الحد الأدنى للأسعار والإشعار المسبق لتغيير الأسعار. حاول العديد من رجال الأعمال لسنوات إنشاء كارتل خاص لتحطيم المنافسة لكن الكارتلات ما تلبث حتى تسقط بسبب غش أحد الأعضاء؛ أي زيادة المبيعات عبر تخفيض الإسعار. لكن، إن تصرفت الحكومة كمنفذ للكارتلات حينها سيتم القضاء على الغش كما كان الحال مع قوانين أسعار الـ(NAR)، ما خلق خطة إحتكارية مثالية- على الأقل حتى قضت المحكمة العليا الأمريكية بعدم دستورية قانون الأصلاح الوطني في عام (1935). لا يحدد الـ(NAR) أسعار الإحتكار للشركات بل يحد من الواردات ويضع نسبًا على إنتاج النفط، وكلاهما يرفعان الأسعار ويزيدان أرباح الشركات. إن السوق الحر التنافسي -بالنسبة لإدارة روزفلت- لا يساوي سوى إقتصاد يأكل نفسه. كان رجال الأعمال قراصنة صناعيون[12]، وكان رجال الأعمال المحافظون نياندرتاليين أو بدائيين ورجال الأعمال الذين حاولوا بيع المزيد عبر تخفيض الأسعار وصفوا بالنحاتون، السفاحون، وممارسي تخفيض الأسعار الإحتكاري الحاد. من ناحية أخرى، تم تصنيف المؤمرات الإحتكارية في ضبط التدوال بإنها أنشطة تعاونية أو ترابطية[13]. وصف أحد المؤرخين الحشد المهول من مسيرات (NRA) في صالح الأسعار المرتفعة بالمهازل الشوفينية المشابهة بتلك التي نظمها النازيون في المانيا[14]. أسأت إدارة روزفلت الفهم وظنت بأن الإسعار القليلة تسببت بالكساد الكبير في حين الحقيقة هي أن الكساد الكبير تسبب بقلة الأسعار وإن رفع الأسعار إصطناعيًا سيؤدي إلى زيادة معاناة الناس. تُعلم كافة كتب الإقتصاد بأن الكارتلات والإحتكارات تحقق الربح عبر تقييد المؤن ورفع الأسعار. تقييد المؤن يعني بأن هناك حاجة لعمال أقل ولهذا ستزيد البطالة. تنظيمات الـ( (NRA) جعلت البطالة أسوأ وساعدت بأطالة أمد الكساد الكبير. قدر الإقتصاديان من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس هارولد كول ولي لي أوهانيان بأنه لو لم يكن قانون الـ(NRA) موجود على الأطلاق لكان أنتهى الكساد الكبير في عام (1936) بدلاً من بعد الحرب العالمية الثانية.

## خوف روزفلت من الطيران

في عام (1938) بدأ مجلس الطيران المدني (CAB) الفيدرالي بتظييم الأسعار، الطرق، السماح بشركات الطيران الجديدة، وأي جوانب صناعات الطيران. وعلى مدار الأربعون عاماً القادمة، أدار مجلس الطيران المدني أتحادًا إحتكاريًا أستفدت منه شركات الطياران عوضاً عن المستهلكين. قيد مجلس الطيران المدني التنافس في صناعة الطيران المحلية عبر حجب أي شركة طيران جديدة بعد عام (1938) في حينها كان هناك ستة عشر شركة طيران عاملة في الولايات المتحدة. قضي على العديد من شركات الطيران حيث لم يتبقى سوى عشر شركات تعمل تحت نظام المشاركة في الإحتكارات بحلول عام (1978)[16]. بسبب عدم قدرة شركات الطيران على المنافسة على الأسعار والطرقات لإنه تم تحديد كليهما عبر مجلس الطيران المدني، تنافسوا بطرق أخرى، مثل تقديم كحول وطعام مجاني. ورداً على ذلك، بدأ مجلس الطيران المدني بتنظيم حجم السندويشات التي يمكن تقديمها! الإحتكارات الحكومية هي أدوات فعالة للغاية لرفاه الشركات. في عام (1974)، كانت تكلفة السفر من نيويورك إلى لوس أنجلوس تقدر بـ(1,442) دولار. في عام (1978) بعد أن تم فض التنظيم أخيراً، أصبحت تكلفة الرحلة بنفس الطريق تساوي (268) دولار. هذا مثال إعتيادي لكيف أن التظيم ليس لصالح العامة. فور تحطم إحتكار مجلس الطيران المدني، أزداد عدد شركات الطيران؛ إزدهرت المنافسة؛ وتراجعت أسعار تذاكر الطيران. مع ذلك، المطارات بذاتها تدار من قبل الولاية والحكومة المحلية؛ فإن تم خصخصتهم فهذا من شأنه الحد من تأخرات السفر. منذ عام (1935) حتى عام (1980) كانت صناعات الشحن في الولايات المتحدة تعمل أيضًا ككارتل تفرضه الحكومة وفي هذه الحالة عن طريق لجنة التجارة بين الولايات (ICC)[17]. أنشأت لجنة التجارة بين الولايات الطرقات والأسعار وفرضت التنظيمات التي تحد من خدمات الشحن (تحظر الشحانات، على سبيل المثال، من إجراء التسليم ومن ثم تختار خدمة شحن أخرى في طريق العودة).

بعد أن تم فض التنظيم (جزئيًا) عن صناعات الشحن بمجوب قانون النقل الحركي لعام (1980) هبطت أسعار الشحن بنسبة (25) بالمئة في السنوات الخمس الأولى (وإنتفع المستهلكون من قلة أسعار السلع المنقولة بالشحانات)؛ إزدهرت المنافسة؛ وتم توظيف العديد من سائقي الشاحنات غير الناقبيين. لم يستفد المنظمون من تنظيم شركات الشحن والطيران فحسب. أثبت مؤرخ الأعمال غابرييل كولكو في كتابه ***إنتصار المحافظين ( Triumph of Conservatism)***، بأن الأشكال التنظيمية في الحقبة التقدمية (1916-1900)، مثل إنشاء الإحتياطي الفيدرالي (Fed) و هيئة التجارة الفيدرالية، وتنظيم صناعات اللحوم، روجت لها الشركات الكبرى بنفسها[18]. يريد المصرفيون بنكاً يمكنهم من توسيع قدراتهم على الأقراض؛ فضلت الشركات الكبرى قانون الغذاء والعقاقير بسبب إيمانهم (الصحيح) بأن المتطلبات التنظيمية ستفرض عبئاً متفاوتاً على منافسيهم الصغار وتثني الأخرين من الدخول في العمل في المقام الأول؛ دائماً ما أستخدمت قوانين مكافحة الإحتكار لمضايقة ومعاقبة الشركات الناجحة في تلبية حاجات المستهلكين[19]. سعت الشركات إلى تلك المؤسسات التنظيمية كوسيلة لتضيق الخناق على منافسيها تماماً كما فعلوا

في صناعات المرافق العامة. قد يزعم الإشتراكيون بأنهم يكرهون الشركات الكبرى، لكن تنظيماتهم الحكومية تعد من أكبر المدافعين عن الشركات الكبرى التي تم إنشاءها على الإطلاق.

## الفصل الرابع عشر: تحطيم الرأسمالية عبر تأميم المال

أرد ماركس وإنجلز من الحكومة الإشتراكية التحكم برأس المال. يدعو البند الخامس في البيان الشيوعي إلى مركزة التسليف في بنوك الدولة، عبر بنك وطني برأسمال وطني وإحتكار حصري[1]. لا يمكن للرأسمالية أن تتواجد تحت أي سياق بدون اسواق رأس المال الخاصة. أحد الفضائل الرئيسية للرأسمالية – بل قد تكون الفضيلة الرئيسية- هي أن الموارد الإقتصادية تخصص ويعاد تخصيصها وفق متطلبات المستهلكين والتي يتعين على المقرضين في القطاع الخاص أخذها بعين الإعتبار. على سبيل المثال، إن أسواق رأس المال الخاص هي من مولت ثورة الحاسبات الشخصية وراهنت بشكل صحيح على أن المستهلك سيفضل الحاسوب على آلات الكتابة. يقوم الرأسماليون في السوق الحرة بتقييم المخاطر والمطلوبية آلف المرات يوميًا ويكافئون بالأرباح أو يعاقبون بالخسائر إستنادًا على قدرتهم في خدمة المستهلكين.

لا يثق الإشتراكيون بكل هذا الأنشطة الإقتصادية العفوية. أنهم يرغبون بأقتصاد مخطط له؛ يصممه البيروقراطيون. واليوم، كل حكومة في العالم تبنت المنهجية الإشتراكية ولو بدرجة لا سيما البنوك الوطنية التي تتمركز على التسليف.

## كيف أصبح الإشتراكيون رعاة أسواق رأس المال الأمريكية؟

أستوفت الولايات المتحدة الأمريكية المتطلب الأول في البند الخامس للبيان الشيوعي الذي يدعو إلى بنك وطني وذلك منذ لحظة إنشاء مجلس الإحتياط الفيدرالي في عام (1913). كان هناك بنكان وطنيان آخران في التاريخ الأمريكي، الأول (1791-1811) والثاني (1816-1836) بنوك الولايات المتحدة، لكن قام الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون، الذي أتهم البنك الثاني بإفساد السياسة، بدعم الأثرياء الذين يمتلكون صلات سياسية وثيقة وقدرة على زعزعة الإقتصاد، لإقصاء البنك الثاني من الوجود في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر[2].

قدرة الإحتياط الفيدرالي (Fed) على طبع النقود (أو في هذه الأيام، توليدها إلكترونيًا) لشراء السندات الحكومية. لا تقتصر في وضع مليارات الدولارات في التدوال ولكن تذهب الفائدة المكتسبة من السندات إلى دفع رواتب ومنافع موظفي الإحتياط الفيدرالي، ما يعطي بنك الإحتياط الفيدرالي تحيزاً واضحاً نحو التضخم النقدي.

يقوم بنك الإحتياط الفيدرالي بدعم صناعة البنوك الخاصة بشكل غير مباشر عبر متطلباته الإحتياطية بخصوص قدر العملة التي يتاح للبنك تخزينها بخزينته أو مع الإحتياط الفيدرالي. في العادة يتم تعين نسبة هذه المتطلبات بين (2) بالمئة إلى (10) بالمئة. على سبيل المثال، معنى أن يكون هناك متطلبات إحتياطية بقدر (10) بالمئة هو بأن البنك يستطيع إقراض عشر ملايين دولار عبر الإحتفاظ  بمليون دولار بخزينته أو احتياطه. قبل إنشاء بنك الإحتياط الفيدرالي، كانت هناك حقبة العملات المتنافسة: بعض البنوك أحتفظ بإحتياط بمستويات أعلى ( بالعادة من الذهب والفضة) من غيره وهذا أشار للعامة بأن العملة التي يصدرها أكثر أستقراراً وموثوقية. كانت البنوك التي تملك إحتياطًا قليلاً مشبوهة وغير مربحة أو أفلست. في ظل نظام العملات المتنافسة، تمت مكافأة البنوك الأكثر أستقراراً ومسؤولية بالأرباح بينما تكبدت البنوك الأقل أستقراراً ومسؤولية الخسائر أو أفلست. كانت الديكس-( Dix تعني عشرة

بالفرنسية) وهي العملة الصادرة عن بنك نيو أورليانز في القرن التاسع عشر موثقًا بها للغاية لدرجة أنها إستخدمت في مينسوتا. من هنا أتت كلمة ديكسي – Dixie- أرض الديكس- Dix.

إنهى بنك الإحتياط الفيدرالي العملات المتنافسة عبر فرض مطلب إحتياطي أحادي على كافة البنوك (وساعده قانون العملة الوطني لعامي 1863 و 1864 الذي فرض ضرائب على العملات غير الدلاور الأمريكي). بجوهره، أصبح بنك الإحتياط الفيدرالي منفذاً للكارتل المصرفي والذي لو فعلته البنوك بنفسها لكانت إنتهكت حرمة قوانين مكافحة الإحتكار الفيدرالية التي تحرم المؤامرات المقيدة للتجارة، ولقُيد مدراء المصارف إلى السجن[3]. بنك الإحتياط الفيدرالي، مثله مثل سائر البنوك المركزية، هو في جوهره وكالة إشتراكية للتخطيط المركزي، تدعي بأنها توازن وتضبط الإقتصاد. لم توجد وكالة للتخطيط المركزي في مجمل التاريخ الأمريكي. في السنوات الـ(124) التي إنقضت منذ إقرار الدستور الأمريكي في عام (1789) وحتى وقت إنشاء بنك الإحتياط الفيدرالي في عام (1913)، تواجد البنك القومي لمدة عشرين عامًا فقط، أو لحوالي (16) بالمئة من مجمل التاريخ الأمريكي. كان هناك بعض التنظيمات المصرفية الفرعية، والحكومة أوقفت البنوك من تدعيم العملة بالذهب والفضة، لكن في الغالب، تمتعت الولايات المتحدة بنظام سوق حر رأسمالي، من غير وجود لجحافل المخططين المركزيين.

على الرغم من أن بنك الإحتياط الفيدرالي مكلف بالحفاظ على توازن الإقتصاد إلا أنه تسبب في الواقع بتوليد دورات عديدة من الكساد. في بداية القرن الحادي والعشرين، أغرق بنك الإحتياط الفيدرالي السوق بالعملة وذلك حتى يدفع نسبة الفائدة نحو الصفر. كانت سياسة المال السهل لبنك الإحتياط الفيدرالي مسؤولة إلى حد كبير عن كل من فقاعة سوق الأسهم لعام (2000) والكساد وفقاعة الإسكان التي أنبجس منها الكساد العظيم في عام (2008). حتى الكساد العظيم في ثلاثنيات القرن الماضي جاء في أعقاب السياسات النقدية التوسعية التي إتبعها بنك الإحتياط الفيدرالي في أواخر عشرينيات القرن الماضي والتي ولدت فقاعة في سوق الأسهم تبعها الإنهيار الشهير في أكتوبر عام (1929)[4]. إن سياسة أسعار الفائدة المنخفضة لبنك الإحتياط الفيدرالي هي محاولة لفرض ضوابط على أسعار الفائدة والتي بدورها تشجع حتمًا على الإستثمار في المنازل، السيارات، البورصة والعديد من الصناعات الأخرى التي لا يسوغها السوق أو متطلبات المستهلكين. يقوم بنك الإحتياط الفيدرالي بذلك لأنه يريد تضخيم النمو الإقتصادي، على المدى المنظور على الأقل، لكنه يقوم بذلك على حساب سوء تخصيص الموراد أو وفق ما يسميه الإقتصاديون النمساويون الإستثمار السيء. في مرحلة ما، يتخطى واقع العرض متطلبات المستهلكين، ويحدث الإفلاس، سوء في الإسكان أو في غيرها من الصناعات، وهذا يتسبب بطرد المئات أو الآلاف أو مئات الآلاف من خارج وظائفهم ويؤدي إلى الركود الإقتصادي. يساهم بنك الإحتياطي الفيدرالي بما يسميه الإقتصاديون بالوهم المالي- أي جعل التكاليف الحكومية تبدو أقل بكثير مما هي عليه. لو علم العامة التكاليف الحقيقية للحكومة لعارضوا العديد من البرامج الحكومية أكثر مما يفعلونه الآن. كافة البرامج الفيدرالية الحكومية تمول أما عبر الضرائب المباشرة، الإستقراض، أو عبر طباعة بنك الإحتياط الفيدرالي للمزيد من النقود. لأسباب وجيهة التمويل الضريبي هو الأكثر وضوحًا. يرجئ الإستقراض الحكومي التكلفة المفترضة لبرامج الإنفاق الحكومي إلى المستقبل ريثما تتم طباعة المزيد من الأموال عبر البنك المركزي، مما يخلق إنطباعًا بأن

البرامج الحكومية مجانية. وفق قول آدم سميث، مع التمويل الضريبي سيقل عدد الحروب، والحروب التي تخاض ستكون قصيرة الأجل. ونفس الشيء يمكن قوله عن كافة البرامج الحكومية الممولة عبر المال الذي إنتجه بنك الإحتياط الفيدرالي.

هناك أيضًا كتابات ضخمة في الإقتصاد حول ما يدعى بدورات الأعمال السياسية[5]. عبر تمويل البرامج الحكومية جزئيًا عن طريق طباعة المزيد من المال يساعد بنك الإحتياط الفيدرالي السياسيين من خلال زيادة الإنفاق الحكومي قبل الإنتخابات مباشرة. يغدق على كل منطقة في الكونغرس بالمنح الفيدرالية لبناء مدارس جديدة، صيانة الطرقات، توظيف المزيد من رجال الشرطة ورجال الإطفاء وهلم جرا. وهذا يولد المزيد من عدم الإستقرار الإقتصادي على نقيض الإدعاءات الجوفاء الصادرة من المدافعين عن البنك المركزي والتي تدعي بأن البنك المركزي يحافظ على إستقرار الإقتصاد. هناك شعور زائف بالنمو والإزدهار قبل الإنتخابات وبعدها تبدأ مرحلة تخفيض النفقات الحكومية. ومن ثم تتكرر الدورة نفسها في أعقاب الإنتخابات القادمة. قيم خبراء الإقتصاد النقدي جورج سيلجين، وليام لاسترابيس، ولورنس هـ. وايت أداء بنك الإحتياط الفيدرالي على مدار المئة عام الأولى منذ لحظة نشأته وخلصوا إلى ما يلي: يتميز تاريخ بنك الإحتياط الفيدرالي بحلقات أكثر عوضًا عن أقل من عدم الإستقرار الإقتصادي مقارنة بالعقود السابقة لإنشاءه؛ إن أداء بنك الإحتياط الفيدرالي أدنى من نظام المصارف السابق والمعروف بأسم نظام المصارف القومي؛ خسر الدولار الأمريكي (95) بالمئة من قوته الشرائية منذ إنشاء بنك الإحتياط الفيدرالي مقارنة بالقوة الشرائية المستقرة للدولار من أواخر القرن الثامن عشر حتى عام (1913)؛ قام بنك الإحتياط الفيدرالي بالقضاء على الإنكماش المالي، الذي عد حدثا سعيداً في أعين المستهلكين طوال الفترة منذ نهاية الحرب الأهلية الأمريكية حتى نهاية القرن العشرين؛ وكان الركود الإقتصادي أشد وطأة وأطول أمدًا منذ إنشاء بنك الإحتياط الفيدرالي.

بالإضافة لكل هذه الإخفاقات، قام بنك الإحتياط الفيدرالي بتمويل عمليات إنقاذ مالية ضخمة للشركات التي إتخذت قرارات مهنية سيئة بمليارات الدولارات بعد الكساد العظيم لعام (2008). الرأسمالية هي نظام الربح والخسارة وليست نظام يحق لي الإحتفاظ بكافة الأرباح والعامة ستتكلف بكافة خسائري. إن تأميم الخسارة وتخصيص الأرباح هو فساد الأسواق والسمة المميزة للفاشية الإقتصادية في القرن العشرين، وهو النموذج الإقتصادي الذي يسعى إليه الإشتراكيون الغربيون بلهفة[7].

ينظم بنك الإحتياطي الفيدرالي كافة جوانب السوق المالية الأمريكية تقريبًا. على سبيل المثال، في أحدى منشورات بنك الإحتياط الفيدرالي المعنونة ***بنظام الإحتياط الفيدرالي: الأهداف والوظائف (The Federal Reserve System: Purposes and Functions)***، تباهى البنك المركزي بمسؤولياته عن تنظيم الشركات المصرفية القابضة، البنوك الولائية، التفرعات الأجنبية للبنوك الأعضاء، الشركات الهامشية والمعاهدة، تفرعات الولاية المرخصة في الولايات المتحدة، الوكالات، المكاتب التمثيلية للبنوك الأجنبية، الأنشطة غير المصرفية للبنوك الأجنبية، البنوك القومية، بنوك الأدخار، الشركات الفرعية غير المصرفية للمصارف القابضة، إجراءات إعداد التقارير المالية، السياسات

الماحسبية للبنوك، إستمرارية العمل أثناء طارئ إقتصادي، قوانين حماية المستهلك، معاملات الضمانات للبنك، تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك، الإستثمار الأجنبي للبنوك، الإقراض الأجنبي للبنوك، المصارف متعددة الفروع، عمليات الدمج والإستحواذ المصرفي، من قد يمتلك البنك، معايير كفاية رأس المال، تمديدات إئتمانية لشراء الأوراق المالية، فرص إقراض متساوية، إفشاء معلومات الرهن، متطلبات الإدخار، تحويلات الأموال الإلكترونية، الإلتزمات بين البنوك، قانون إعادة الإستثمار المجتمعي لمتطلبات الإقراض الثانوية، كافة العمليات المصرفية الدولية، تأجير المستهلكين، خصوصة المعلومات المالية للمستهلكين، المدفوعات من إيدعات تحت الطلب، تقارير الإئتمان العادل، المعاملات بين البنوك الأعضاء وفروعها، شروط التسليف وشروط الإدخار[8]. تخضع الأسواق المالية في الولايات المتحدة أيضًا للتنظيم عبر هيئة التجارة الفيدرالية، وكالة أمان منتجات المستهلك، لجنة تداول السلع الآجلة، إدارة الإئتمان الزراعي، الوكالة الفيدرالية لضمان الودائع، مكتب الحماية المالية للمستهلك، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، مؤسسة حماية الأوراق المالية للمستثمرين، إدارة المشروعات الصغيرة، إدارة إتحاد الإئتمان القومي، مراقبة العملة، مجلس الإشراف على الاستقرار المالي، مكتب البحوث المالية والسلطة التنظيمية للصناعات المالية[9]. أذا لم يكن هذا كافيًا، فهناك العشرات من الوكالات الحكومية التنظيمية الوطنية والمحلية التي تنظم معاملات السوق المالية. زد على ذلك، أن قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك لعام (2010) ينص على (كمقبلات) (243) قاعدة تنظيمية جديدة تؤثر على الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية[10]. لا تنقص الولايات المتحدة التنظيمات المالية. بل إن ما ينقصها هو سوق حرة حقة في المصارف والتمويل.

## تشويه الأسوق عبر القروض الإشتراكية

تورطت الحكومة الفيدرالية بدءًا من المؤسسة المالية لإعادة الإعمار التي توقفت عن العمل في الوقت الحالي والتي أسستها إدارة ربرت هوفر في عام (1932) بشكل غير مباشر بتمديد القروض وضمانات القروض لعدد لا يحصى من الأعمال والأفراد بما في ذلك المصارف، لتنفق بذلك مئات المليارات من الدولارت سنويًا. (ضمانات القروض هي عندما تتعهد الحكومة بسداد قيمة القرض في حال تخلف المقترض عن سداده مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة على القرض عبر القضاء على المخاطر التي يتعرض له المقرض). بحكم التعريف، متى ما قامت الحكومة بتمديد القرض أو ضمان القرض لشركة ما فإنها بذلك توسع نشاطات تلك الشركة إلى أبعد مما تفعله أسواق رأس المال الخاصة. الدعم الحكومي المقدم هو الفرق بين سعر الفائدة في السوق الحر الذي سيسده المقترض و بين السعر الذي تضمنه الحكومة، والذي يكون بالعادة أقل. في حالات مثل هذه تستخدم الحكومة حق النقض ضد آراء المستهلكين بفعالية الذين لا يشترون المنتج أو الخدمة بأعداد كبيرة (إن وجدت) لتبرر أي قرض. السياسة ستحل محل الإقتصاد حتمًا و ستلعب الدور البارز في تحديد من الذي سيحصل على القروض المدعومة حكوميًا والتي ستسخدم بالأساس كأدوات لشراء الأصوات وإستجداء التبرعات من قبل أعضاء الكونغرس والرؤساء. إن مقدار وضمانات القروض الحكومية

وإستبدال تفضيلات وأهواء السياسة بالجدوى الإقتصادية كمعيار رئيسي للإقراض هو أمراً يثير الحيرة. على سبيل المثال، في أقل من عامين، ضمنت إدارة أوباما (100) مليار دولار كقروض لشركاتها للطاقة النظيفة. إحداها، شركة سوليندرا، وهي شركة لتصنيع الألواح الشمسية، أفلست في عام (2011) بعد حصولها على ضمان قرض مرتفع بمقدر (536) مليون دولار من إدارة أوباما في عام (2009)[11].الممولون الديمقراطيون، الذين حصلوا على وظائف في إدارة أوباما، قادوا ضمانات القروض (الطاقة النظيفة) إلى الشركات التي إرتبطوا بها قبل الإنضمام إلى الإدارة[12]. على نقيض السوق الحر، فإن رأس مالها الخاص لم يتعرض لأي خطر، وهذا ما لا نستطيع قوله عن أموال دافعي الضرائب.

السمة التي تمييز البلدان الإشتراكية هي أنه يجب على المرء أن يمتلك إرتبطات سياسية وثيقة حتى يكون لديه أي أمل في نجاح أعماله. أي أن يتم تنظيم أسواق رأس المال وفقًا للمعايير السياسية عوضًا عن الإقتصادية. لا ينبغي أن يكون مفاجئًا إذن أن تكون الإقتصاديات الإشتراكية، رغم كل تخطيطها العقلاني، لا عقلانية ومفلسة في نهاية المطاف. فكلما أممت أمريكا من أسواق رأس المال عبر الخطط المركزية للإحتياط الفيدرالي، التنظيم، و التفضيلات السياسة للإقراض وضمان الإقراض، كلما دمرت ميراثها المزدهر.

# الفصل الخامس عشر: هل الإشتراكية هي الطريقة المثلى لتنظيم المدارس

تخيل لو أن صناعة البقالة نُظمت وفق النحو التالي: تعين الحكومة لكل المواطنين البقالة الأقرب لحيهيم وتلزمهم الشراء منها. وهناك عقوبات شديدة بحق أي شخص يتسوق في أي محل بقالة بديل. تمول كافة البقالات عبر المبلغ الإجمالي للضرائب السنوية التي تجبيها الحكومة المحلية. يتاح لأي شخص الولوج في محل البقالة المعين له وإلتقاط ما يريد وتتباهى الحكومة بمحلات البقالة العامة المجانية. يتاح التسوق في مكان أخر ولكن يتعين على المرء أن يدفع مرتين- المرة الأولى عبر ضرائب البقالة والمرة الثانية من خلال دفع مبلغ نقدي للبلقالة البديلة. وبتالي، إن الأغنياء فقط هم الذين يستطعون تحمل تكلفة حرية الأختيار. تدفع رواتب موظفي البقالة وفقًا لمجموعة الأقدمية التي ينتمون إليها. فكلما زادت الأقدمية زاد الراتب ولكن كل الأشخاص الذين بنفس مستوى الأقدمية يدفع لهم القدر ذاته من الأجور. في حال كان هناك العديد من كّتاب الخروج (الكاشير) و عدد يسير من الجزارين فإن نقابة موظفي البقالة العامة تحظر دفع المزيد من الأجور للجزراين حتى تخفف من نقص الجزارين؛ كما إنها تعارض الدفغ المرتبط بالجدارة. وهذا ما يعد نقيضاً للمساواة.

يكاد يكون مستحيلًا طرد أحد موظفي البقالة لأي سبب كان بإستثناء الجريمة. إعتمادًا على المدينة، يتلقى معظم موظفي البقالة تثبت وظيفي بعد ثلاث سنوات من العمل. يرقى موظفو البقالة غير الكفوئين والمهملين بشكل روتيني، بما أنه لا يمكن طردهم، ويمنحون وظائف في مكاتب الإدارة المركزية للبقالة: ومن هنا يقال، أولئك الذين يستطعون تكديس الأرفف لا يمكنهم أن يكونوا مسؤولين في البقالة المركزية. نظراً لكونهم موظفين عموميين سيتم منحهم معاشات تقاعدية سخية من جيوب دافعي الضرائب- أكثر بكثير من أي شيء يمتلكه أغلب دافعي الضرائب في القطاع الخاص- وبحبوحة في وقت العطلة ورواتب الأدارة أكثر سخاءً مما يكون عليه حال الأعمال الخاصة. في حال إديرت محلات البقالة بشكل سيء لدرجة أن الطعام تعفن على الأرفف وتجاوزات النفقات الميزانية المتاحة أو في حال أضرب عمال البقالة عن العمل فأن ضرائب البقالة ستزيد ببساطة، لأن كل السياسين يرغبون أن يكونوا في صالح البقلات المجانية، فمامن أحد يود أن يكون عدواً للجوعى والمعوزين، وبالتأكيد لا يود أي أحد بأن تغلق محلات البقالة أبوابها، حتى لو مؤقتًا، نظراً لكون المحال إحتكاراً مفترضًا. ذات مرة عرضت هذا السناريو لفصل من طلاب الإقتصاد الجامعيين وسألتهم عما إذا كان نظام بقالة كهذا فعالًا في خفض تكاليف الطعام وتقديم منتجات غذائية جيدة. وبالطبع تعالت أصوات ضحكهم. وعندما سألتهم إن كان مثل هذه النظام مألوفًا، قال أحد الطلاب مندفعًا إنها الشيوعية! وبعد لحظات قليلة من الصمت قال طالب أخر المدارس العامة! وكان كليهما مصيبًا. تعاني المدارس الحكومية من نفس المشاكل التي تقاسيها المؤسسات الإشتراكية الأخرى. يجب على المدارس الخاصة التنافس على الطلاب. في حال فشلت المدارس الخاصة في تلبية إحتياجات وتوقعات المستهلكين (الأبوين)، ستخسر الأموال وستفقد مصداقيتها في السوق وقد تتوقف في النهاية عن العمل. تفرض المدارس الحكومية إحتكاراً إفتراضيًا، خاصة، بين الفقراء. الذين لا يستطعون تحمل تكلفة المدارس الخاصة؛ وكما هو حال غيرها من الإحتكارات، تأتي راحة الإدارة والموظفين قبل إحتياجات العملاء، لان العملاء سيتواجدن دومًا هناك. ليس لديهم خيار آخر. كما هو الحال مع كافة المؤسسات الحكومية، فإن الحوافز فاسدة: كلما كان الأداء سيئًا في تعليم الأطفال كلما أغدقت المزيد من العطاءات على المدارس

الحكومية لأن الجميع يودون تحسين التعليم حتى لو كان هناك أدلة قليلة أو لا أدلة على الأطلاق من أن المزيد من الدعم المالي سيساعد الطلاب على التعلم أكثر بدلاً من دفع المزيد من المال للأستاذة والمسؤولين المتخلفين وتزويد المدارس بالمزيد من التسهيلات والبرامج ذات قيمة مشكوك فيها. تخيل لو أن الشركات تصرفت وفق هذه الطريقة- رفع الأسعار- إستجابة لتخلي قطاعات ضخمة من المستهلكين عن منتجاتهم بسبب طعامهم عديم النكهة، سياراتهم الخطرة، ملابسهم الرديئة، أو أي شيء أخر. قد يبدو هذا سخيفًا ولكن هذا هو أسلوب التشغيل المتبع في كافة المدارس الحكومية في كل مكان. تمتلك المناطق الثرية مدارس عامة أفضل من المناطق الفقيرة ليس لأن الأولى تدفع ضرائب أعلى من الثانية لكن بسبب أن الأهالي الأثرياء يستطعون إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة. إن التهديد البسيط الذي تحدثه المنافسة يجبر المدارس العامة في المناطق الثرية على تحسين أدائها، بالرغم من بيروقراطية التعليم. وكما هو الحال مع سائر الخطط الإشتراكية، تؤذي المدارس العامة شبه الإحتكارية الفقراء أكثر من أي شيء أخر. إغداق المزيد من المال على المدارس الفقيرة لا يعد حلًا. كان الإنفاق على كل طالب في المدراس العامة في الولايات المتحدة اعلى بمرتين ونصف في عام (2013) عما كان عليه في عام (1970) حسب الدولار المعدل وفق التضخم ( 4,060 دولار مقارنة بـ 10,700 دولار)[1]. زاد الإنفاق الحقيقي المغدل وفق التضخم زيادة كبيرة في كل ولاية ومقاطعة كولومبيا (التي أنفقت نحو الـ 17,953 دولار لكل طالب في عام (2013)[2]. في أثناء هذا الوقت، بقيت درجات القراءة الوطنية ثابتة ولم يرتفع معدل التخرج إلا بنسبة ضئيلة[3]. يتخلف معدل تخرج الطلاب السود عن الطلاب البيض في المدارس العامة بحوالي عشرين نقطة مئوية ( 59.1 بالمئة إلى 80.6 بالمئة في العام الأخير)[4]، وهذا ليس مفاجئًا إن ما أخذنا بعين الإعتبار أن فرصة إلتحاق الطلاب السود بمدرسة عامة تتنافس مع مدرسة خاصة قريبة أقل بكثير. أوجدت دراسة عقدها معهد كاتو أنه بعد مضاعفة الإنفاق بثلاث أضعاف لكل الطلاب في المدارس العامة، بالدولارت الحقيقية المضبوطة وفق معدل التضخم، وبعد مضاعفة موظفي المدارس العامة على مدار الأربعين عامًا، إنخفض معدل إنجاز الطلاب في كل من الرياضيات والمهارات اللفظية[5]. على المرء أن يبحث بتفاني حتى يجد شركة خاصة خفضت من إنتاجيتها، أداءها، أو مبيعتها بعد أن ضخ عليها رؤوس أموال ضخمة (بعيدًا عن الشركات التي تدعمها الحكومة مثل سوليندرا).

هل يتوقع أي أحد أن تضاعف المطاعم عدد موظفيها ليعدوا عشاءً أقل؟ هل ستبني متاجر البقلة المزيد من المتجار لتبيع سلعاً أقل؟ هل ستسلم الخدمات المتحدة للنقل السريع (UPS) طروداً أقل في حال وظفت آلف سائق آخر؟ فقط في المؤسسات الإشتراكية الإحتكارية، مثل المدارس العامة، سيجد المرء العبثية في دفع المزيد لأجل الخدمات وتحصيل لا شيء في المقابل. ينتهي ما لا يزيد عن نصف إجمالي التمويل الضريبي للمدارس العامة في الفصول الدراسية (رواتب المعلمين، المواد التعليمية، وما إلى ذلك)[6]. والباقي تأكله طبقات البيروقراطية المتعاقبة ناهيك عن كافة النفاقات المالية على المباني والمرافق. في حين تنفق المدارس الخاصة أمولها بكفاءة لانها تعمل من أجل الربح. في الواقع تمتلك المدارس العامة الحوافز لإنفاق المزيد- حتى تتبهرج بمابنيها الجديدة أو حتى تعيين سقفًا أعلى للإنفاق لتبرر زيادة الميزانية- لكن ما من حافز للإنفاق بكفاءة؛ بعد كل شيء، الإنفاق بكفاءة يعني عدد أقل من البيروقراط،

عدد أقل من التنظيمات البيروقراطية، وأجور مرتكزة على الأداء. تثقل المدارس الحكومية التفويضات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة على كافة المستويات، بما في ذلك الحكومة الفيدرالية، التي أصبحت مصدراً أكبر لتمويل المدارس الحكومية. في العديد من الولايات، يوجد هناك العديد من التنظيمات المفصلة للمدراس المحلية التي يؤمر المعلمين فيها بخصوص عدد الدقائق لكل يوم التي يجب عليهم فيها تدريس التاريخ، الرياضيات، وغيرها من المواد التعليمية. كانت المدارس الحكومية في الأنظمة الإشتراكية للقرن العشرين تعد أكاديميات تلقين تعلم طاعة الدولة. دعا البند العاشر من بنود البيان الشيوعي إلى تعليم مجاني لكافة الأطفال في المدارس الحكومية[7]. وبالمثل، طالب البرنامج النازي المكون من خمس وعشرين نقطة بأنه يجب تلقين مفهوم فكرة الدولة في المدارس من الإبتدائية[8]. تُلقى المدارس الحكومية في البلدان الديمقراطية بين يدي السياسيين والبيرواقطيين الحكوميين، ما يجعلها تصبح مصنعًا للبروباغندا. أظهر موراي روثبارد في كتابه ***التعليم ، المجاني والإلزامي ( Education, Free and، Compulsory)***، بأن الأباء المؤسسين لحركة المدارس العامة في أمريكا كانوا بأنفسهم مساواتيين ودولانيين أيدولوجيًا[9]. تفرض تفويضات مثل الوثيقة الأساسية الموحدة (Common Core)، المدعومة من قبل وزارة التدعيم الفيدرالية، أو من قبل تفويضات الولاية مثل قانون عادلة التعليم الكاليفورني (والمعروفة بإسم قانون تاريخ المثليين) بأسم المعيارية والعادلة، لكنها في الواقع قيود على كيفية وماذا يمكن للمعلمين تدريسه والطلاب التفكير به. يمكنهم القيام بذلك نظراً لإزامية التعليم ولأن العديد من الأهالي يعتبرون بأن لا خيار أخر أمامهم في المدارس، ويسلب كل تفويض حكومي قدرة الأهالي على التحكم في المدارس، ما يضع المزيد من القوة في أيادي البيروقراطيين. من بين فضائل السوق الحر في التعليم ليس المنافسة في الأسعار والأداء بل التنافس على تلبية حاجات ومصالح الطلاب والأهالي؛ حيث يتاح للعملاء بأن يكونوا في موقع المسؤولية. ستعمل المدارس على خدمة الأهالي وأطفالهم أو مواجهة الإفلاس. التعليم الخاص أو التعليم المنزلي ليس بعيدًا عن متناول الدولة بالطبع حيث يتعين عليهم تلبية متطلبات المصادقة أو متطلبات المعايرة وما إلى ذلك، لكنها على الأقل تمثل تذكيرًا للولاية بأن الأطفال ينتمون لآبائهم وليس للحكومة. نظراً لان المدارس العامة، من جهة أخرى، تدار حكوميًا ، فهي حواضن للصوابية السياسية و لإفتراضات الدولة بما في ذلك فكرة بأنه من الطبيعي أن يكون للدولة إحتكار شبه عام على التعليم. لقد ذهب روثبارد لحد القول بأن التعليم الحكومي ينتج ذرية من الخارف المطيعة- مثل أتباع الدولة ويعلم مبدأ هيمنة الدولة[10]. البحث الذي لا ينتهي عن التماثل، النوى المشتركة، والمساواة يدمر إستقلالية التفكير، وذلك وفق التعريف تقريبًا. كتب هنري لويس مينكين ذات مرة:

---

*أن أخطر رجل على أي حكومة هو الرجل الذي يستطيع التفكير بالأمور بمحض ذاته، دون إعتبار للخرافات والمحرمات السائدة. ولسوف يستنتج قطعاً بأن الحكومة التي يعيش في كنفها كاذبة، رعناء، ولا تطاق[11].*

---

# الفصل السادس عشر: أساطير وخرافات إشتراكية حول الرأسمالية

يسهل الهجوم على أي مؤسسة في حال عرفتها بطريقة غير معقولة. بنى الإشتراكيون رجال قش لا حصر لهم ضد الرأسماليين على مدار أكثر من مئة عام والتي إستخدموها للهجوم عليهم بشكل معتاد لدرجة أنهم تأملوا بأنه عبر التكرار الكثير سيبدأ الناس في تصديق حجج الإشتراكية. ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك شعار الإشتراكية للناس وليس للربح أو الإنتاج للإستخدام وليس للربح[1].

يزعم بأن الرأسماليون مهتمين فقط بالربح ويتجاهلون إحتياجات الناس وهذا تمامًا عكس الحقيقة. لا يكتب لأحد الناجح في نظام السوق الحر الرأسمالي مالم يخدم الناس. المنافسة في إقتصاد السوق هي حول كل ما يخص تلبية حاجات المستهلكين. تكافئ الشركات التي تتفوق في تلبية حاجات المستهلكين عبر الأرباح وتلك التي لا تتكبد الخسائر. الحكومة هي المذنبة في تجاهل حاجيات الشعب وليس الرأسمالية. تعلن الحكومة ببساطة للعامة، هنا نحن نعتقد بأنك بحاجة هذا وسنجبرك على دفع ثمنه. كتب لودفيج فون ميسيس، إن المبدأ الرئيسي للرأسمالية هو أن الأعمال المتنافسة تنتج حصراً من أجل إرضاء رغبات الجمهور. الشركات التي تنتج سلع فاخرة فقط للأثرياء لا يمكنها أبداً أن تصل لعظمة الأعمال الكبيرة[2].
ما يدعونه بقوة الأعمال الكبيرة في السوق الحر تأتي بالكلية من الناس الذين يشترون منتجاتهم طوعًا عبر التصويت بنقودهم. ويمكن إخماد هذه القوة في لحظة واحدة بمجرد ظهور شركة منافسة مع منتجات أرخص أو ذات جودة أعلى. سيادة المستهلك تعم في إقتصاد السوق. في تناقض صارخ، تأتي قوة الحكومات الكبيرة (أو أي حكومة) بالكامل من قدرة الحكومات على إكراه الناس وإجبارهم على الإنصياع لإرادتها بالتخويف، التهديد، والعنف. وهذه هي الطريقة التي تعمل بها الإشتراكية دائمًا. عندما يحث الحزب الإشتراكي الأمريكي أو الإشتراكيون الديمقراطيون الأمريكيون على تسيس أعظم لكافة جوانب المجتمع، كما يفعلون على مواقعهم الإلكترونية مع كلام معسول لا ينتهي حول الديمقراطية، فأن ما يقصدونه في الواقع: هو إخضاع المزيد والمزيد من المجتمع للخطط والتفويضات البيروقراطية التي تفرضها النخبة السياسية الصغيرة بالتهديد، التخويف، والعنف- الأدوات اليومية الشائعة لكافة الحكومات الإشتراكية.

حين يقول الإشتراكيون الديمقراطيون الأمريكيون، بأن الديمقراطية والإشتراكية صنوانان لا يفترقان، ما يعنونه من ذلك هو أنهم يريدون تسيس كافة جوانب الحياة وجلبها إلى مجال الرقابة الحكومية. إكتسب رواد الأعمال الرأسماليون الثروة عبر توفير سلع وخدمات إشترها الناس بمحض إرداتهم الحرة. بدأ جون روكفلر مفلسًا وأصبح أثرى رجل في عصره عبر إنتاج المنتجات البترولية المكررة بسعر بخس. وفي إثناء ذلك قام بخلق عشرات آلاف الوظائف، ومليارات الدولارات من الثروة (في كل من الدخل والمنتجات) للإقتصاد الإمريكي. إستثمر روكلفر إرباحه في عدد لا يحصى من الأعمال والصناعات ما خلق المزيد من الوظائف والإزدهار وكان المُحسن الرئيسي؛ (كانت ثروة روكفلر المؤسسة

لجامعة شيكاغو ضمن أشياء أخرى). إن رجال الأعمال الذين أصبحوا أثرياء عبر منافسة السوق الحر دائمًا ما يفيدون مجتمعهم عبر خلق الثروة والوظائف ودائمًا ما يكونون قادة العطاء الخيري[3]. كتب لودفيج فون ميسيس:

> *تاريخ الرأسمالية وفق آلية عملها في المائتي عام الماضية في ملكوت الحضارة الغربية هو سجل الإرتفاع المستمر في مستوى معيشة أصحاب الأجور. إن السمة المتأصلة للرأسمالية هي الإنتاج بالجملة للإستهلاك بالجملة الذي يوجهه الأفراد الأكثر نشاطًا والأبعد نظراً، الذين يهدفون بشكل لا لبس فيه إلى التحسين. إن قوتها الدافعة هي حافز الربح، الوسيلة التي تدفع رجال الأعمال بأستمرار على تزويد المستهلكين بوسائل راحة، أكثر، أفضل، وأرخص. لا يمكن أن تطغى زيادة الأرباح على الخسائر إلا في إقتصاد متطور وفقط بالحد الذي يتحسن فيه مستوى معيشة الجماهير. وبتالي، الرأسمالية هي النظام الذي تتم بموجبه تشجيع العقول الأكثر نشاطًا وحكمة لتعزيز رفاهية المتقاعدين وفق أفضل قدراتهم[4].*

## خرافة أجر الكفاف

أحدى أقدم الخرافات، التي نسجها كارل ماركس بنفسه، هي ان إستغلال الرأسمالية للقوى العاملة سوف يهلك العمال مقابل أجور بمستوى الكفاف. وهذا على نقيض الحقيقة تمامًا: لقد كانت الرأسمالية السبب الرئيسي للزيادة في الأجور، تحسين ظروف العمل، إزدهار الطبقة العاملة- وكافة الطبقات الأخرى. تم دفع أجور الطبقة العاملة بمستويات تقارب المجاعة وأجبروا على الكد في ظروف مروعة في ظل الإشتراكية القرن العشرين. أخر شيء تحتاجه الطبقة العاملة في العالم هو الإشتراكية والركود الإقتصادي. أثناء ما أطلق عليه المؤرخين الثورة الصناعية الأمريكية الأولى (1860-1820) زاد متوسط أجور العمال العاديين بنسبة (60) إلى (90) بالمئة[5]. وفي أثناء الثور الصناعية الأمريكية الثانية (1890-1860) إرتفعت الأجور الحقيقية (المعدلة وفق التضخم) بنسبة (50) بالمئة أخرى بينما قل متوسط ساعات العمل الأسبوعية[6]. في الوقت الذي إرتفعت فيه الأجور، تحسنت إنتاجية سلع جديدة وأفضل بشكل كبير، وإنخفضت الأسعار مع إنكماش الأسعار من نهاية الحرب الأهلية إلى نهاية القرن. ساعات العمل الأسبوعية الأقل، والتي كانت بمتوسط (61) ساعة في عام (1870)، كانت نتيجة الإستثمار والتكنولوجيا الرأسمالية التي حسنت الإنتاجية أكثر مما كانت عليه القوانين والتنظيمات وهذ يؤكد فقط على التقدم الذي صنعته الرأسمالية. لاحظ لودفيج فون ميسيس؛ لم يحقق قانون العمالة في القرن التاسع عشر شيئًا أكثر من توفيره التصديق القانوني على التغيرات التي أحدثها التفاعل بين قوى السوق سابقًا[7]. الرأسمالية، وفق شرح الإقتصاديان مايكل كوكس وريتشارد ألم، هي السبب في جعل العمال الأمريكيون أكثر كفاءة، تطبيق التكنولوجيا، أدوات أفضل، و تحسين المهارات لإنتاج المزيد من السلع والخدمات في العمل[8]. وكلما زادت إنتاجية العمال، فإن أرباب العمل بدورهم سيتنافسون في خدمتهم عبر منحهم أجور أعلى و/أو ساعات عمل أقل. يحب الإشتراكيون أن يجادلوا بأنه تحت ظل الرأسمالية سيزداد الأثرياء

ثراءً وسيزداد الفقراء فقراً، في هذه الإيام، تجري العادة على تقديم إحصائيات حول توزيع الدخل لإظهار أن الحصة الأكبر من الدخل القومي قد إرتفعت في حين إن (10) أو (20) بالمئة من أصحاب الدخل الادنى قد رأوا بأن نصيبهم من الدخل بقي كما هو أو إنخفض. حتى تستنج إستنتاجًا كهذا عليك إفتراض بأن نفس الأشخاص عالقون في إخدود إقتصادي في أسفل جدول الدخل. كشف الإقتصاديان مايكل كوكس وريتشارد ألم عن ذلك عبر الإستشهاد بدراسة جامعة ميشيغان التي تتبعت أكثر من (50,000) أمريكي لثلاث عقود لتتبين من إمتداد الحراك الإقتصادي في أمريكا. وقد أوجدوا بأن عدد قليل من الناس عالقون في أسفل السلم الإقتصادي؛ أغلبهم يصلح حالهم بسرعة. ومن بين النتائج التي توصلوا إليها:

- أكثر من ثلاث أرباع الأسر في النصف السفلي لتوزيع الدخل في عام (1975) قد شقوا طريقهم إلى أعلى خمس خانات دخل بحلول عام (1991).
- حققت الأسر الأكثر فقراً أجزل المكاسب. أولئك الذين بدأوا في أدنى (20) بالمئة في عام (1975) حصلوا على مكاسب معدلة وفق التضخم في دخولهم السنوية بقيمة (27,745) دولار بحلول عام (1991)؛ وأولئك الذين بدأوا في أعلى (20) بالمئة في عام (1975) شهدوا تحسنًا أيضاً ولكن بقدر طفيف يبلغ (4,354) دولار.
- بقي أقل من (1) بالمئة من مجتمع العينة في أدنى (20) بالمئة بين الفترة عام (1975) إلى عام (1991).
- أكثر من نصف الأسر التي كانت في أدنى (20) بالمئة في عام (1975) وصلت إلى شريحة أعلى بغضون أربع سنوات[9].

أكبر محرك للحركة، التقدم، والفرص الإقتصادية هي الرأسمالية؛ وليس هناك من طريقة يستطيع فيها الإشتراكيون الإلتفاف على تاريخهم من الركود والفشل الإقتصادي.

## خرافة جور المصانع

كانت ظروف العمل في المصانع في القرن التاسع عشر مروعة وفقًا للمعايير المعاصرة وإستخدم الإشتراكيون هذه الحقيقة حتى يثبتوا بأن نظام المصانع يؤذي العمال. جسديًا وإقتصاديًا على حد سواء. ولكن إن مقارنة ظروف العمل في المصانع في القرن التاسع عشر مع ظروف العمل في الوقت الحالي ليست مقارنة سليمة. المقارنة السليمة هي مع ما تركه العمال خلفهم حين هجروا المزراع ليعملوا في المصانع. لإنهم تركوا المزارع طوعًا حتى يتسنى لهم العمل في المصانع، فمن الواضح بإنهم إعتقدوا بأن أجورهم وظروف عملهم ستتحسن بقيامهم بذلك. إن العمل في المصانع، بالقدر الذي يكتنفه من صعوبة، كان تحسنًا جليًا عن عمل المزراع القاسم للظهر لمدة ستة عشر ساعة يوميًا مقابل أجر ضئيل. ما يثير الإهتمام هنا هو بإنه لم تكن الدعاية الإشتراكية من طرح مسألة أن المصانع تعمل على تقليل رخاء العامل الإقتصادي بل ملاك الأرضي الإرستقراطيون الذين ثار غضبهم على الأجور المرتفعة التي تدفعها المصانع. نظراً لأن المصانع تعرض أجوراً أعلى من التي يمكن تحصيلها كعامل مزرعة[11]. كان مألوفًا للإمهات جلب بعض من أطفالهن

الأكبر سنًا معهن للعمل في المصانع في الأيام الأولى للرأسمالية. هذا يبدو بأسًا وفق المعايير المعاصرة، لكن مرة آخرى، كان البديل هو العمل الزراعي بأدنى الأجور، وغالبًا غير المؤكد؛ ومجدداً، كانت قوانين عمل الأطفال ناتجة من التقدم الإقتصادي الذي أحرزته الرأسمالية، من زيادة الأجور والثروة حيث لم يعد ضروريًا للأسر تشغيل أطفالها.

## خرافة البارونات اللصوص

لأكثر من قرن شوه إشتركيو القرن التاسع بنجاح سمعة رجال الأعمال بوصفهم إياهم بالبارونات اللصوص. لم يكن هؤلاء الرجال بأي حال من الأحوال لصوصًا أو بارونات. بدأ كورنيليوس فاندربيلت أعماله عبر تفكيك إحتكار الباخرة على نهر هدسون التي تمتع بها رأسمالي المحاباة روبرت فولتون الذي حصل على رخصة إحتكار لمدة ثلاثين عاماً من ولاية نيويورك[11]. وتم تعيين فاندربيلت من قبل رجل الأعمال النيويركي توماس جيبونز ليتصدى لإحتكار الولاية على الباخرة، وقد نجح في ذلك. لقد خفض ثمن التذاكر من نيويورك إلى هارتفورد حتى أصبحت مجانية في نهاية المطاف وكسب المال عبر بيع المؤكولات والمشروبات على السفن. أنهت المحكمة العليا خطة ترخيص إحتكار السفن البخارية بحكمها الصادر عام (1824) لقضية جيبونز ضد أوغدن، مع مرعاة أن الحكومة الفيدرالية فقط، وليست حكومات الولاية، هي من يمكنها تنظيم التجارة بين الولايات بموجب شرط التجارة في الدستور الإمريكي. كانت هذه قضية سوق حر كلاسيكية لرجل أعمال حقيقي (فاندربيلت) يتفوق على رأسمالي محابي تفضله الحكومة (فولتون). بالطبع، أصبح فاندربيلت ناجحًا جدًا في صناعة السكك الحديدية. قام جيمس جيه هيل ببناء خط سكك حديدية عابر للقارات، ذا غريت نورثرن، بدون أي دعم حكومي وتفوق على كافة رأسماليي المحابة المدعومين حكوميًا الذين أداروا يونيون باسيفيك و سنترال باسيفيك ريل ورلد[12]. في حين أعطيت الشركة الثانية مئات الأميال من الأراضي ودعم من الحكومة الأمريكية لكل ميل من الأبنية، إلا أن هيل تباهى ببناء *ذا غريت نورثرن* بدون أي دعم حكومي، حتى أن حق العبور عبر مئات الأميال من الأراضي العامة جرى دفعها نقداً[13]. أصبح ذا غريت نورثرن من أكثر طرق السكك الحديدية الرئيسية ربحًا في العالم. رفض هيل الإنظمام إلى كارتلات تحديد الأسعار وعوضًا عن ذلك خفض معدل إسعاره بشكل ثابت. وولد حسن النية مع المجتمع المحلي على طول مساره بطرق شتى، مثل التبرع بأرضي لإنشاء حدائق، مدراس، وكنائس وساعد على تثقيف المزراعين حول أخر التطورات في العلوم الزراعية[14]. من ناحية أخرى، بنى رأسماليي المحاباة السكك الحديدية بطرق شديدة التبذير حيث أن هدرهم وخفض التكاليف مدعومة من الحكومة. في الواقع، كانت الحكومة بحاجة لقدر من التبذير حيث دعمت خطوط السكك الحديدية الصغيرة وغير المربحة في بعض المقطاعات الإنتخابية من أجل تأمين الأصوات في الكونغرس للحصول على مزيداً من الدعم. وفي النهاية كشفت حقيقة يونيون باسيفيك و سنترال باسيفيك ريل ورلد بوصفها المحرض على واحدة من أكبر فضائح الفساد السياسي في التاريخ الأمريكي، فضيحة كريدي موبيليه. بدأ جون روكفلر من لا شيء مثل جيمس جيه هيل والعديد من رأسماليي السوق الحرة الناجحين في القرن التاسع عشر. مدحت شركته ستاندرد أويل حتى من قبل أشد خصومه ضراوة وحسداً على أنها مثال رائع للإقتصاد في الأعمال[15]. بسبب الفاعلية والتنافسية المميزة لشركة ستاندرد أويل، زادت حصتها في سوق

البترول المكرر من (4) بالمئة في عام (1870) إلى (25) بالمئة في عام (1874) و(85) بالمئة بحلول عام (1880). وقد فعلت ذلك عبر خفض تكلفة تكرير غالون النفط من ثلاثة سنتات إلى أقل من نصف سنت، ومررت الكلفة المخفضة إلى عملائها. إنخفض سعر النفط المكرر من ثلاثون سنتًا في عام (1869) إلى ثمانية سنتات بحلول عام (1885)[16]. كان روكفلر كريمًا للغاية مع عماله حيث دفع لهم أجورًا أعلى مما يدفع منافسيه ويكافئ الإداريين بالعلاوات والإجازات للأداء الجيد. وبتالي، كان عماله أغزر إنتاجية ونادراً ما تباطأوا بسبب الإضرابات.

## خرافة التسعير العدواني

غالباً ما يتهم الإشتراكيون الرأسماليون بإستخدام التسعير العدواني لطرد المنافسة وبتالي خلق إحتكارات تعمل على إستغلال المستهلكين بأسعار مرتفعة. لكن، أحد مشاكل هذه النظرية هو أنه لم يعثر على أي إحتكار اُنشاء بهذه الطريقة[17]. يقول الفالكور الإشتراكي أن جون دي روكفلر كان محتكراً ولكن في الوقت الذي فككت شركته من قبل سلطات مكافحة الإحتكار، كان لديه أكثر من (300) منافس، وهذا ما لايُعرفه أيًا كان بالإحتكار. إن السبب وراء عدم وجود أي إحتكار صنعه التسعير العدواني هو بسبب أنه لا يمكن لأي رجل أعمال أن يخسر المال لسنوات عديدة عن قصد بناءً على أمال غير أكيدة، بأن ذلك سيتسبب بإفلاس منافسيه؛ وحتى لو إستطاع النجاح في تأسيس الإحتكار فأنه لن يكون دائمًا حيث سيحاول المنافسون الجدد إضعاف تسعيره الإحتكاري. هناك طرق أقل خطراً لصنع المال مثل توسيع نطاق العمل الأساسي. أما بالنسبة للإتهامات البالية حول أن الستاندرد أويل مارست التسعير العدواني فقد قام الإقتصادي جون مكجي بدراسة قضية مكافحة الإحتكار في شركة ستاندرد أويل وخلص في مجلة القانون والإقتصاد إلى أنه ما من دليل في المحكمة على أن شركة ستاندرد أويل مارست التسعير العدواني؛ لقد كانت جيدة جداً في منافسة خفض الأسعار القديمة.

## خرافة تسبب الرأسمالية بالحروب

يحب الإشتراكيون الإدعاء بأن الرأسمالية تسبب الحروب. يقولون، بأن الإقتصاد الرأسمالي ينتج الكثير للإستهلاك المحلي، بناءً على ذلك، تغزو البلدان الأخرى لتلقي بمنتجاتها في أسواقها. أحد أوائل مناصري هذه الفكرة في القرن العشرين كان الماركسي جون أ. هوبسون، مؤلف ***كتاب الإمبريالية (Imperialism)***. أمتدح لينين بنفسه هوبسون وكرر المفاهيم المطروحة في كتابه ***الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية (Imperialism: The Highest Stage of Capitalism)***. مثل العديد من الخرافات الإشتراكية حول الرأسمالية، الحقيقة على العكس من ذلك تمامًا. إن الحرب والرأسمالية على طرفي نقيض. السوق الحر الرأسمالي يتمحور حول التبادل التجاري، بما في ذلك التجارة الدولية؛ فهي حول التبادل الحر للسلع والأفكار، وهذا يشجع السلام والتفاهم المشترك. هناك قول مأثور ينسب أحياناً للإقتصادي الفرنسي في القرن التاسع عشر فريدريك باستيات مفاده أن لم تعبر البضائع الحدود، فأن الجيوش

ستفعل. التجارة الحرة تشجع التعاون السلمي، في حين تقييد الرأسمالية بمثل الحمائية والتعريفات يمكن أن تخلق حروب تجارية لتتحول في نهاية المطاف إلى حروب حقيقية. ذروة الحمائية، أو الإقتصاد القومي، هو الإكتفاء الذاتي، وهي سياسة تحاول أن تكون مكتفية ذاتيًا إقتصاديًا كأمة، تنتج كل ما يحتاجه مواطنيها من مصادر محلية. كانت المانيا النازية أحد الدول التي أتبعت هذه السياسة وبما أن المانيا لم تكن تملك ما يكفي من الموارد لتحقق إقتصاداً مكتفي ذاتيًا غزت بلداناً أخرى لمصادرة الموارد التي تحتاجها[19]. لم يكن الإشتراكيون القوميون الألمان لوحدهم بالطبع؛ فقد شنت الحكومات حروب إخضاعاً إقتصادية لقرون من الزمن، ولكن الرأسمالية- والتي تشجع على التجارة الدولية الحرة- هي وفق تعريفها ليست السبب؛ حروب الإخضاع الإقتصادي هي نتيجة لبعض التغيرات **المركنتيلية***، الإشتراكية أو الإكتفاء الذاتي (الإقتصاد المغلق)، وهن ثلاثة نظريات إقتصادية يضعن مصالح الدولة التي تسيطر على الجيش أولاً. من الضروري أن يفهم المواطنون في أي مجتمع حر ومزدهر المنطق الإقتصادي (والواقع الإقتصادي) حتى يروا عبر الخرافات الإشتراكية. أمل أن يكون هذا الكتاب قد قطع شوطاً في المساعدة على تعرية القليل من المشاكل العديدة التي تسبغ الإشتراكية ويستعيد المثل العليا للأسواق الحرة والإنسان.

---

* **المركنتيلية**: يعرفها المعجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة بأنها "نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي شيء آخر" وهي مذهب سياسي-اقتصادي ساد في أوروبا فيما بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر .كانت الإتجارية شائعة كشيوع الرأسمالية في هذا العصر، وبحين تفترض النظريات الاقتصادية الحالية بأن الأسواق تنمو باستمرار، ترى الإتجارية بأن الأسواق ثابتة، مما يعني بأن لزيادة حصتك في السوق، ينبغي أن تأخذ هذه الحصة من حصة شخص آخر.

# الـهامش

## الفصل الأول

1. YouGov America, “Democrats More Divided on Socialism,” https://today.yougov.com/news/2016/01/28/democrats-remain-divided-socialism/.
2. Marion Smith, “How Did America Forget What ‘Socialist’ Means?” Politico, March 22, 2016.
3. Ibid.
4. See www.TaxFoundation.org.
5. Friedrich Hayek, The Road to Serfdom (Chicago: University of Chicago Press, 1976).
6. Ludwig von Mises, Socialism: An Economic and Sociological Analysis (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2015).
7. Mamta Badkar, “Ten Hyper-Inflation Stories of the 20th Century,” Business Insider, March 19, 2011, http://businessinsider.com/10-hyperinflation-storiesof-the-20th-century-2011-3?op=1.
8. Madsen Pirie, “Ten Myths about Margaret Thatcher,” Adam Smith Institute, April 15, 2013, http://www.adamsmith.org/blog/politics-government/ten-mythsabout-margaret-thatcher/.
9. Badkar, “Ten Hyper-Inflation Stories of the 20th Century.”
10. Charles Scaliger, “Can Some Socialism Be a Good Thing?” The New American , January 28, 2016, 15.
11. Ashok Rudra, Prasanta Chandra Mahalanobis: A Biography (Oxford: Oxford University Press, 1996).
12. George Ayittey, Africa Betrayed (New York: Palgrave MacMillan, 1994).
13. George Ayittey, “Betrayal: Why Socialism Failed in Africa,” Foundation for Economic Education, December 24, 2008, http://fee.org/resources/betrayal-why-socialism-failed-in-africa/.
14. Ibid. 2.
15. Ibid.
16. Ibid, 4.
17. Scalinger, “Can Some Socialism Be a Good Thing?”

## الفصل الثاني


1. George Ayittey, Africa in Chaos (New York: Palgrave MacMillan, 1999).
2. "George Percy's Account of the Voyage to Virginia and the Colony's First Days," in The Old Dominion in the Seventeenth Century: A Documentary History of Virginia, 1606-1689 , Warren M. Billings, ed. (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1975), 22–26.
3. Ibid, 28.
4. Ibid.
5. Philip A. Bruce, Economic History of Virginia in the Seventeenth Century (New York: Macmillan, 1907), 212.
6. Matthew Page Andrews, Virginia, The Old Dominion, vol. 1 (Richmond: Dietz Press, 1949), 59.
7. William Bradford, Of Plymouth Plantation, 1620–1647 (New York: Knopf, 2002), 116.
8. Ibid, 120.
9. Jeremy Atak and Peter Passell, A New Economic View of American History (New York: Norton, 1994), 50.
10. Murray N. Rothbard, "The End of Socialism and the Calculation Debate Revisited," Mises Daily, December 8, 2006, https://mises.org/library/endsocialism-and-calculation-debate-revisited.
11. David Osterfeld, "Socialism and Incentives," Foundation for Economic Education, November 1, 1986, http://fee.org/articles/socialism-andincentives/.
12. Ibid, 5.
13. Jean-Louis Panné et al., The Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression (Cambridge: Harvard University Press, 1999).
14. Friedrich Hayek, "The Use of Knowledge in Society," American Economic Review, 35 no. 4 (September 1945): 519–530.
15. Ludwig von Mises, Socialism: An Economic and Sociological Analysis (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2015).
16. Ludwig von Mises, Human Action: The Scholars' Edition (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2010).
17. Robert Heilbroner, "The Triumph of Capitalism," The New Yorker, January 16, 1989.

## الفصل الثالث


1. R. J. Rummel, Death by Government (New Brunswick: Transaction Publishers, 1997).
2. Daniel Lapin, Thou Shall Prosper: The Ten Commandments for Making Money (New York: Wiley, 2002).
3. Ludwig von Mises, Human Action: The Scholars' Edition (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 1998), 157.
4. H.L. Mencken, A Mencken Crestomathy (New York: Alfred A. Knopf, 1949), 145.
5. Karl Marx, quoted in Alexander Gray, The Socialist Tradition (London: Longmans, Green, 1947), 328.
6. Leon Trotsky, quoted in Ludwig von Mises, Socialism: An Economic and Sociological Analysis (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2010), 164.
7. Ludwig von Mises, The Anticapitalistic Mentality (New York: Van Nostrand, 1956).
8. Ibid, 25.
9. Ibid, 40.
10. L.P. Hartley, Facial Justice (Oxford: Oxford Paperbacks, 1987).
11. Kurt Vonnegut Jr., "Harrison Bergeron," in Welcome to the Monkey House (New York: Dell, 1970), 7.
12. Ibid., 6.
13. Murray N. Rothbard, "Egalitarianism as a Revolt Against Nature," LewRockwell.com , http://www.lewrockwell.com/1970/01/murray-n-rothbard/were-not-equal/

# الفصل الرابع

1. See “Privatization,” Reason Foundation, www.reason.org/areas/topic/privatization.
2. Thomas Borcherding, Budgets and Bureaucrats: The Sources of Government Growth (Durham: Duke University Press, 1977).
3. Susan Jones, “WH: Food Stamps ‘Are Boosting the Economy,’” cnsnews.com, December 2, 2013, http://www.cnsnews.com/news/article/susan-jones/wh-food-stamps-are-boosting-economy.
4. Murray N. Rothbard, Power and Market: Government and the Economy (New York: Sheed Andrews and McMeel, 1977), 214.
5. Chris Megerian, Matt Stevens, and Bettina Boxall, “Brown Orders California’s First Mandatory Water Restrictions,” Los Angeles Times, April 1, 2015.
6. Victor Davis Hanson, “Why California’s Drought was completely preventable,” National Review, April 30, 2015, http://www.nationalreview.com/article/417685/why-californias-drought-was-completely-preventable-victor-davis-hanson.
7. Rothbard, Power and Market, 215.
8. Ibid, 219-220.
9. Adam summers, “Comparing Private Sector and Government Worker Salaries,” Reason Foundation, May 10, 2010, http://reason.org/news/show/public-sector-private-sector-salary.
10. Ibid.
11. See Ludwig von Mises, Bureaucracy (Westport: Arlington House, 1969); Anthony Downs, Inside Bureaucracy (New York: Scott Foresman, 1967); William Niskanen, Bureaucracy and Representative Government (Piskataway: Aldine Transaction, 2007); and Randy T. Simmons, Beyond Politics: The Roots of Government Failure (Oakland: Independent Institute, 2011).

## الفصل الخامس

1. Hayek, the Road to Serfdom, 158.
2. Ibid.
3. Examining the History and Legality of Executive Branch Czars, Before the United States Senate Committee on the Judiciary , 111th Cong. (2009) (Testimony of Mathew Spalding, Vice President, American Studies and Director, B. Kenneth Simon Center for Principles and Politics, The Heritage Foundation), http://www.heritage.org/research/testimony/examining-the-history-and-legality-of-executive-branch-czars .
4. Hayek, the Road to Serfdom, 159.
5. Ibid.
6. Ibid.
7. Ibid, 160.
8. Ibid, 161.
9. Ibid.
10. Ibid, 166.
11. Ibid, 168.
12. Ibid, 173.
13. Ibid, 176.
14. Panné et al., the Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression.
15. Ibid, 4.
16. Ibid, 5.
17. Rummel, Death by Government, 112–113.
18. Ibid, 86.
19. Ibid, 80.
20. Ibid, 81.
21. Panné et al., the Black Book of Communism, 378.

## الفصل السادس

1. Bruce Caldwell, ed., The Road to Serfdom: Text and Documents: The Definitive Edition (Chicago: University of Chicago Press, 2007).
2. Ibid, 245.
3. Ibid, 246.
4. Ibid.
5. Ibid.
6. Ibid.
7. Ibid, 80.
8. Ludwig von Mises, Liberalism, http://mises.org/library/liberalism-classical-tradition/html.
9. Benito Mussolini, Fascism: Doctrine and Institutions (New York: Howard Fertig, Inc., 1968).
10. Ibid, 22.
11. Ibid, 29.
12. Ibid, 21.
13. Fausto Pitigliani, The Italian Corporative State (New York: MacMillan, 1934), x.
14. Ibid, 96.
15. Mussolini, Fascism, 70.
16. Gaetano Salvemini, Under the Axe of Fascism (New York: Viking Press, 1936), 380.
17. Paul Lensch, "Three Years of World Revolution," quoted in Hayek, The Road to Serfdom (Chicago: University of Chicago Press, 1976), 176.
18. Adolf Hitler, Mein Kampf (Boston: Houghton Mifflin, 1943), 297.
19. Erik von Kuehnelt-Leddihn, Leftism Revisited (Washington, DC: Regnery Gateway, 1990).

## الفصل السابع


1. Stephan Karlsson, “The Sweden Myth,” Mises Daily, August 7, 2006, https://mises.org/library/sweden-myth.
2. Julian Simon, the Ultimate Resource (Princeton: Princeton University Press, 1983).
3. Karlsson, “The Swedish Myth,” 2.
4. Ibid, 3.
5. Ibid.
6. Per Bylund, “Stagnating Swedish Socialism,” Mises Daily, January 11, 2011, https://mises.org/library/stagnating-socialist-sweden, 1.
7. Karlsson, “The Sweden Myth,” 6.
8. Bylund, “Stagnating Socialist Sweden,”1.
9. Ibid, 2. 10.
10. Karlsson, “The Sweden Myth, 8.
11. Per Bylund, “How the Welfare State Corrupted Sweden,” Mises Daily, May 31, 2006, https://mises.org/library/how-welfare-state-corrupted-sweden.
12. Ibid, 7.
13. Ibid.
14. Ibid, 9.
15. Yonathan Amselem “How Modern Sweden Profits from the Success of Its Free-Market History,” Mises Daily, October 16, 2015, https://mises.org/library/how-modern-sweden-profits-success-its-free-market-history.
16. Ibid, 3.
17. Per Henrik Hansen, “Denmark: Potemkin village,” Mises Daily, February 28, 2002, https://mises.org/library/denmark-potemkin-village.
18. Ibid, 4.
19. Ibid, 5.

# الفصل الثامن


1. Ludwig von Mises, Socialism: An Economic and Sociological Analysis (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2015).
2. Marvin Olasky, The Tragedy of American Compassion (Washington, DC: Regnery Gateway, 1994).
3. Charles Murray, In Pursuit: Of Happiness and Good Government (New York: Simon & Schuster, 1988), 275.
4. Ibid, 278.
5. Charles Murray, Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980 (New York: Basic Books) 1084.
6. Ibid, 65.
7. Benda Cronin, “Worker or Welfare: What Pays More?” Wall Street Journal , August 19, 2013, http://blogs.wsj.com/economics/2013/09/19/work-or-welfare-what-pays-more/.
8. Michael Tanner, “Ending Welfare,” Wall Street Journal http://blogs.wsj.com/economics/2013/09/19/work-or-welfare-what-pays-more/ ; Michael Tanner, Ending Welfare as We Know It, Cato Institute, July 7, 1994, http://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa212.pdf .
9. Murray, Losing Ground, 185.
10. Richard Vedder and Lowell Galloway, the War on the Poor (Lewiston: Institute for Policy Innovation, 1992).
11. Tanner, Ending Welfare, as We Know It.
12. Murray, Losing Ground, 129.
13. Gretchen Livingston, “Fewer than Half of U.S. Kids Today Live in a ‘Traditional’ Family,” Pew Research Center FactTank, December 22, 2014, http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/12/22/less-than-half-of-u-s-kids-today-live-in-a-traditional-family/.
14. Patrick Fagan and Robert Rector, How Welfare Harms Kids, The Heritage Foundation, June 5, 1996, http://www.heritage.org/research/reports/1996/06/bg1084nbsp-how-welfare-harms-kids.

## الفصل التاسع


1. Cathy LeBoeuf-Schouten, “My Canadian Healthcare Horror Stories: A Message for Americans,” Lew Rockwell.com, August 11, 2009, https://www.lewrockwell.com/2009/08/cathy-leboeuf-schouten/my-canadian-healthcare-horror-stories/.
2. John C. Goodman, Gerald L. Musgrave, and Devon M. Herrick, Lives at Risk: Single-Payer National Health Insurance Around the World (Lanham: Rowman & Littlefield, 2004), 18.
3. Ibid, 19.
4. Ibid, 21.
5. “Health Care for All in Canada Did Not Include Laura Hillier,” Dr.Hurd.com, February 9, 2016, https://drhurd.com/2016/02/09/57972/.
6. Ibid, 23.
7. Iris Winston, “Nursing Shortages a National Concern,” canada.com, February 18, 2011, www.canada.com/health/Nursing+shortages+national+concern/4288871/story.html.
8. Carly Weeks, “Health Canada Warns of Worsening Drug Shortages,” Globe and Mail, August 18, 2011, www.theglobeandmail.com/life/health-and-fitness/health-canada-warns-of-worsening-drug-shortages/article591014/.
9. “Ontario Hospital Bed Shortage Only to Get Worse: Ontario Health Coalition Report,” Huffington Post, July 20, 2011, www.huffingtonpost.ca/2011/07/20/ontario-hospital-bed-shortage_n_905116.html.
10. “Hospitals Warn of Potential Medicine Shortage,” CTV Montreal, February 28, 2014, http://montreal.ctvnews.ca/hospitals-warn-of-potential-medicine-shortage-1.1709336.
11. Allison Cross, “Canadian Physician Shortage Will Take Time to Fix: Doctors,” canada.com, August 4, 2010,www.canada.com/health/canadian+physician+shortage+will+take+time+doctors/2272360/story.html.

12. “Ontario Hospital Bed Shortage,” www.huffingtonpost.ca/2011/07/20/ontario-hospital-bed-shorgage_n_905116.html.
13. James Brooke, “Full Hospitals Make Canadians Wait and Look South,” New York Times, January 16, 2000, http://www.nytimes.com/2000/01/16/world/full-hospitals-make-canadians-wait-and-look-south.html.
14. Goodman, Musgrave, and Herrick, Lives at Risk, 28.
15. Ibid, 30.
16. Ibid, 32.
17. Ibid, 63.
18. “NHS Euthanasia Claims Ludicrous,” BBC News, December 6, 1999, quoted in John C. Goodman, Gerald L. Musgrave, and Devon M. Herrick, Lives at Risk: Single-Payer National Health Insurance Around the World (Lanham: Rowman & Littlefield, 2004), 148.
19. Klaus Bernpaintner, “The Truth About Swedencare,” Mises Daily, July 10, 2013, http://mises.org/library/truth-about-swedencare/.
20. Goodman, Musgrave, and Herrick, Lives at Risk, 11.
21. Yuri Maltsev, “What Soviet Medicine Teaches Us,” Mises Daily, June 22, 2012, http://mises.org/library/what-soviet-medicine-teaches-us.
22. Ibid, 1.
23. Ibid, 3.
24. Ibid, 4.
25. Ibid.
26. Ibid.
27. Ibid.

## الفصل العاشر


1. Arthur C. Pigou, Wealth and Welfare (London: MacMillan, 1912).
2. Morton J. Horwitz, The Transformation of American Law (Cambridge: Harvard University Press, 1979).
3. See Terry L. Anderson and Donald R. Leal, eds., Free Market Environmentalism for the Next Generation (New York: Palgrave MacMillan, 2015).
4. Ibid.
5. Murray Reshbach, Ecocide in the USSR (New York: Basic Books, 1993).
6. The following is based on Thomas DiLorenzo, "How Socialism Causes Pollution," The Freeman, March 1, 1992, http://fee.org/articles/why-socialism-causes-pollution/.
7. Peter Gumbel, "Soviet Concerns About Pollution Danger Are Allowed to Emerge from the Closet," Wall Street Journal, August 23, 1988.
8. DiLorenzo, "Why Socialism Causes Pollution," 108.
9. Christine Lagorio, "The Most Polluted Places on Earth," CBS, June 6, 2007, http://www.cbsnews.com/news/the-most-polluted-places-on-earth/.
10. DiLorenzo, "Why Socialism Causes Pollution," 109.
11. Ibid.
12. Ibid.
13. Ibid, 110–111.
14. Corrosion Doctors, "Corrosion in Venezuela," http://corrosion-doctors.org/AtmCorros/mapVenezuela.htm.
15. Sylvie Lafont, "Pollution of Lake Maracaibo," Knowledge Base, August 29, 2012, http://www.akimoo.com/2012/pollution-of-lake-maracaibo.
16. Jeroen Kuiper, "Venezuela's Environment Under Stress," venezuelanalysis.com, March 1, 2005, http://venezuelanalysis.com/analysis/973.
17. Ibid.
18. Ben Jervey, "Mexico's Pemex Plagued by Deadly Offshore Explosions and Major Pipeline Spills," DeSmog, May 26, 2015, http://www.desmogblog.com/2015/05/26/pemex-deadly-offshore-explosions-and-major-pipeline-spills.

19. Ibid.
20. Ibid.
21. "Flint Water Crisis Fast Facts," CNN, March 7, 2016, www.cnn.com/2016/03/04/us/flint-water-crisis-fast-facts/index.html.

## الفصل الحادي عشر

1. John C. Calhoun, A Disquisition on Government, quoted in Ross Lence, ed., Union and Liberty (Indianapolis: Liberty Fund, 1992).
2. Ibid, 21.
3. Frank Chodorov, The Income Tax: Root of All Evil (Greenwich: Devin-Adair, 1954), 10.
4. Ibid, 11.
5. Ibid, 12.
6. Ibid.
7. Ibid, 13.
8. Ibid, 83.
9. Ibid.
10. Ibid, vii.
11. Ibid, vi.
12. Ludwig von Mises, Omnipotent Government: The Rise of the Total State and Total War (San Francisco: Libertarian Press, 1985), 268.
13. Felix Morley, Freedom and Federalism (Indianapolis: Liberty Fund, 1981), 3–4.
14. Adolf Hitler, Mein Kampf (New York: Houghton Mifflin, 1998), 565.
15. Ibid.
16. Ibid, 575.
17. Ibid, 578.
18. Gordon Tullock, Welfare for the Well-to-Do (London: Fisher Institute, 1983).
19. Timothy P. Carney, The Big Ripoff: How Big Business and Big Government Steal Your Money (New York: Wiley, 2006).
20. Robert Frank, "In Maryland, Higher Tax Chase Out Rish: Study" CNBC, July 9, 2012, http://www.cnbc.com/id/48120446.

## الفصل الثاني عشر


1. Greg Pason, “Socialists and the Living Wage Issue,” The Socialist, February 19, 2015, http://www.thesocialist.us/socialists-and-the-living-wage-issue/.
2. Democratic Socialists of America, “The Minimum Wage: From Barely Tolerable to Basically Criminal,” July 25, 2013, http://www.dsausa.org/the_minimum_wage.
3. Ibid, 2.
4. Ibid, 1.
5. J.R. Kearl et al., “What Economists Think,” American Economic Review (May 1979): 30. 6.
6. Paul Krugman and Robin Wells, Microeconomics (New York: Worth Publishing, 2015), 144.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. Simon Rottenberg, “Minimum Wages in Puerto Rico,” in Economics of Legal Minimum Wages , ed. Simon Rottenberg (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1981), 330.
10. “Puerto Rico Hurt by Wage Hour Law,” New York Times, October 24, 1938, 2.
11. Walter E. Williams, Race and Economics (Palo Alto: Hoover Institution Press, 2011), 42–43.
12. United States Department of Labor, “Employment Status of the Civilian Population by Race, Sex, and Age,” www.bls.gov/news.release/empsit.t02.htm.
13. Walter E. Williams, “Government-Sanctioned Restraints That Reduce the Economic Opportunities for Minorities,” Policy Review (Fall 1977):43.
14. Congressional Record, July 19, 1955, 10977.
15. Rottenberg, “Minimum Wages in Puerto Rico,” 337.
16. Thomas Rustici, “A Public Choice View of the Minimum Wage,” Cato Journal (Spring/Summer 1985):123.
17. Ibid, 124.
18. Ibid, 125.
19. Ibid.

20. Walter E. Williams, Race and Economics, 52.

## الفصل الثالث عشر


1. Robert Heilbroner, “After Communism,” The New Yorker, Septemer 10, 1990, http://www.newyorker.com/magazine/1990/09/10/after-communism.
2. See George Stigler, The Citizen and the State: Essays on Regulation (Chicago: University of Chicago Press, 1975),137.
3. Harold Demsetz, Efficiency, Competition, and Policy (Cambridge,: Blackwell, 1989), 78.
4. George T. Brown, The Gas Light Company of Baltimore: A Study of Natural Monopoly (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1936).
5. Ibid, 52.
6. Ibid, 75.
7. Ibid, 106.
8. Horace M. Gray, “The Passing of the Public Utility Concept,” Journal of Land and Public Utility Economics, 16, no. 1 (February 1940): 9.
9. Ibid, 15.
10. Robert Higgs, Crisis and Leviathan: Critical Episodes in the Growth of Government (New York: Oxford University Press, 1987), 180.
11. Ibid. 12.
12. Ibid, 179.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Meg Sullivan, “FDR Policies Prolonged Great Depression by 7 Years, UCLA Economists Calculate,” UCLA Newsroom, August 10, 2004, http://newsroom.ucla.edu/releases/FDR-s-Policies-Prolonged-Depression-5409.
16. Alfred Kahn, “Airline Deregulation,” The Concise Encyclopedia of Economics, http://www.econlib.org/library/Enc1/AirlineDeregulation.html.
17. Thomas Gale Moore, “Trucking Deregulation,” The Concise Encyclopedia of Economics, http://www.econlib.org/library/Enc1/TruckingDeregulation.html.
18. Gabriel Kolko, The Triumph of Conservatism (New York: Free Press, 1977).
19. Dominick Armentano, Antitrust and Monopoly (New York: Wiley, 1982).

# الفصل الرابع عشر


1. Karl Marx and Friedrich Engels, Manifesto of the Communist Party (New York: Cosimo Classics, 2009).
2. Robert Remini, Andrew Jackson and the Bank War (New York: Norton, 1967).
3. Murray N. Rothbard, The Case Against the Fed (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2007).
4. Murray N. Rothbard, America’s Great Depression (Auburn: Ludwig von Mises Institute, 2000).
5. Bruno Frey, Political Business Cycles (London: Edward Elgar, 1997).
6. George Selgin, William Lastrapes, and Lawrence H. White, “Has the Fed Been a Failure?” (Working paper, Cato Institute, Washington, DC, 2010), http://www.cato.org/publications/working-paper/has-fed-been-failure.
7. David Stockman, The Great Deformation: The Corruption of Capitalism (New York: Public Affairs Press, 2013).
8. Federal Reserve Board, The Federal Reserve System: Purposes and Functions (Washington, DC: Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, 2005), http://www.federalreserve.gov/pf/pf.htm.
9. “Government Agencies and Elected Officials,” https://usa.gov/agencies.
10. See http://dodd-frank.com/.
11. Melissa C. Lott, “Solyndra-Illuminating Energy Funding Flaws?” Scientific American, September 27, 2011, http://blogs.scientificamerican.com/plugged-in/solyndra-illuminating-energy-funding-flaws/.
12. Matthew Mosk, “Obama Fundraisers Tied to Green Firms That Got Federal Cash,” ABC News, September 29, 2011, http://abcnews.go.com/Blotter/obama-fundraisers-friends-green-firms-federal-cash/story?id=14592626.

## الفصل الخامس عشر

1. “Per-Student Public School Spending in the U.S.,” Governing, http://www.governing.com/gov-data/state-education-spending-per-pupil-data.html.
2. Ibid.
3. Dan Lips, Shanea Watkins, and John Fleming, “Does Spending More on Education Improve Academic Achievement?” Backgrounder, no. 2179 (September 8, 2008), http://thf_media.s3.amazonaws.com/2008/pdf/bg2179.pdf.
4. Ibid, 5.
5. Andrew Coulson, “State Education Trends: Academic Performance and Spending Over the Past 40 Years,” Policy Analysis no. 746 (March 2014), http://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa746.pdf.
6. Lips et al., “Does Spending More on Education Improve Academic Achievement?” 6.
7. Marx and Engels, Manifesto of the Communist Party.
8. “25-Point Program of the Nazi Party,” http://www.historyplace.com/worldwar2/riseofhitler/25points.htm.
9. Murray N. Rothbard, Education: Free and Compulsory, Mises Daily, September 9, 2006, http://mises.org/library/education-free-and-compulsory-0.
10. Ibid.
11. H.L. Mencken, Prejudices: Third Series (Ithaca: Cornell University Press, 2010).

## الفصل السادس عشر


1. “Production for Use, Not for Profit” is labeled as one of the key principles of socialism on the website of the Socialist Party USA. See “Socialist Party USA,” http://socialistparty-usa.net/principles.html.
2. Ludwig von Mises, “Capitalism,” Mises Daily, November 12, 2012, http://mises.org/library/capitalism.
3. Burton Folsom, The Myth of the Robber Barons (Reston: Young America’s Foundation, 1991).
4. Ludwig von Mises, “The History of Capitalism,” Mises Daily, July 30, 2010, https://mises.org/library/history-capitalism,1.
5. Gary Walton and Hugh Rockoff, History of the American Economy (New York: Dryden Press, 1988), 242.
6. Ibid, 408.
7. Mises, “The History of Capitalism,” 2.
8. Michael Cox and Richard Alm, Myths of Rich and Poor (New York: Basic Books, 1993), 55.
9. Ibid, 70-75.
10. Mises, “Capitalism,”5.
11. Burton Folsom, Entrepreneurs vs. the State (Herndon: Young America’s Foundation, 1987), 2.
12. Thomas DiLorenzo, How Capitalism Saved America (New York: Three Rivers Press, 2004), 112.
13. Quoted in Albro Martin, James J. Hill and the Opening of the Northwest (New York: Oxford University Press, 1976), 411.
14. DiLorenzo, How Capitalism Saved America, 114.
15. Statement by Ida Tarbell, quoted in Dominick Armentano, Antitrust and Monopoly (New York: Wiley, 1982), 65.
16. Ibid, 59.
17. Thomas DiLorenzo, “The Myth of Predatory Pricing,” Cato Policy Analysis, no. 169 (February 1992), http://www.cato.org/pubs/pas/pa-169.html.

18. John S. McGee, "Predatory Price Cutting: The Standard Oil (NJ) Case," Journal of Law and Economics, (October 1958):144–58.
19. Ludwig von Mises, Omnipotent Government: The Rise of the Total State and Total War (Indianapolis: Liberty Fund, 2011).